تقرير المرصد العالمي للألغام 2003
نحو عالم خال من الألغام

الملخص التنفيذي

المجموعة المركزية للمرصد العالمي للألغام: **منظمة مراقبة حقوق الإنسان 0منظمة المعاقين الدولية0التحالف الكيني ضد الألغام0ترصد الألغام في كندا0جمعية المساعدات الشعبية النرويجية**

الحملة الدولية لحظر الألغام
المضادة للأفراد

حقوق الطبع © محفوظة لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان أغسطس / آب 2003
طبع في الولايات المتحدة الأمريكية / هذا التقرير طبع على ورق يقبل إعادة الإنتاج مستخدماً حبراً على أساس طبيعي

ISBN: 1-56432-287-4
رقم الضبط في مطبعة الكونغرس 2003107386
تصوير الغلاف © ستوديو سوريش، سري غانغاناغار، راجستان، الهند
مصمم الغلالف رافايل جيمينز

للحصول على نسخة من تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003، يرجى التواصل مع:

الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية
العنوان على الشكبة www.icbl.org
البريد الإلكتروني lm@icbl.org

مراقبة حقوق الإنسان
1630 Connecticut Avenue NW, Suite 500,
Washington, DC 20009, USA
Tel: +1-202-612-4321,
Fax: +1-202-612-4333,
البريد الإلكتروني hrwdc@hrw.org
عنوان الشبكة www.hrw.org

منظمة المعاقين الدولية
Rue de Spastraat 67,
B-1000 Brussels, BELGIUM
Tel: +32-2-286-50-59,
Fax: +32-2-230-60-30,
البريد الإلكتروني stan.brabant@handicap.be
عنوان الشبكة www.handicap-international.be

التحالف الكيني ضد الألغام
PO Box 57217, Nairobi, KENYA
Tel: +254-2-223-307/222-095,
Fax: + 254-2-245-549
البريد الإلكتروني kcal@africaonline.co.ke

ترصد الألغام في كندا
1 Nicolas Street, Suite 1210, Ottawa,
ONT K1N 7B7, CANADA
Tel: +1-613-241-3777,
Fax: +1-613-244-3410,
Email: macinfo@web.ca
العنوان على الشكبة www.minesactioncanada.org

جمعية المساعدات الشعبية النروجية
PO Box 8844, Youngstorget NO-0028, Oslo, NORWAY
Tel: +47-22-03-77-77, Fax: +47-22-20-08-70,
البريد الإلكتروني lm@npaid.org
الموقع على الشبكة www.npaid.org

الفهرس

حول المرصد العالمي للألغام 4
النتائج الرئيسية 6
حظر الألغام المضادة للأفراد 11
العولمة 11
التطبيق – برنامج عمل المجالس غير الدورية 13
إتفاقية الأسلحة التقليدية 14
الاستخدام العالمي للألغام المضادة للأفراد 15
الإنتاج العالمي للألغام المضادة للأفراد 18
التجارة العالمية للألغام المضادة للأفراد 18
المخزون العالمي للألغام المضادة للأفراد 19
تدمير مخزون الألغام 21
الألغام المستبقاة لأغراض التدريب و التطوير 23
تقارير الشفافية 25
تدابير التطبيق الوطنية 26
القضايا الخاصة المقلقة 26
العمليات العسكرية المشتركة و "المساعدة" 26
تخزين الألغام و عبور الألغام الأجنبية المضادة للأفراد 28
الألغام المضادة للمركبات مع أجهزة منع المناولة و الصمامات الحساسة 29
ألغام كليمور 31
القضايا الإنسانية للألغام 32
مشكلة الألغام الأرضية 34
الاستطلاع والتقييم 35
إزالة الألغام 36
التخطيط و التنسيق 41
التطورات الدولية – التنسيق و المعلومات 43
أبحاث و تطوير تقنيات إزالة الألغام 45
التعليم بمخاطر الألغام 46
ضحايا الألغام و مساعدة الناجين 51
الضحايا الجدد للعام 2002 – 2003 51
حجم المشكلة 52
الضحايا و جمع البيانات 53
الإستجابة لإحتياجات الناجين من الألغام 55
قدرات الدول المتأثرة بالألغام في تقديم المساعدة للناجين من الألغام الأرضية 56
التطورات الدولية 61
تمويل قضايا الألغام 63
المانحين لقضايا الألغام 66
مساعدة الدول و الضحايا 73
المتلقين الرئيسيين لتمويل برامج الألغام 76
غيرهم من المتلقين الرئيسيين لتمويل برامج الألغام في العام 2002 80
المراجعات الإقليمية 82
أفريقيا 82
الأمريكتان 89
آسيا و الباسيفيك 93
أوروبا و آسيا الوسطى 100
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا 107

حول المرصد العالمي للألغام

هذا التقرير السنوي الخامس للمرصد العالمي للألغام، الإنتاج السنوي لمبادرة الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية الفريدة من أجل الرصد و التقرير عن التطبيق و الإمتثال لمعاهدة 1997 لحظر الألغام الأرضية ، و بشكل أعم من أجل تقييم جهود المجتمع الدولي المبذولة استجابةً للأزمة الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية. لقد نجح المرصد العالمي للألغام في وضع نظام رقابة المجتمعات المدنية. لأول مرة في التاريخ تعمل فيها المنظمات غير الحكومية مع بعضها البعض بشكل منسق و منظم و مستديم من أجل الأشراف على قانون إنساني أو معاهدة نزع السلاح و من أجل التوثيق المنتظم للتقدم و الازمات.

لقد صدرت أربعة تقارير سنوية منذ العام 1999، كل واحد منها عرض خلال المؤتمر السنوي للدول الأطراف لمعاهدة حظر الالغام: في مايو / أيار عام 1999 في مابوتو- موزمبيق، في سبتمبر/ أيلول 2000 في جنيف – سويسرا و في سبتمبر/أيلول 2001 في مناغوا – نيكاراغوا؛ و في سبتمبر / أيلول 2002 في جنيف.

يتصف عمل المرصد العالمي للألغام بأنه يعتمد على شبكة من المقررين والباحثين ينتجون التقرير السنوي. 110 باحث من باحثي المرصد العالمي من 90 دولة جمعوا المعلومات من أجل إعداد هذا التقرير. ينتمي الباحثون إلى حلفاء منظمة حظر الألغام الأرضية و عدد آخر من عناصر المجتمع المدني بما فيهم الصحفيين و الأكاديميين و مؤسسات البحث. في العام 2003 نقلت مهام قاعدة البيانات المركزية إلى موقع مرصد الألغام الأرضية على الإنترنت. تطور موقع المرصد على الإنترنت إلى قاعدة بيانات مركبة و سهلة التعامل مجهّز بمحرك بحث ضخم قادر على إجراء عملية بحث متكاملة في كل تقارير المرصد العالمي للألغام و غيرها من منتجات الأبحاث.

إن المرصد العالمي للألغام لا يعد نظاماً للتفتيش التقني أو للتحقيق الرسمي. فهو عبارة عن جهود المجتمع المدني لإلزام الحكومات على تحمل مسؤولية العهود التي أخذتها على عاتقها تجاه قضايا الألغام المضادة للأفراد؛ يتم ذلك من خلال الجمع المكثف للمعلومات و تحليلها و توزيعها لكي تكون متاحة للجميع. و بالرغم من أنه في بعض القضايا يستلزم إرسال بعثات لتقصي الحقائق، إلا أن المرصد العالمي للألغام لا يرسل باحثيه و مراسليه إلى المناطق الخطيرة كما أنه لا يعتمد على القيام بالتقرير في مناطق النزاعات الضارية.

يخصص المرصد العالمي للألغام فقرة تظهر إستكمال تقارير الدول الأطراف المفروضة عليها حسب المادة 7 من معاهدة حظر الألغام. كما أنه يعكس وجهات النظر المشتركة بأن الشفافية، الثقة و التعاون المتبادل تعد من العناصر الجوهرية للقضاء الفعّال على الألغام المضادة للألغام. إن المرصد العالمي للألغام وليد لحاجة ضرورية إلى وجود تقرير و تقييم مستقلين.

يهدف المرصد العالمي للألغام و تقريره السنوي إلى تشجيع و تسهيل المحادثات المعنية بقضايا الألغام و البحث عن التوضيحات لتسهيل الوصول إلى الهدف: عالمٍ خالٍ من الألغام. المرصد العالمي للألغام يؤمن بأنه لا بد من تقديم معلومات مضمونة حول القضايا التي يرصدها من أجل مصلحة المجتمع الدولي ككل.

تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003 يحتوي على معلومات تتعلق بكل دولة في العالم حسب علاقتها بالأغام: سياسة الحظر، الإستخدام، الإنتاج، النقل، التخزين، إزالة الألغام، التوعية التعليمية بمخاطر الألغام، ضحايا الألغام و مساعدة الناجين من الألغام. فهو لا يقتصر على تقديم التقارير عن الدول الأطراف و إلتزامتها تجاه المعاهدة فحسب، بل و ينظر إلى الدول الموقعة و غير الموقعة على المعاهدة. إن إدراج الدول في هذا التقرير يقدم الوسائل الضرورية لقياس الفاعلية العالمية تجاه قضايا الإلغام و حظر الأسلحة. كما تضمنت ملحقات التقرير على معلومات قدمها فاعلين أساسيين في قضايا الألغام؛ مثل وكالات الأمم المتحدة و اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

كما كان عليه الحال في السنة الماضية، يعترف المرصد العالمي للألغام بأن هذا التقرير الطموح لديه عيوبه الخاصة، لذا يجب أن ينظر إليه كعمل قيد التقدم. المرصد العالمي للألغام عبارة عن نظام يتم استحداثه و تصحيحه و تحسينه بشكل مستمر. التعليقات و التوضيحات و التصحيحات الواردة من الحكومات و من غيرها تؤخذ بعين الإعتبار ما دامت في إطار الحوار و البحث المشترك عن المعلومات الدقيقة و الموثوقة في قضايا صعبة كهذه.

إجراءات المرصد العالمي للألغام للعام 2003:

في يونيو 1998 وافقت الحملة الدولية لحظر الألغام رسمياً على إنشاء المرصد العالمي للألغام كمبادرة للحملة الدولية لحظر الألغام. كما تم تأسيس المجموعة المركزية من أجل إعداد و تنسيق نظام المرصد العالمي للألغام، و التي تتألف من: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة المعاقين الدولية (بلجيكا)، التحالف الكيني ضد الألغام، ترصد اللألغام في كندا و المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية. منظمة مراقبة حقوق الإنسان تتزعم المجموعة. المجموعة المركزية مسؤولة بشكل كامل عن نظام المرصد العالمي للألغام و عن صنع القرارات المعنية به.

قدم تمويل أبحاث ***تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003*** في أكتوبر/تشرين الأول 2002 بعد إجتماع المجموعة المركزية في جنيف في سبتمبر/أيلول 2002. أعضاء شبكة الأبحاث العالمية إلتقت في إربعة مؤتمرات إقليمية بين نوفمبر/تشرين الثاني 2002 و فبراير/شباط 2003 من أجل التباحث حول النتائج الأولية و تبادل المعلومات، تقييم ما قد تحقق من الأبحاث و جمع البيانات، تحديد الثغرات و التأكيد على المناهج المشتركة في البحث و في آليات التقرير للمرصد. في فبراير/شباط و مارس/آذار 2003 تم تسليم مسوّدة تقارير الأبحاث إلى منسقي أبحاث المرصد العالمي للألغام من أجل المراجعة و التعليق. من 7-9 أبريل / نيسان 2002 إلتقى أعضاء شبكة الأبحاث في روما – إيطاليا لعرض تقاريرهم النهائية و التباحث في النتائج الأساسية مع منسقي الأبحاث، و كذلك من أجل الإنخراط في ورشات عمل و برامج المنظمة الدولية لحظر الألغام الأرضية لدعم القضية.

طوال الأشهر: أبريل/نيسان، مايو/أيار، يونيو/حزيران و يوليو/تموز 2003 قامت فرق التنسيق الإقليمية و الموضوعية التابعة للمرصد العالمي للألغام بالتحقق من مصادر المعلومات و أصدرت التقارير المعنية بكل دولة، و بالتعاون مع فريق من منظمة مراقبة حقوق الإنسان تحققت بشكل نهائي من الوقائع و حررت و جمعت كل التقرير. طبع هذا التقرير خلال شهر أغسطس / آب و عرض خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف لمعاهدة 1997 لحظر الألغام في بانكوك – تايلاند سبتمبر/أيلول 2003. المرصد العالمي للألغام يشكر الممولين على مبادرتهم و على هذا التقرير السنوي الخامس. يعكس ***تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003*** رأي الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، بالتالي فإن ممولي المرصد العالمي للألغام ليس مسؤولين عن و لا بالضرورة مؤيدين مضمون التقرير. فقط بفضل تمويل الحكومات التالية تم تنفيذ هذا العمل:

- الحكومة الأسترالية.
- الحكومة النمساوية.
- الحكومة البلجيكية.
- الحكومة الكندية.
- الحكومة الدانماركية.
- الحكومة الفرنسية.
- الحكومة الألمانية.
- ☐ حكومة إيطاليا.
- الحكومة الهولندية.
- الحكومة النرويجية.
- الحكومة السويدية.
- الحكومة السويسرية.
- حكومة المملكة المتحدة.
- ☐ الإتحاد الأوروبي.

النتائج الرئيسية

إنه واضح جداً من كثافة المعلومات الواردة في ***تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003*** بأن لمعاهدة و لحركة حظر الألغام بشكل عام أثر بارز على عملية إستئصال الألغام الأرضية المضادة للأفراد و إنقاذ الأرواح و الأطراف في كل منطقة من العالم.

+ إزدياد الرفض الدولي للألغام المضادة للأفراد

إلى 31 يوليو/تموز 2003 كانت هناك 134 دولة طرف في معاهدة حظر الألغام و 13 دولة أخرى موقعة و لكن ليست مصادقة على المعاهدة، مُشكِّلة بذلك ثلاثة أرباع دول العالم. منذ تقرير المرصد العالمي للألغام الأخير إنضمت تسع دول لمعاهدة حظر الألغام بما فيها أفغانستان و قبرص و كلتيهما متأثرة بالألغام. عدد آخر من الحكومات إتخذت خطوات ملحوظة من أجل الإلتحاق و كانت على إستعداد للمصادقة أو الإنضمام.

- التحديات العالمية

ما زالت 47 دولة - بإجمالي 200 مليون من الألغام المضادة للأفراد المخزونة في مستودعاتها – ما زالت خارج إتفاقية حظرالألغام. من بينها ثلاث دول من الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن للأمم المتحدة (الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، معظم دول الشرق الأوسط، معظم جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق و العديد من الدول الآسيوية.

+ إنخفاض عدد الدول المستخدمة للألغام المضادة للأفراد

خلال فترة هذا التقرير (منذ مايو / آيار 2002)، ست حكومات على الأقل استخدمت الألغام المضادة للأفراد مقارنةً بتسع حكومات – على الأقل - التي أستخدمت الألغام كما هو مبين في ***تقرير المرصد العالمي الألغام للعام 2002*** و على الأقل 13 حكومة خلال فترة ***تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2001***. إلى يوليو/تموز 2003، فقط حكومتين - ميانمار و روسيا – استخدمتا الألغام المضادة للأفراد بشكل منتظم. القوات الحكومية في أفغانستان، أنغولا، سريلانكا استخدمت الألغام المضادة للأفراد خلال فترة التقرير السابق و ليس خلال الفترة الجارية. كما هو الحال بالنسبة لأفغانستان، أنغولا أيضاً دولة طرف في معاهدة حظر الألغام.

- استخدام محتمل للألغام المضادة للأفراد من قبل دول موقعة على المعاهدة

المرصد العالمي للألغام لا يستطيع أن يؤكد بشكل جازم بأن أي من الدول الـ13 الموقعة استخدمت الألغام المضادة للأفراد خلال فترة هذا التقرير، و لكنها تلقت بشكل متزايد تقارير غاية في الأهمية حول استخدام الجيش البوروندي للألغام المضادة للأفراد. كما أن هناك إدعاءات خطيرة حول استخدام القوات الحكومية في السودان للألغام. كلاً الحكومتين تنكر أي زرع للألغام.

- استخدام جديد و مستمر للألغام من قبل الحكومات

الدولة الوحيدة التي أضيفت إلى قائمة مستخدمي الألغام هي العراق حيث استخدمت قوات صدام حسين الألغام المضادة للأفراد في الفترة التي سبقت عمليات القتال و أثناءها في العام 2003. حكومات كل من الهند، باكستان، النيبال و روسيا أقرت بأنها استخدامت الألغام المضادة للأفراد خلال فترة هذا التقرير. كما أنه من الواضح أن قوات ميانمار (بورما) الحكومية استمرت في زرع الألغام. أخيراً وردت تقارير مؤكدة حول استخدام جورجيا للألغام إلا أن الحكومة تنفي ذلك.

+ إنخفاض استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل الأطراف غير الحكومية

أفادت التقارير أن القوات المتمردة استخدمت الألغام في 11 دولة على الاقل: بورما، بوروندي، كلومبيا، جمهورية كونغو الديموقراطية، جورجيا (القوات الأبخازية)، الهند، النيبال، الفلبين، روسيا (القوات الشيشانية)، الصومال و السودان. هذا مقارنة بالاطراف غير الحكومية الـ 14 الواردة في التقرير السابق.

+ إلتزام الأطراف غير الحكومية

خلال فترة هذا التقرير مجموعتين من الأطراف غير الحكومية في كردستان العراق و 15 من المجموعات المسلحة في الصومال وقعت في جنيف على إتفاقية إلتزام خاصة بالأطراف غير الحكومية، تتعهد فيها تطبيق حظراً مطلقاً على الألغام المضادة للأفراد.

+ إنخفاض إنتاج الألغام

على الأقل 36 دولة توقفت عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد، من بينها 30 دولة طرف في معاهدة حظر الألغام، و ست دول غير موقعة على المعاهدة (فنلندا، اليونان، اسرائيل، بولندا، صربيا و الجبل الأسود و تركيا). تايوان أيضاً توقفت عن الإنتاج. في العديد من الدول التي لم تتوقف بشكل رسمي عن

إنتاج الألغام، من الواضح أنه لم يكن هناك أي إنتاج خلال سنوات عديدة، مثل الولايات المتحدة (منذ العام 1997)، كوريا الجنوبية و مصر. روسيا صرحت أنها خلال السنوات الثمان الأخيرة لم تنتج الألغام الشظوية الشائعة (من صنف PMN) أو ألغامها المتشرذمة "الفراشة" (من صنف PFM 1).

- الإنتاج المستمر

المرصد العالمي للالغام توصل إلى 15 دولة منتجة للألغام المضادة للأفراد رغم أنه عدد الدول التي كانت تنتج الألغام فعلياً خلال فترة هذا التقرير غير معلوم. النيبال أقرت و و لأول مرة بأنها أنتجت الألغام المضادة للأفراد، ملتحقةً بذلك لأول مرة إلى صفوف منتجي الألغام منذ تقرير المرصد العالمي للالغام للعام 1999.

+ الحظر الفعلي للتجارة العالمية للألغام المضادة للأفراد

اقتصرت التجارة العالمية للألغام المضادة للأفراد على عدد قليل من الصفقات غير المشروعة أو السرية منذ منتصف التسعينات. هذا و لم ترد حالات مؤكدة لعمليات نقل الألغام المضادة للأفراد و ذلك لأن الحظر الدولي الفعلي لتجارة الألغام كان متيناً. العديد من الدول غير المنضمة لمعاهدة حظر الألغام وسعت بشكل رسمي أو أكدت حظرها لتصدير الألغام المضادة للأفراد، من بينها روسيا البيضاء، الصين، اسرائيل، بولندا، روسيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تركيا و الولايات المتحدة.

+ دُمرت الملايين من الألغام المضادة للأفراد المخزونة

حوالي أربعة ملايين من الألغام المضادة للأفراد المخزونة دمرت منذ التقرير الأخير للمرصد العالمي للألغام، مجملة بذلك حوالي 50 مليون خلال السنوات الأخيرة. 18 دولة طرف أخرى في معاهدة حظر الألغام أفادت استمرارها في تدمير مخزونها من الألغام، مدمرةً بذلك حوالي 10,8 مليون لغم: البرازيل، تشاد، كرواتيا، جيبوتي، آل سلفادور، إيطاليا، اليابان، الأردن، مقدونيا جمهورية يوغسلافيا السابقة، ملدوفا، موزمبيق، هولندا، نيكاراغوا، البرتغال، سلوفينيا، تايلاند، تركمنستان و أوغندا. إثنتي عشرة دولة أخرى في مرحلة تدمير مخزونها من الألغام. باستثناء واحد، إلا أنه من الملحوظ أن الدول الأطراف متقيدة بالأربع سنوات المتتالية المتمثلة بالموعد النهائي لتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد و التي بدأت في الأول من مارس / آذار 2003.

- حالة تركمنستان

أفادت تركمنساتان بأنها إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام بحلول الموعد النهائي المتمثل بالأول من مارس / آذار 2003، مدمرة 700,000 لغماً خلال 18 شهراً. إلا أنها أفادت أيضاً أنها تنوي إستبقاء 69,200 لغماً لأغراض التدريب. الحملة الدولية لحظر الألغام تعتبر أن 69,200 لغماً أمر غير مقبول و بالتالي غير مشروع، فمن الواضح من الرقم أنه ليس "الحد الأدنى الضروري اللازم" حسب ما هو مبين في المعاهدة. و قد عبرت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية عن رأيها أن استبقاء هذا العدد من الألغام يبين في الواقع أن تركمنستان لم تدمر مخزونها من الألغام، و بالتالي فإنها تنتهك إلتزام أساسي من إلتزامات المعاهدة.

+تدمير مخزون الألغام من قبل الدول غير الأطراف

أفادت روسيا و لأول مرة بأنها دمرت أكثر من 16,8 لغماً مضاداً للأفراد من مستودعاتها بين الأعوام 1996 و 2002، بما فيها 638,427 في العام 2002. قد سبق لها أن أفادت عن تدمير مليون لغم مضاد للأفراد. أوكرانيا، دولة موقعة على معاهدة حظر الألغام، دمرت ما يقارب 405,000 لغماً بين يوليو/تموز 2002 و مايو/آيار 2003. كإشارة تضامنية مع معاهدة حظر الألغام، روسيا البيضاء غير الموقعة على معاهدة حظر الألغام دمرت 22,963 لغماً مضاداً للأفراد من صنف PMN 2 في العام 2002.

- الملايين من الألغام المخزونة من قبل الدول غير الأطراف

يقدر المرصد العالمي للالغام بأن هناك حوالي 200 – 215 مليون لغم مضاد للأفراد مخزون حالياً من قبل 78 دولة. كلها من نصيب الدول غيرالموقعة على المعاهدة باستثناء حوالي 10 ملايين من هذه الألغام، بينما إذا أخذنا الصين (تقدر الألغام 110 مليون)، روسيا (تقدر بـ 50 مليون) الولايات المتحدة (10,4 ملايين)، باكستان (تقدر بستة ملايين)، الهند (تقدر بين 4 إلى 5 ملايين)، روسيا البيضاء (4,5 ملايين) و كوريا الجنوبية (مليونين).

- فشل الدول في تحقيق متطلبات تقارير الشفافية

سبع من دول الأطراف لم تودع تقارير الشفافية الأولية المطلوبة حسب المادة 7 من معاهدة حظر الألغام، بما فيها أنغولا، أريتريا، غينيا، ليبيريا، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون و سورينام. هذه الدول لم تعلن بشكل رسمي عن وجود أو عدم وجود مخزون للألغام المضادة للأفراد و مدى تقيدها مع متطلبات التدمير.

+ تقارير الشفافية الطوعية من قبل دول غير الأطراف

خلال فترة هذا التقرير كل من لاتفيا و بولندا أودعت تقاريرها الطوعية حسب المادة 7 من المعاهدة، كاشفة كل منها للعامة و لأول مرة معلومات عن مخزونها من الألغام. هذه الخطوات أتت إقتداءً لمبادرات كل من روسيا البيضاء، ليتوانيا و أوكرانيا.

+تصاعد التمويل لقضايا الألغام

منذ العام 1992 شكل إجمالي تمويل قضايا الألغام 1,7 بليون دولار أمريكي، من بينها 1,2 بليون دولار منذ فتح معاهدة حظر الألغام للتوقيع في العام 1997. تمويل قضايا الألغام للعام 2002 بلغ 309 مليون دولار من قبل أكثر من 23 مانح و يشكل ذلك إرتفاع بمقدار 30% عن السنة الماضية. تقرير العام 2001 أفاد أن التمويل العالمي لقضايا الألغام إتصف بالركود. الممولين الذين رفعوا من مساهمتهم في قضايا الألغام في العام 2002 هي اليابان (49,9 مليون دولار أمريكي منفقة)، الإتحاد الأوروبي (38,7 مليون دولار أمريكي)، النرويج (25,2 مليون دولار أمريكي) ألمانيا (19,4 مليون دولار أمريكي)، و هولندا (16 مليون دولار أمريكي). استراليا، إلنمسا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا و سويسرا أيضاً سجلت إرتفاعاً. الدول غير الأطراف اليونان و الصين أيضاً رفعت بشكل ملحوظ من حجم مساعداتها. يعود الفضل في إزدياد التمويل لممول واحد – اليابان – الذي أسهم بأكثر من النصف في تمويل العام 2002.

- إنخفاض في تمويل في قضايا الألغام

من جهة أخرى نزلت مساهمات كبار الممولين لقضايا الألغام: الولايات المتحدة (نزل 5,5 مليون دولار أمريكي)؛ الدانمارك (نزل 3,8 مليون دولار أمريكي): السويد (نزل 2,6 مليون دولار أمريكي) و المملكة المتحدة (نزل 1,4 مليون دولار أمريكي).

+إرتفاع المعونات المتلقاة لقضايا الألغام

الدول التي تعاني من مشكلة الألغام الدولة التي سجلت أعلى رقم للمعونات المقدمة لقضايا الألغام للعام 2002 هي أفغانستان (أرتفاع بـ 50 مليون دولار أمريكي)، فييتنام (12 مليون دولار)، أنغولا (7,7 مليون دولار)، كمبوديا (6,3 مليون دولار) و سريلانكا (حوالي 5,5 مليون دولار). و بين المتلقين الرئيسيين، لم يسجل أي إنخفاض محلوظ باستثناء ما كان متوقعاً في كوسوفو.

- الحاجة إلى المزيد من التمويل لقضايا الألغام

أكثر من ثلثي تمويل العام 2002 خصصت لدولة واحدة و هي أفغنستان. بالتالي ستزداد الحاجة إلى المزيد من التمويل لقضايا الألغام في المستقبل من أجل التعامل مع مشكلة الألغام العالمية و لتمكين الدول الأطراف من التقيد بموعد العشر سنوات النهائية اللازمة لإزالة الألغام.

+إتساع برامج قضايا الالغام

في العام 2002 إزداد عدد الدول الموبوءة بالألغام التي صرحت عن تنظيم عمليات لإزالة الألغام، بالإضافة إلى الإرتفاع الكبير في عدد الأراضي المطهرة في العديد من الدول. كما سجل المرصد العالمي للألغام برامج إنسانية لإزالة الألغام في 35 دولة على الأقل و مواقع لبرامج أصغر لإزالة الألغام في 32 دولة. كوستاريكا أعلنت نفسها خالية من الألغام في ديسمبر/كانون الأول 2002. إتفاقية السلام و وقف إطلاق النار في أنغولا، سريلانكا و السودان مكنت من توسيع البرامج المعنية بقضايا الألغام. المرصد العالمي للألغام سجل برامج تعليمية بمخاطر الألغام في 36 دولة في العامين 2002 و 2003.

- ما زالت هناك الكثير من الدول الموبوءة بالألغام

تعرف المرصد العالمي للألغام إلى 92 دولة موبوءة بدرجة أو بأخرى بالألغام و / أو الذخائر غير المنفجرة، من بينها 45 دولة طرف في معاهدة حظر الألغام. و لم ترصد أي عملية لإزالة الألغام في 16 دولة موبوءة من هذه الدول كما لم ترصد أي برامج للتوعية بمخاطر الألغام في 25 دولة.

- إنخفاض عدد ضحايا الألغام الجدد

إنخفضت نسبة ضحايا الألغام الذين تم التقرير عنهم في معظم الدول الموبوءة بالألغام. و يعزى الإرتفاع الذي رصد في العام 2002 بشكل عام إلى تنقل السكان ضمن المناطق الموبوءة نفسها (كمبوديا مثلاً)، أو نتيجة نزاعات جديدة أو متسعة (الهند و فلسطين). بينما في الدول الموبوءة الأخرى، الأرتفاع في عدد الضحايا يعود بشكل رئيسي إلى التحسن في عملية جمع البيانات: بورما، تشاد، غينيا-بيساو، إيران، العراق، الأردن، جمهورية كوريا، باكستان و تايلاند. من الواضح، فإن عدد الضحايا الجدد للألغام الأرضية و الذخائر غير المنفجرة يتراوح بين 15,000 و 20,000 ضحية في السنة و هو إنخفاض ملحوظ عن الرقم 26000 ضحية جديدة للألغام و الذخائر غير المنفجرة في كل سنة، و الذي بقي مادة إحصائية ثابتة لسنوات عديدة. مع ذلك لا بد من الإعتراف أن هناك عوز للتقارير الدقيقة في بعض البلدان و عدم التبليغ عن الضحايا في العديد من الدول الأخرى.

- إستمرار وجود الضحايا يعني المزيد من الحاجة للمساعدة

في العام 2002 و حتى يونيو /حزيران من العام 2003، سجلت ضحايا جدد للألغام الأرضية في 65 دولة: الغالبية العظمى منها (41 دولة) كانت في حالة سلم و ليس حرب. فقط 15 % من الضحايا الجدد في العام 2002 كانوا من بين أفراد القوات المسلحة. في العام 2002 أعلى رقم لضحايا الألغام سجل في الشيشان (رصدت 5,695 ضحية)، أفغانستان (1,286 ضحية)، كمبوديا (834 ضحية)، كالومبيا (530 ضحية)، الهند (523 ضحية)، العراق (457 ضحية)، أنغولا (287 ضحية)، تشاد (200 ضحية)، النيبال (177 ضحية)، فييتنام (166 ضحية)، سريلانكا (142 ضحية)، بوروندي (114 ضحية)، بورما/ميانمار (114 ضحية) و باكستان (111 ضحية).

أعداد ملحوظة أيضاً – أعلى من 50 ضحية – رصدت في البوسنة و الهرسك، جمهورية كونغو الديموقراطية، إريتريا، أثيوبيا، جورجيا، لاوس، فلسطين، السنغال، الصومال و السودان.

- المساعدة غير الملائمة لضحايا الألغام

في العديد من الدول الموبوءة بالألغام المساعدة المقدمة استجابةً لإحتياجات الناجين من حوادث الألغام غير ملائمة لهذه الإحتياجات فمن الواضح أن مساعدة خارجية ضرورية من أجل تقديم هذه المساعدة. خلال فترة هذا التقرير، المرصد العالمي للألغام رصد على الأقل 48 دولة موبوءة بالألغام حيث وجد أن جانب أو أكثر من جوانب المساعدة غير ملائمة لإحتياجات الناجين.

حظر الألغام المضادة للأفراد

في الثالث من شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام 1997 فتحت معاهدة حظر الألغام للتوقيع. بعد الحصول على أربعين مصادقة في سبتمبر/ أيلول 1998 دخلت معاهدة حظر الألغام حيز النفاذ في الأول من شهر مارس / آذار 1999، مصبحةً بذلك قانوناً دولياً ملزماً، هذا يمثل أسرع دخول في حيز النفاذ لمعاهدة رئيسية متعددة الأطراف. منذ الأول من شهر مارس / آذار 1999 يتوجب على الدول الإنضمام إلى المعاهدة و ليس مجرد الاكتفاء بالتوقيع على المعاهدة بهدف المصادقة عليها لاحقاً. بالتالي حالياً أي دولة تصادق أو تنضم إلى المعاهدة، تدخل المعاهدة بالنسبة لها حيز النفاذ في اليوم الأول للشهر السادس من تاريخ إيداع الدولة صك المصادقة. بعد ذلك يجب على الدولة أن تودع تقرير الشفافية الأول لدى الأمين العام للأمم المتحدة في غضون 180 يوماً (و سنوياً من ذلك الحين فصاعداً)، كما يجب عليها تدمير مخزونها من الألغام في غضون أربع سنوات، و إزالة الألغام المزروعة في غضون 10 سنوات. كما يجب عليها سن تدابير التطبيق الوطنية المناسبة و التي تحتوي على العقوبات الجزائية لمخالفيها.

العولمة

134 دولة تعد من الدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام حتى 31 يوليو / تموز 2003[1]. 13 دولة أخرى وقعت و لكن لم تصادق على المعاهدة[2]. بالتالي 147 دولة ألزمت نفسها شرعياً بواجبات المعاهدة الجوهرية، بما في ذلك الإمتناع عن استخدام الألغام المضادة للأفراد[3].

منذ إصدار ***تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002***، تسع دول أخرى أصبحت طرفاً في المعاهدة. أربع دول إنضمت: أفغانستان (11 سبتمبر/أيلول 2002)، جزر القمر (19 سبتمبر/أيلول 2001) و جمهورية أفريقيا الوسطى (8 نوفمبر/تشرين الثاني 2002) و تيمور الشرقية (7 مايو/آيار 2003). خمس دول صادقت على المعاهدة: الكاميرون (19 سبتمبر/أيلول 2002)، غامبيا (23 سبتمبر/أيلول 2002)، قبرص (17 يناير/كانون الثاني 2003)، ساو تومیه و برنسيب (31 مارس/آذار 2003) و ليتوانيا (12 مايو/آيار2003).

من الجدير بالذكر أن دولتين من دول الأطراف الجديدة موبوءة بالألغام (أفغانستان و قبرص). منذ فتح المعاهدة للتوقيع في ديسمبر/كانون الأول 1997، أكثر من ثلاثة أرباع دول العالم منضمة إلى المعاهدة. و هي مؤشرات واضحة للرفض الدولي الواسع لأي أستخدام أو إمتلاك للألغام المضادة للأفراد، و للإهتمام الدولي إزاء برامج إزالة الألغام و مساعدة ضحاياها.

العديد من الدول الموبوءة بالألغام تعد حالياً من دول الأطراف في معاهدة حظر الألغام، و هي: أفغانستان، كمبوديا، و تايلاند في آسيا؛ أنغولا، تشاد، جمهورية كونغو الديموقراطية، إريتريا و موزمبيق في أفريقيا؛ ألبانيا، البوسنة و الهرسك و كرواتيا في أوروبا؛ كلومبيا و نيكاراغوا في الأمريكيتين. هذه الدول – التي تعد من أكبر مستخدمي الألغام المضادة للأفراد في السابق – اليوم أعلنت رفضها للسلاح.

كل دولة من دول أفريقيا دون الصحراوية طرف في المعاهدة باستثناء الصومال، حيث لا توجد فيها حكومة فعالة، كل دولة في المناطق الأمريكية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية و كوبا؛ كل عضو في الاتحاد الأوروبي بإستثناء فنلندا، كل عضو في الناتو بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا (التي تستعد للإنضمام). معظم دول آسيا-الباسيفيكية مثل أستراليا، إندونيزيا و اليابان.

طرأت الكثير من التطورات المشجعة بين عامي 2002 و 2003 تجاه الإنضمام أو المصادقة في دول ليست بعد من دول الأطراف.

---

[1] من أجل هذا التقرير عرَّف المرصد العالمي للألغام الدولة الطرف، أي دولة أعطت موافقتها للإلتزام بمعاهدة حظر الألغام. بعض هذه الدول لم تنته بعد من مدة الأشهر الستة اللازم مرورها من أجل دخول المعاهدة حيز النفاذ الرسمي لها. و أيضاً في هذا التقرير استخدم مصطلح المصادقة اختصاراً لمفهوم "الموافقة بالإلتزام". المعاهدة أعطت الحكومات الحرية في اختيار الطريقة التي ترغب فيها الدولة بالتعبير عن إلتزامها: المصادقة، القبول، الموافقة أو الإنضمام – كل ذلك يولد الإلتزام القانوني عند التوقيع.

[2] 13 دولة وقعت و لكن لم تصادق على معاهدة حظر الألغام (حتى 31 يوليو / تموز 2003) هي برونواي، بوروندي، جزر كوك، اثيوبيا، اليونان، غويانا، هايتي، اندونيزيا، جزر المارشال، بولندا، السودان، أوكرانيا و فانواتو.

[3] حسب المادة 18 من إتفاقية فيينا لقوانين المعاهدات، عند توقيع الدولة المعاهدة، عليها "الإلتزام بالإمتناع عن أي تصرف قد ينتهك أهداف و دوافع" المعاهدة.

روسيا البيضاء واحدة من أكبر مالكي الألغام الأرضية في العالم، أتمت جميع التدابير الوطنية اللازمة للإنضمام في 30 يوليو/تموز 2003. برلمان صربيا و الجبل الأسود عرض مقترح القانون من أجل الإنضمام إلى المعاهدة في 20 يونيو/حزيران 2003. أكد وزراء خارجية كل من اليونان و تركيا بأن دولتيهما – على التوالي - ستقوم بالإجراءات اللازمة من أجل إيداع صكوك الإنضمام، متتمة كافة الإجراءات الوطنية اللازمة من أجل الإعداد للإنضمام إلى المعاهدة. في غويانيا في أبريل/نيسان 2003 وافق المجلس الوطني على مقترح المصادقة على المعاهدة.

بوروندي، تمت الموافقة على مقترح قانون من أجل المصادقة على معاهدة حظر الألغام من قبل مجلس الوزراء في مارس/آذار 2003 و من قبل مجلس الشيوخ في يونيو/حزيران 2003. في السودان في مايو/آيار 2003، وزير الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل أعلن أن مجلس الوزراء أعطى موافقته الرسمية و بالإجماع على معاهدة حظر الألغام و أحالها إلى البرلمان من أجل المصادقة عليها.

رئيس وزراء استونيا صرح أن حكومته ترغب بشكل جدي الإنضمام إلى معاهدة حظر الألغام و بأنها بدأت إجراءات المحادثات الداخلية من أجل الإنضمام. في أبريل/نيسان 2003، سفير لاتفيا لدى الأمم المتحدة في جنيف أفاد بأن دولته قد تنضم إلى معاهدة حظر الألغام في العام 2004. في أكتوبر/تشرين الأول 2002 الحكومة السريلانكية عبرت عن رغبتها في الإنضمام إلى معاهدة حظر الألغام و أضافت أن إنضمامها موقوف على توصلها إلى إتفاق مع جبهة المتمردة LTTE حول عدم استخدام الألغام. ناطق رسمي من بابوا-غينيا الجديدة أشار في مايو/أيار 2003 بأن عملية الإنضمام ستتم قبل حلول المؤتمر الخامس للدول الأطراف في سبتمبر/أيلول 2003. تم إعتماد تشريع المصادقة من قبل البرلمان في جزر كوك.

ما زالت تبذل الجهود المضنية و المستمرة من أجل عولمة المعاهدة من قبل: الدول الأطراف، الحملة الدولية لحظر الألغام (ICBL)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) و وكالات الأمم المتحدة. مجموعة التواصل للعولمة التي يتم تنسيقها من قبل كندا، إلتقت العديد من المرات في العامين 2002 و 2003 من أجل تحديد و وضع استراتيجية أهداف العولمة. أقيمت العديد من المؤتمرات الإقليمية المهمة و غيرها من المؤتمرات و البعثات التي هدفت إلى عولمة المعاهدة، بما فيها في أرمينيا، أذربايجان، بورما، أثيوبيا، إندونيزيا، لاوس، النيبال، بولندا، روسيا، سريلانكا، تركيا و أوكرانيا. (أنظر فصل الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية في هذا *التقرير للمرصد العالمي للألغام للعام 2003*).

بالنسبة لمعظم الدول التي إنضمت إلى المعاهدة منذ العام 2000 لوحظ أن هناك علاقة واضحة بين إقامة المؤتمرات للدول الأطراف أو المجالس غير الدورية و بين عملية المصادقة / الإنضمام إلى المعاهدة. فمنذ فبراير/ شباط 2000، 24 دولة من 44 دولة صادقت على المعاهدة قبل أو بعد هذا النوع من الإجتماعات بأسبوعين.

نظرياً كل الدول الـ 47 غير الموقعة على المعاهدة تقبلت فكرة فرض الحظر الشامل على الألغام المضادة للأفراد إلى حد ما، و العديد منها قبلت و لو جزئياً على الأقل معاهدة حظر الألغام. قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 74/57 المنادي إلى عولمة معاهدة حظر الألغام إقر في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 بـ143 صوتاً لصالحه، لا يوجد معارض و 23 أمتناع عن التصويت. نفس الدول الثماني عشرة غير الموقعة على المعاهدة التي صوتت لصالح القرار كما فعلت السنة الماضية: أرمينيا، البحرين، روسيا البيضاء، بوتان، إستونيا، فنلندا، جورجيا، لاتفيا، منغوليا، النيبال، عمان، بابوا غينيا الجديدة، سنغافورة، سريلانكا، تونغا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة و يوغسلافيا[4]. الأصوات الـ 23 الممتنعة إزدادت بمقدار أربعة أصوات ممتنعة عما كان عليه السنة المنصرمة لقرار مماثل. الدولة الطرف طاجكستان وصفت إمتناعها عن التصويت بأنه كان "غلطة".

بالرغم من العدد الكبير و المتزايد للدول الأطراف، إلا أن هناك قلق إزاء تباطؤ نسبة الإقبال على المصادقة و الإنضمام الجديدة. فقد كانت هناك ثلاث مصادقات في ديسمبر/ كانون الأول 1997 خلال مؤتمر توقيع المعاهدة، تلتها 55 مصادقة / إنضمام في العام 1998، 32 في العام 1999، 19 في العام 2000 و 13 في العام 2001 و ثمان في العام 2002 و أربع منذ يناير/كانون الثاني حتى يوليو / تموز 2003.

[4] الدول غير الأطراف أفغانستان و جزر القمر صوتتا لصالح القرار في العام 2001، و لكنها إنضمت لاحقاً.

47 دولة (24 % من دول العالم) لم تلتحق بعد بالمعاهدة. من بينها ثلاث دول من بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة: الصين، روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية. معظم دول الشرق الأوسط، معظم الجمهوريات السوفييتية السابقة و العديد من الدول الآسيوية ما زالت خارج نطاق الإتفاقية. المنتجون و المخزنون الرئيسيون للألغام مثل الصين، الهند، باكستان، روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ليست طرفاً في المعاهدة. علاوة على ذلك، طرأ القليل أو لم يطرأ أي تغيير إيجابي في سياسات الحظر لبعض الدول خلال السنة الماضية، بما في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، في روسيا و في الصين. بالتالي من الواضح إن مسألة العولمة تبقى التحدي الأكبر الذي يواجه مؤيدي الحظر.

التطبيق – برنامج عمل المجالس غير الدورية

خلال العامين 2002 و 2003 استمر نشاط برامج عمل المجالس غير الدورية و الذي أنشيء في العام 1999 من أجل دفع معاهدة حظر الألغام إلى الأمام، حيث استمر عمل هذه المجالس بين الإجتماعات السنوية للدول الأطراف، كما أنه يعمل كل اللازم من أجل إبقاء الإهتمام الدولي بأزمة الألغام المضادة للأفراد، و من أجل تعزيز الجهود الدولية في قضايا الألغام، و من خلال تحديد صورة الأولويات و من أجل المساهمة في التطبيق التام لمعاهدة حظر الألغام الأرضية. ما تزال الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية المشارك المباشر و النشيط في عمل المجالس غير الدورية، و الذي يستعرض بشكل جلي أن التعاون المشترك مع الحكومات ما زال مستمراً.

اللجان الأربع الدائمة لمساعدة الضحايا و الإدماج الإجتماعي-الإقتصادي؛ لبرامج إزالة الألغام؛ للتعليم بمخاطر الألغام و تقنيات قضايا الألغام؛ لتدمير مخزون الألغام؛ و اللجنة الدائمة للأوضاع العامة و عمليات المعاهدة – كل منها إجتمعت مرتين في العام 2002 و مرتين في العام 2003 في مركز جنيف الدولي للإزالة الإنسانية للألغام GICHD في جنيف. لقد صدرت خطة عمل من قبل رئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف في بلجيكا و التي خدمت كقاعدة أساس لبرنامج عمل المجالس غير الدورية خلال السنة الرابعة. اللجان الدائمة ركزت أكثر من أي وقت مضى على الإحتياجات، النواقص و الموارد المتوفرة من أجل تنفيذ معاهدة حظر الألغام، خاصة مكوناتها المتعلقة بقضايا الألغام، خلال الفترة التي تؤدي إلى المؤتمر الأستعراضي الأول في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

اللجنة المنسقة للدول الأطراف إلتقت شهرياً في العامين 2002 و 2003 برئاسة رئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف. تتألف اللجنة المنسقة من الرؤساء المشتركين و المقررين للمجالس الدورية للجان الدائمة، رؤساء مجموعات التواصل الملحقة: للعولمة (كندا)، المواد 7 و 9 (بلجيكا)، تعبئة الموارد (النرويج)، و مجموعة التمويل (المملكة المتحدة) و الرؤساء السابقين و القادمين لإجماعات الدول الأطراف. الإجتماع ناقش مسائل التنسيق العملية المتعلقة ببرنامج عمل المجالس غير الدورية و الإعداد للإجتماعات السنوية للدول الأطراف. الحملة الدولية لحظر الألغام و اللجنة الدولية للصليب الأحمر استمرت في المشاركة في هذه الاجتماعات بشكل دوري.

منذ أن بدأت وحدة دعم التطبيق (ISU) عملها في يناير / كانون الثاني 2002، ثبتت فاعليتها من خلال تأمين أفضل طريقة للمشاركة في المجالس غير الدورية، و من خلال تقديم دعم قيم لكل الدول التي تحتاج إلى هذه المساعدة، كما لعبت دور مصدر المعلومات و مساهمةً في التفكير الاستراتيجي من أجل الوصول إلى الأهداف العامة للمعاهدة. الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية تعمل جنباً إلى جنب مع وحدة دعم التطبيق. هذه الوحدة بالإشتراك مع مجموعة التمويل للدول الأطراف المهتمة بتقديم المنح و التي تمكن الدول الموبوءة بالألغام محدودة الموارد من المشاركة في برامج عمل المجالس غير الدورية.

المشاركة في المجالس غير الدورية للجان الدائمة في فبراير/شباط و مارس/آذار 2003 وصلت إلى درجات قياسية، بحضور أكثر من 500 مشارك يمثلون 126 دولة (96 دولة طرف و 30 دولة غير طرف)، عشرات من أعضاء الحملة الدولية لحظر الألغام، باحثي المرصد العالمي للألغام، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المنظمات الدولية و الإقليمية، وكالات الأمم المتحدة و المعاهد الأكاديمية.

إتفاقية الأسلحة التقليدية (CCW):

حتى تاريخ 31 يوليو/تموز 2003 هناك 90 دولة طرف في إتفاقية الأسلحة التقليدية. في ديسمبر/كانون الأول 2001، الدول الأطراف لإتفاقية الأسلحة التقليدية وافقت على توسيع مدى تطبيق هذه الإتفاقية سواء أكان في النزاعات الداخلية أو الدولية، بالتالي حتى يوليو/تموز 2003، 14 دولة صادقت على تعديل المادة الأولى من الإتفاقية[5]. كما وافقت الدول الأطراف على تشكيل مجموعة من خبراء الحكومات من أجل التبحاث في المشاكل التي تسببها مخلفات الحرب غير المنفجرة ERW و غيرها من المتفجرات خلاف الألغام المضادة للأفراد (MOTAPM).

في ديسمبر/كانون الأول 2002 وافقت الدول الأطراف على منح التكليف اللازم للتداول حول معدات معالجة مشكلة مخلفات الحرب غير المنفجرة و استمرار العمل حول المتفجرات غير الألغام المضادة للأفراد MOTAPM. الحملة الدولية لحظر الألغام و غيرها من المنظمات غير الحكومية طلبت من الدول الأطراف بأن تعمل على إعداد قوية، فعالة، قانونية و ملزمة في العام 2003 حول المشكلة الواسعة المتعلقة بمخلفات الحرب غير المنفجرة بما فيها الذخائر العنقودية. الحملة الدولية لحظر الألغام و غيرها من المنظمات غير الحكومية حثت على إجراء المحادثات من أجل إعداد أدوات إلزامية لإنهاء الحوادث التي تصيب المدنيين بفعل الألغام المضادة للمركبات كما شجعت الدول الأطراف بأن تفحص مخزوناتها الوطنية من أجل إتخاذ الخطوات اللازمة للتخلص من الألغام المضادة للمركبات ذي الصمامات الحساسة و أجهزة منع المناولة و التي تفعل الألغام المضادة للمركبات كالألغام المضادة للأفراد تماماً و ذلك لأنها محظورة من قبل معاهدة حظر الألغام أصلاً.

مجموعة خبراء الحكومات إلتقت لمدة أسبوع واحد خلال شهر مارس/آذار 2003 و أسبوعين خلال شهر يونيو/حزيران 2003. و ستلتقي مرة أخرى في شهر نوفمبر/تشرين الثاني. سفير المملكة الهولندية كريس ساندرز، منسق مجموعة العمل حول مخلفات الحرب غير المنفجرة، أعد مسوَّدة مقترح عمل في مارس/آذار و مقترح أدوات في يونيو/حزيران. إنه غير واضح ما إذا كانت المحادثات ستنعقد في شهر نوفمبر/تشرين الثاني؛ هذا و في الوقت الذي تؤيد فيه معظم الدول الأطراف البروتوكول الجديد بخصوص مخلفات الحرب غير المنفجرة، الولايات المتحدة و عدد من غيرها من الدول عارضت ضد التدابير القانونية الإلزامية.

69 دولة طرف للبروتوكول الثاني المعدل من إتفاقية الأسلحة التقليدية بتاريخ 31 يوليو/تموز 2003. البروتوكول الثاني المعدل ينظم قضية الألغام الأرضية، القنابل المفخخة و غيرها من المعدات؛ و قد دخل حيز النفاذ في 3 ديسمبر/كانون الأول 1998. فقط عشر دول من بين الدول الأطراف الـ 69 للبروتوكول الثاني المعدل إلتحقت لم تنضم إلى معاهدة حظر الألغام: الصين، استونيا، فنلندا، الهند، اسرائيل، لاتفيا، المغرب، باكستان، كوريا الجنوبية و الولايات المتحدة الأمريكية. البعض منها أشارت إلى رغبتها في الإنضمام إلى معاهدة حظر الإلغام و منها: استونيا، لاتفيا و فنلندا. بالتالي فإن هناك عدد صغير من الدول الأطراف للبروتوكول المعدل الثاني التي تستمر في تأكيد الحق في استخدام الألغام المضادة للأفراد.

حسب ما هو معلوم فإن هناك دولتين من دول الأطراف إلى البروتوكول الثاني المعدل استخدمت الألغام المضادة للأفراد منذ ديسمبر/كانون الأول 1998: و هما الهند و الباكستان. القوات الأمريكية في أفغانستان عملت على إدراج حقول الألغام التي كانت تعود إلى الحقبة السوفييتية ضمن خطها الدفاعي مستفيدة منها عسكرياً.

كل من الهند، باكستان و الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بالتقيد بإلتزامات و مطالب البروتوكول الثاني المعدل لإتفاقية الأسلحة التقليدية المتعلقة بحديد و رصد حقول الألغام من أجل ضمان عزلها عن السكان المدنيين. لكن أي من هذه الدول لم تقدم المعلومات المفصلة حول الإجراءات المتبعة في تقاريرها السنوية للبروتوكول الثاني المعدل و التي سلمت في ديسمبر/كانون الأول 2002.

أجلت الصين و باكستان تنفيذها لمتطلبات الملحق التقني للبروتوكول الثاني المعدل المتعلق بإعداد تجهيزات لرصد الألغام المضادة للأفراد إلى 3 ديسمبر/كانون الأول 2007. و لم تقدم أي من الدول أي معلومات تفصيلية حول الخطوات المتخذة إلى الآن من أجل الاستجابة لمتطلبات الرصد هذه.

[5] الدول الأربعة عشر هي استراليا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، استونيا، فرنسا، البحر المقدس، هنغاريا، اليابان، ليتوانيا، المكسيك، كوريا الجنوبية، السويد و المملكة المتحدة.

الألغام المضادة للأفراد المعدة بأجهزة الرصد عن بعد مخزّنة في مستودعات روسيا البيضاء، الصين، اليونان، اسرائيل، باكستان، روسيا، كوريا الجنوبية، تركيا، أوكرانيا و الولايات المتحدة، في الوقت التي تعمل فيه الهند على تطوير هذا النظام. بلغاريا، إيطاليا، اليابان، هولندا، تركمنستان و المملكة المتحدة دمرت مستودعاتها من الألغام المضادة للأفراد المجهزة بأجهزة الرصد عن بعد من أجل التوافق مع متطلبات المادة 4 من معاهدة حظر الألغام.

الدول الأطراف إلى البروتوكول الثاني المعدل – الصين، باكستان و أوكرانيا – أجلت إلتزامها مع إعداد تجهيزات التدمير الذاتي و التفعيل الذاتي اللازمة للألغام المضادة للأفراد المعدة بأجهزة التفعيل عن بعد كما هو مبين في الملحق التقني. لقد حدد لهذه الدول تسع سنوات من أجل تنفيذ الإلتزامها و مطابقة المميزات التقنية. الموعد النهائي لهذه الفعاليات هي 3 ديسمبر/كانون الأول 2007 للصين و باكستان و 15 مايو/آيار 2008 لأوكرانيا. أوكرانيا، دول موقعة على معاهدة حظر الألغام، بدأت في إتخاذ الخطوات اللازمة لتدمير 5,9 مليون من مخزونها من ألغام PFM المضادة للأفراد قابلة التحكم عن بعد. الهند و باكستان أفادت بأنها حالياً تعمل على تطوير و تجربة ألغاماً مضادة للأفراد قابلة التفعيل عن بعد مستوفية شروط المعاهدة.

الأستخدام العالمي للألغام المضادة للأفراد

الإنخفاض العالمي في استخدام الألغام المضادة للأفراد الذي بدأ في الإستقرار منذ التسعينات استمر حتى فترة هذا التقرير. خلال السنوات الأخيرة الألغام المضادة للأفراد استخدمت في عدد محدود من الدول و بكميات أقل مما رصد خلال الفترة الواقعة بين الستينات حتى أوائل التسعينات عندما أثيرت الأزمة الدولية للألغام الأرضية. و إن وردت بعض الإنحرافات المميزة عن قاعدة الإستخدام المخفض، إلا أن النزعة السائدة كانت إيجابية حتى من قبل الدول غير الأطراف، لأن المبدأ الدولي المناهض للألغام قد إنتشر.

خلال فترة هذا التقرير و منذ مايو/آيار 2002 أكد المرصد العالمي للألغام أن ست حكومات استخدمت الألغام المضادة للأفراد: الهند، العراق، ميانمار (بورما)، النيبال، باكستان و روسيا. مقارنة إلى تسع حكومات على الأقل استخدمت الألغام كما هو مبين في *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002* و 13 حكومة كما هو مبين في *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2001*[6]. كما كانت هناك مزاعم مؤكدة عن حالات إستخدام الألغام من قبل بعض الحكومات، لكن المرصد العالمي للألغام لم يتمكن من تأكيدها: بوروندي، جورجيا و السودان. كل الحكومات الثلاث تنفي بشدة هذه المزاعم.

حتى يوليو/تموز 2003 يبدو أن روسيا و ميانمار فقط تزرعا الألغام المضادة للأفراد بشكل منتظم. الهند، باكستان و النيبال توقفت كلها عن عمليات زرع الألغام، و الحكومة العراقية توقفت حين خرجت من السلطة. منذ توقف عمليات زرع الألغام من قبل الهند و باكستان في منتصف العام 2002 لم تكن هناك أي دولة متورطة في أي استخدام مكثف و مستمر للألغام المضادة للأفراد. خلال فترة هذا التقرير من الواضح أن أكبر استخدام للألغام كان من قبل القوات الحكومية لكل من ميانمار، النيبال و روسيا (في الشيشان). و على ما يبدو أن أكبر استخدام للألغام المضادة للأفراد من قبل القوات المتمردة كان أيضاً من نصيب هذه الدول الثلاث و أيضاً في كالومبيا.

الدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام

خلال فترة هذا التقرير، المرصد العالمي للألغام لم يجد أي دليل حول استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل أي دولة طرف في معاهدة حظر الألغام.

الدول الموقعة على معاهدة حظر الألغام

المرصد العالمي للألغام لم يتمكن من التحديد بدقة ما إذا استخدمت أي حكومة موقعة على المعاهدة الألغام المضادة للأفراد خلال فترة هذا التقرير.

[6] يختلف تقرير العام 2003 عن العام 2002 بإضافة العراق و إزالة أنغولا، أفغانستان، جورجيا و سريلانكا.

مع ذلك تلقى المرصد العالمي للألغام تقارير متكاملة حول استخدام الألغام المضادة للأفراد في بوروندي من قبل القوات الحكومية و كذلك من قبل القوات المتمردة. الحكومة تنفي و بشدة هذه المزاعم، مصرحة بأن القوات المتمردة فقط التي تستخدم الألغام. في السودان، تبادلت كل من القوات الحكومية و المتمردة الإتهامات حول استخدام الألغام المضادة للأفراد، الوقت الذي تنفي كل منها مسؤوليتها عن الاستخدام.

الدول الأطراف: الأكوادور و فنزويلا في تقارير الشفافية للمادة 7 أشارت إلى أنها استخدمت الألغام المضادة للأفراد بعد التوقيع على معاهدة حظر الألغام في ديسمبر/كانون الأول 1997، و لكن قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ بالنسبة إليها. أنغولا حالياً دولة طرف في المعاهدة، أيضاً أعترفت استخدامها للألغام المضادة للأفراد بينما كانت موقعة على المعاهدة. الحملة الدولية لحظر الألغام تؤمن بأن استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل دولة موقعة على المعاهدة خرق لإتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، و التي تنص على أن الدول التي توقع على المعاهدات عليها "الإلتزام بالإمتناع عن أي تصرف قد يخرق أهداف و دوافع" المعاهدة.

الدول غير الموقعة على المعاهدة

حكومات كل من الهند، باكستان، النيبال و روسيا أقرت استخدامها للألغام المضادة للأفراد خلال فترة هذا التقرير. كما إنه واضح أن قوات الحكومة في ميانمار استمرت في زرع الألغام. جيش صدام حسين استمر في زرع الألغام المضادة للأفراد خلال الفترة التي سبقت النزاع و أثنائه في العام 2003. كما وردت تقارير مؤكدة حول استخدام جورجيا للألغام إلا ان الحكومة تنفي ذلك.

الأطراف غير الحكومية

حسب إفادات بعض التقارير استخدمت الجماعات المعارضة الألغام المضادة للأفراد في 11 دولة على الأقل. الأطراف غير الحكومية استخدمت الألغام في بورما (ميانمار)، بوروندي، كلومبيا، جمهورية كونغو الديموقراطية، جورجيا (في أبخازيا)، الهند، النيبال، الفلبين، روسيا (في الشيشان)، الصومال و السودان. مقارنة باستخدام الألغام من قبل الأطراف غير الحكومية في 14 دولة على الأقل خلال فترة التقرير السابق.

بالإضافة إلى ذلك وردت بعض التقارير عن عدد من الحوادث الصغيرة التي إستخدمت خلالها الألغام المضادة للأفراد، المعدات المتفجرة يدوية الصنع أو القنابل المفخخة من قبل الأطراف غير الحكومية في دول مثل أفغانستان، الجزائر، إندونيزيا و صربيا و الجبل الأسود (بما في ذلك كوسوفو).

التطورات الرئيسية منذ تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002

الإنقطاع عن استخدام الألغام

توقفت كل من القوات الحكومية و المتمردة عن استخدام الألغام المضادة للأفراد في ثلاث من أشد الدول تأثراً بالألغام خلال فترة التقرير السابق للمرصد العالمي للألغام. فقد توقف الاستخدام في أفغانستان (بإستثناء بعض الحوادث المتفرقة) بسقوط طالبان في أواخر العام 2001، في سريلانكا مع توقف إطلاق النار في ديسمبر/كانون الأول 2001 و أنغولا مع إتفاقية السلام في أبريل/نيسان 2002.

بعد الاستخدام المكثف للألغام من قبل كل من القوات الحكومية و المتمردة في النيبال في العام 2002، كان هناك استخدام خفيف أو لم يكن أي استخدام من أي من الطرفين منذ وقف إطلاق النار في يناير/كانون الثاني 2003. في وقت ما من العام 2002 و على ما يبدو في منتصف السنة، أوقفت كل من الهند و باكستان العمليات الضخمة لزرع الألغام و التي بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2001.

محاولات استخدام الألغام المضادة للأفراد

الحكومة العراقية هي الحكومة الوحيدة التي أضيفت إلى قائمة مستخدمي الألغام المضادة للأفراد خلال فترة هذا التقرير. في مارس/آذار و أبريل/نيسان 2003 زرعت كميات ضخمة من الألغام المضادة للأفراد و المركبات في العديد من المناطق على إمتداد البلاد. قوى التحالف لم تستخدم الألغام المضادة للأفراد.

إثنتين من القوات المتمردة تم إضافتها إلى قائمة مستخدمي الألغام في بورما (حزب مون الجديد و حزب هونغساواتوي) رافعة محصلة المجموعات إلى 15 مجموعة في الدولة. جبهة مورو التحريرية الاسلامية MILF في الفلبين استأنفت استخدامها للألغام المضادة للأفراد بالرغم من توقيعها ميثاق جنيف للإلتزام بحظر استخدام الألغام.

الاستخدام الجاري و المتزايد للألغام المضادة للأفراد

لقد إرتفع بشكل مكثف استخدام الألغام و المتفجرات يدوية الصنع من قبل كل من القوات الحكومية و قوات ماوست المتمردة في النيبال في العام 2002. الحكومة أعلنت و لأول مرة استخدامها للألغام، حيث أقرت زراعة 10,000 لغماً في كل المقاطعات الـ 75 من الدولة. و كما هو مبين أعلاه، إتفاقية يناير/كانون الثاني للعام 2003 لوقف إطلاق النار اوقفت استخدام الألغام في النيبال عملياً.

كما كان هناك استخدام موسع من قبل القوات المتقاتلة في كلومبيا، و على وجه الخصوص القوات المتمردة FARC-EP و UC-ELN و أيضاً قبل قوات الجيش غير النظامية AUC؛ الحكومة أفادت عن 638 واقعة لإستخدام الألغام في العام 2002.

كما وردت التقارير عن إرتفاع استخدام الألغام في بوروندي من قبل كل من القوات الحكومية و القوى المتمردة. الأمم المتحدة أفادت "شهد العام 2002 تصاعداً في النزاعات و تصاعداً في استخدام الألغام في مناطق مثل جيتيغا و موارو". بعض الحوادث في بوروندي تشير إلى الاستخدام المستمر للألغام من قبل الطرفين حتى بعد إتفاقية وقف إطلاق النار في ديسمبر/ كانون الأول 2002 و التي كانت تحظر استخدام الألغام.

في بورما، القوات الحكومية و 15 مجموعة متمردة استخدمت الألغام المضادة للأفراد؛ على ما يبدو أنه خلال فترة هذا التقرير أن الألغام زرعت بشكل مكثف في ولاية كارن. كما استمر استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل القوات الفيديرالية الروسية و القوات المتمردة في الشيشان؛ و قد وردت الإفادات بإن المتمردين يستخدمون الألغام بنمط يومي.

حكومة جورجيا وضعت حظراً رسمياً حول استخدام الألغام المضادة للأفراد منذ العام 1996. مع ذلك فقد وردت تقارير مؤكدة حول استخدام الألغام خلال العامين 2001 و 2002 في مناطق قرب أبخازيا. السلطات الأبخازية صرحت بأنه في منتصف العام 2002 قوات من أبخازيا و جورجيا زرعت الألغام في مناطق تحيط بممر جبل ماروخ. الحكومة الجورجية نفت كل استخدام للألغام المضادة للأفراد.

عملية زرع الألغام من قبل الهند و باكستان التي بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2001 استمرت حتى خلال فترة هذا التقرير، و لكن على ما يبدو توقفت في مرحلة ما خلال منتصف العام 2002. الهند زرعت الملايين من الألغام على جانب حدودها مع الباكستان.

كما استمرت – أيضاً في الهند – الأطراف غير الحكومية في استخدام الألغام المضادة للأفراد و المتفجرات يدوية الصنع في جامو و كشمير، وسط الهند، و شمال شرق الهند. حسب ما وردت بعض المزاعم فإن عدد من الجماعات المتمردة في جمهورية كونغو الديموقراطية استخدمت الألغام، بما فيها RCD-Goma، UPC، RCD-ML و MLC.

كما رودت بعض التقارير حول الاستخدام المستمر للألغام من قبل مختلف التحزبات في الصومال. بينما في الفلبين بالإضافة إلى الاستخدام الجديد للألغام من قبل MILF، فإن الجيش الشعبي الجديد و مجموعة أبو سياف أيضاً استمرت في استخدام الألغام.

الإنتاج العالمي للألغام المضادة للأفراد

36 دولة على الأقل توقفت عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد. 30 دولة طرف في معاهدة حظر الألغام[7]. الدول الست الأخرى هي؛ فنلندا، اليونان، اسرائيل، بولندا، صربيا و الجبل الأسود و تركيا. تايوان أيضاً توقفت عن إنتاج الألغام.

[7] الدول الأطراف التي كانت تنتج الألغام المضادة للأفراد هي: ألبانيا، الأرجنتين، استراليا، إلنمسا، بلجيكا، البوسنة و الهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، تشيلي، كلومبيا، جمهورية التشيك، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، البيرو، البرتغال، رومانيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، أوغندا، المملكة المتحدة و زيمبابوي. الدول الأخرى وردت كمنتج سابق للألغام إلا أنها تنفي ذلك: كرواتيا، نيكاراغوا، الفلبين، تايلاند و فنزويلا.

المرصد العالمي للألغام تعرف إلى 15 دولة مستمرة في إنتاج الألغام المضادة للأفراد. هذه السنة أضاف المرصد العالمي للألغام النيبال إلى القائمة، و هو ما يعكس إعتراف مسؤوليين رسميين حول وجود بعض خطوط الإنتاج في السابق. هذا يشير إلى أول أرتفاع في عدد الدول المنتجة للألغام المضادة للأفراد منذ بداية إصدار تقارير المرصد العالمي للألغام في العام 1999.

منتجو الألغام المضادة للأفراد
بورما، الصين، كوبا، مصر، الهند، إيران، العراق، النيبال، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية، باكستان، روسيا، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية و فييتنام.

تسعة من منتجي الألغام من آسيا (بورما، الصين، الهند، النيبال، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية، باكستان، سنغافورة و فييتنام) ثلاثة في الشرق الأوسط (مصر، إيران و العراق)، منتجين في الأمريكتين (كوبا و الولايات المتحدة) و واحدة في أوروبا (روسيا).

الهند و باكستان حالياً قيد إنتاج ألغام جديدة تتوافق و البرتوكول الثاني المعدل من إتفاقية الأسلحة التقليدية. لكن بالنسبة لمعظم الدول الباقية فإنه غير معروف ما إذا كانت خطوط الإنتاج فاعلة في العامين 2002 و 2003. في بعض الحالات يظهر أنه لم يكن هناك أي إنتاج للألغام لسنوات عديدة. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تنتج الألغام المضادة للأفراد منذ العام 1997. كوريا الجنوبية أنتجت ألغاماً من صنف كليمور في الأعوام 1998 – 2000 و لم تنتج أي ألغام منذ ذلك الحين. مصر صرحت بشكل غير رسمي بأنها توقفت عن إنتاج الألغام في العام 1988. روسيا صرحت بأنها لم تنتج و لم تجهز أفراد قواتها بالألغام المضادة للأفراد من صنف PFM-1، PMN، PMN-2 و PMN-4 في السنوات الثمان الأخيرة.

في سبتمبر/أيلول 2002 أفادت إيران أنها لم تنتج الألغام المضادة للأفراد منذ إنتهاء الحرب مع العراق في العام 1988. مع ذلك السنة الماضية المرصد العالمي للألغام أفاد أن المئات من الألغام المضادة للأفراد إيرانية الصنع بتواريخ صنع 1999 و 2000 جمعت من قبل منظمات إزالة الألغام في أفغانستان.

منذ إحتلال العراق من قبل قوى التحالف، يتوقع أن كل خطوط الإنتاج للألغام المضادة للأفراد التي كانت تتم قبل ذلك قد توقفت. المرصد العالمي للألغام استبقى العراق في قائمة المنتجين حتى تصرح الحكومة الجديدة رسمياً إمتناعها عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد.

التجارة العالمية للألغام المضادة للافراد

أشارت نتائج المرصد العالمي للألغام أنه خلال الأعوام المنصرمة تضاءلت تجارة الألغام المضادة للأفراد بشكل كبير و أقتصرت على التهريب غير المشروع و التجارة المستترة. نطاق و طبيعة التجارة العالمية للألغام الأرضية، و التي تبدو الآن غير فاعلة ظهرت في تقارير الشفافية لمعاهدة حظر الألغام. فبين مارس/آذار 1999 و يوليو/تموز 2003 صرحت 39 دولة طرف في تقارير الشفافية الموجبة حسب المادة 7 بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد تكوّن من استيراد الألغام من 23 دولة على الأقل[8].

[8] بتاريخ 31 يوليو/تموز 2003 الألغام المضادة للأفراد موجودة في مخازن الدول الأطراف وردت من الدول التالية: الأرجنتين، بلجيكا، البرازيل، تشيلي، الصين، تشيكوسلوفاكيا السابقة، فرنسا، ألمانيا (بما فيها ألمانيا الشرقية)، إيران، اسرائيل، إيطاليا، ليبيا، باكستان، البرتغال، سنغافورة، الاتحاد السوفييتي السابق، اسبانيا، جنوب أفريقيا، سوريا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، يوغسلافيا السابقة و زيمبابوي. هذا الإجمالي لا يضم مخزون الألغام محلية الصنع أو مخزون الألغام التي صرحت عنها الدول الحديثة التكوين و الذي يستثني الدول الأطراف التالية: البوسنة و الهرسك، كرواتيا، جمهورية التشيك، ليتوانيا، جمهورية يوغسلافيا السابقة مقدونيا، ملدوفا، سلوفاكيا، سلوفينيا، طاجكستان و تركمنستان.

هذه الأرقام سترتفع حتماً خلال السنوات المقبلة لأن المزيد من الدول تقدم تقارير الشفافية الأولى. كما أن الدول الأطراف أضافت الكثير من المعلومات الإضافية حول الدول مصدر الألغام و تاريخ إمتلاكها مخزون للألغام المضادة للأفراد.

إن الحظر الدولي لنقل الألغام المضادة للأفراد و الذي نشأ عملياً بين الأعوام 1992 – 1997 تأكد و اتسع خلال العام 2002. العديد من الدول خارج معاهدة حظر الألغام وضعت حظراً وطنياً على عملية تصدير و نقل الألغام المضادة للأفراد خلال فترة هذا التقرير. روسيا البيضاء مددت حظرها الوطني حتى نهاية العام 2007. الصين أكدت حظرها المحدود في ديسمبر/كانون الأول 2002. اسرائيل وسعت حظرها على التصدير حتى يوليو/ تموز 2005. بولندا تبنت قانوناً جديداً يمنع كل أنواع النقل. روسيا ما زالت محتفظة بحظرها المحدود حول التصدير في الوقت الذي تعد فيه توسيع الحظر. سنغافورة أكدت أن حظرها اللانهائي ما زال قائماً. في ديسمبر/كانون الأول 2002 أعلنت كوريا الجنوبية تمديدها غير المحدود للحظر. تركيا وضعت حظراً دائماً على التصدير. الولايات المتحدة الأمريكية مددت حظرها على التصدير حتى أكتوبر/تشرين الأول 2008.

ما زالت الأسئلة قائمة حول الألغام الإيرانية المضادة للأفراد. *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002* أفاد عن إيجاد ألغام جديدة مضادة للأفراد في أفغانستان كما دارت بعض الشكوك حول شحنة كانت موجهة إلى فلسطين. لقد تم تشريع حظر على التصدير في إيران في العام 1997 إلا أنه غير معلوم إذا ما زال نافذاً بشكل رسمي.

تالياً بعض الأمثلة حول إحتمال استمرار التجارة غير المشروعة للألغام. بناءً على أوردته وسائل الإعلام في مايو/آيار 2003 أصدرت المحكمة في بنما حكماً بحبس أربعة بناميين و ثلاثة كلومبيين لمدة تتراوح بين الـ 20 إلى 60 شهراً لمحاولة تهريب الأسلحة إلى كلومبيا و التي تم التحصل عليها في نيكاراغوا، و التي كان من بينها 13 لغماً مضادةً للأفراد روسي الصنع.

ناطق رسمي سابق من جمهورية أفريقيا الوسطى أفاد بأن الألغام الأرضية جلبت إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من تشاد خلال محاولة الإنقلاب في أكتوبر/تشرين الأول 2002؛ لم ترد أي تأكيدات مستقلة لهذه المزاعم. في يوليو/تموز 2003 رئيس الحكومة الإنتقالية في الصومال إتهم إثيوبيا بتوفير الأسلحة، بما فيها الألغام الأرضية، للأحزاب الصومالية؛ إثيوبيا نفت الخبر. أفاد تقرير إخباري في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 بأن موظفي الجمارك التركية في حدودها مع جورجيا إحتجزوا شاحنة تحتوي على شحنة كبيرة من الأسلحة، بما فيها ألغاماً مضادة للأفراد، و التي يزعم ورودها من كازخستان.

نقل الألغام لأغراض مسموحة من قبل المعاهدة

المادة 3 من معاهدة حظر الألغام تجيز عمليات نقل الألغام المضادة للأفراد من أجل تدميرها و لأغراض التدريب و البحث. خلال العام 2002 شركتين في ألمانيا تلقتا أعداداً من الألغام المضادة للأفراد من مصادر أجنبية لتدميرها. سبريورك لوبن دمرت 42,175 لغماً ورد من تايوان. و شركة EBV دمرت 5,984 BLU-92 لغماً مضاداً للأفراد نقل إليها من هولندا. في العام 2001 صرحت كندا عن نقل 180 لغماً من الولايات المتحدة الأمريكية و 110 من يوغسلافيا، بينما الأكوادور نقلت 1,644 لغماً إلى الولايات المتحدة الأمريكية كلها لأغراض أبحاث معدات إزالة الألغام.

المخزون العالمي للألغام المضادة للأفراد

يقدر المرصد العالمي للألغام بأن هناك ما بين 200 إلى 215 مليون لغم مضاد للأفراد متواجدة حالياً في مستودعات 78 دولة. هذا التقدير الجديد يعكس التقدم المحرز لتطبيق معاهدة حظر الألغام و رفض الأسلحة حتى بين الدول غير الأطراف لمعاهدة الحظر. كان التقدير في *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002* حوالي 230 مليون لغم مضاد للأفراد متواجدة في مستودعات دول في العالم. تدمير مخزون الألغام لعب دوراً كبيراً في خفض المخزون العالمي للألغام، و على وجه الخصوص تصريح روسيا الجديد عن تدميرها 17 مليون لغم مضاد للأفراد منذ العام 1996.

يقدر المرصد العالمي للألغام أن 22 دولة طرف بتاريخ 31 يوليو/تموز 2003 تمتلك مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد يتراوح بين مليون و مليوني لغم. الفارق الكبير بين الرقمين يرجع إلى الإفتراض بأن الدول الأطراف الجديدة إلى معاهدة الحظر تمتلك مستودعات ضخمة و التي لم يتم الإعلان عن حجمها بعد؛ بما فيها أفغانستان، أنغولا، جمهورية كونغو الديموقراطية و إيريتريا.

كما يقدر المرصد العالمي للألغام بأن 13 دولة موقعة على معاهدة حظر الألغام تخزن ما بين 8,9 إلى 9 مليون لغم مضاد للأفراد. أوكرانيا أفادت بأنها تملك مخزون من 6,35 مليون لغم. بولندا و اليونان أعلنتا مؤخراً أن مخزونها من الألغام يتجاوز كل منهما المليون لغم. إندونيزيا في مايو/آيار 2002 كشفت أن لديها مخزونها من الألغام يتألف من 16,000 لغم مضاد للأفراد. هذه التصريحات الطوعية، حتى من قبل صربيا و الجبل الأسود غير الموقعة على الإتفاقية، كانت مؤشراً لتقيد الدول بأهداف معاهدة حظر الألغام. من المحتمل إمتلاك كل من أثيوبيا و السودان مستودعات للألغام، رغم تصريح السودان أن لديها ألغام و لكنها مخصصة فقط لإغراض التدريب. برونوي، بوروندي و غويانا، أيضاً صرحت إمتلاكها ألغاماً مضادة للأفراد. الدول

الموقعة على المعاهدة مثل جزر كوك، هايتي، جزر المارشال، و فانواتو لا يعتقد إمتلاكها مخزوناً للألغام المضادة للأفراد.

يقدر المرصد العالمي للألغام بأن النصيب الأكبر للألغام المضادة للأفراد – تتراوح بين 190 مليون و 205 مليون – مخزونة في مستودعات دول غير أطراف لمعاهدة حظر الألغام. أكبر مخزون للألغام يعود للصين (110 مليون) من ثم روسيا (50 مليون). الدول الأخرى التي تمتلك مخزوناً كبيراً للألغام هي الولايات المتحدة الأمريكية (10,4 مليون)، الباكستان (6 ملايين)، الهند (4-5 ملايين)، روسيا البيضاء (4.5 ملايين)، كوريا الجنوبية (مليونين) و صربيا و الجبل الأسود (1,3 مليون). الدول الأخرى غير الأطراف لمعاهدة حظر الألغام و التي يعتقد أيضاً إمتلاكها مخزون كبير للألغام هي بورما، مصر، فنلندا، إيران، العراق، اسرائيل، كوريا الشمالية، سوريا، تركيا و فييتنام.

روسيا صرحت علناً و لأول مرة بأنها دمرت أكثر من 16,8 مليون لغم مضاد للأفراد من مستودعاتها بين الأعوام 1996 و 2002. هذه المعلومات المفاجئة لا تنسجم مع التصريحات و الوثائق السابقة. هذا و بعد الأخذ بعين الإعتبار هذه المعلومات خفض المرصد العالمي للألغام تقديره لمخزون روسيا من الألغام المضادة للأفراد إلى 50 مليون لغم.

إضافة إلى الحكومات فإن العديد من القوات المتمردة لديها أيضاً مخزون من الألغام مثلاُ في: بورما، الشيشان، كلومبيا، جمهورية كونغو الديمقراطية، كشمير، الفلبين، الصومال، سريلانكا، السودان و أوغندا.

تطورات مخزون الألغام منذ مايو / آيار 2002

الدول الأطراف

- صرحت الجزائر بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 165,080 لغماً.
- بنغلادش صرحت بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 204,227 لغماً.
- تشيلي صرحت بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 213,076 لغماً.
- جمهورية كونغو الديموقراطية صرحت بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 5,090 لغماً.
- قبرص كشفت بشكل طوعي بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 48,615 لغماً.
- غينيا-بيساو صرحت بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 4,997 لغماً.
- ليتوانيا كشفت بشكل طوعي بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 8,091 لغماً.
- موريشوس صرحت بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 93 لغماً.
- طاجكستان صرحت بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 3,339 لغماً تحت إشرافها و 18,200 لغماً تحت إشراف القوات الروسية.
- تنزانيا صرحت بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 23,987 لغماً.
- توغو صرحت بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 436 لغماً.
- فنزويلا صرحت بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد بعد المراجعة يتألف من 46,136 لغماً و هو إرتفاع عن الرقم المصرح عنه سابقاً 22,136 لغماً.

الدول غير الأطراف

- اليونان صرحت بشكل طوعي بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 1,078,557 لغماً.

☐ لاتفيا صرحت بشكل طوعي بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 2,980 لغماً.

- بولندا صرحت بشكل طوعي بأنها تمتلك 1,055,971 لغماً مضاداً للأفراد.
- صربيا و الجبل الأسود صرحت بشكل طوعي بأن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يتألف من 1,320,621 لغماً.
- أرقام مخزون الولايات المتحدة للألغام المضادة للأفراد تم تعديلها و خفضت إلى 10,4 مليون، إستناداً إلى المعلومات المقدمة إلى الكونغرس الأمريكي في العام 2002.

تدمير مخزون من الألغام

منذ العام 1992 إجمالي 69 دولة دمرت حوالي 52 مليون لغم مضاد للأفراد. 63 دولة طرف في معاهدة حظر الألغام دمرت 30 مليون لغم مضاد للأفراد. منذ مايو/آيار 2002 ثماني عشرة دولة طرف إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام، مزيلة بذلك إجمالي 10,8 مليون لغم مضاد للأفراد على إمتداد برامجها للتدمير. حوالي ثلاثة ملايين من الألغام المضادة للأفراد دمرت في السنة الماضية من قبل الدول الأطراف، و أكثر من مليون من قبل الدول غير الأطراف (روسيا، أوكرانيا، روسيا البيضاء و الأرض الصومالية).

لقد تم إحراز تقدم كبير في مجال تطبيق معاهدة حظر الألغام بحلول الأول من مارس/آذار 2003: التقيد بالموعد النهائي المتمثل بالأربع سنوات لتدمير مخزون الألغام المضادة للأفراد لكل الدول التي كانت طرفاً في المعاهدة عندما دخلت هذه المعاهدة حيز النفاذ لأول مرة في الأول من مارس/آذار 1999. تنفيذ إلتزامات الدول الأطراف لم تكن مجرد مؤشر على صحة و أهمية المعاهدة، بل أيضاً مؤشر على فاعلية المعايير الدولية ضد الألغام المضادة للأفراد. التوجه الإيجابي من قبل الدول الأطراف تجاه تدمير مخزونها من الألغام حفزت أيضاً الدول غير الأطراف في تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد.

من الواضح بأن كل الدول الأطراف - بحلول الأول من شهر مارس/آذار 2003 – تقيدت بتنفيذ إلتزاماتها، باستثناء صغير لجيبوتي التي تأخرت يومين عن الموعد، إلا أن القضية الكبيرة تتعلق بتركمنستان، التي أفادت عن تدميرها لمخزون الألغام، و أضافت إستبقاءها لـ 69,200 لغماً مضاداً للأفراد. الحملة الدولية لحظر الألغام عبرت عن رأيها بأن استبقاء هذا الرقم من الألغام يشير في الواقع أن تركمنستان لم تدمر تماماً مخزونها من الألغام و بأنها لا تحتفظ "بالحد الأدنى الضروري" كما هو مسموح به في المعاهدة و هي بالتالي تخرق الإلتزامات المبينة في بنود المعاهدة.

99 دولة إما إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد، أو صرحت بأنها لم تمتلك قط أي مخزون من الألغام. إحدى و حمسون دولة طرف إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام[9].

18 دولة طرف إنتهت من تدمير المخزون منذ *صدور تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002*: البرازيل، تشاد، كرواتيا، جيبوتي، السلفادور، إيطاليا، اليابان، الأردن، مقدونيا، ملدوفا، موزمبيق، هولندا، نيكاراغوا، البرتغال، سلوفينيا، تايلاند، ترمكنستان و أوغندا.

48 دولة طرف أعلنت رسمياً عدم تخزينها للألغام المضادة للأفراد[10]. خلال فترة التقرير باربادوس، جزر القمر، الدومينيكا، غامبيا، غانا، ملاوي، المالديف، النيجر، السيشل و ترنيداد و توباغو أكدت رسمياً بأنها لا تملك مستودعات للألغام المضادة للأفراد. إثنتى عشر دولة طرف حالياً قيد تدمير مخزونها للألغام. ست منها بدأت عملية التدمير منذ *التقرير السابق للمرصد العالمي للألغام*: أفغانستان، جمهورية كونغو الديموقراطية، غينيا بيساو، طاجكستان، تنزانيا و فنزويلا. ست دول أخرى مستمرة في التدمير: الأرجنتين، تشيلي، كلومبيا، رومانيا، تونس و الأوروغواي.

[9] الدول الإحدى و الخمسين هي: ألبانيا، أستراليا، إلنمسا، بلجيكا، البوسنة و الهرسك، البرازيل، بلغاريا، كمبوديا، كندا، تشاد، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدانمراك، جيبوتي، الإكوادور، ال سلفادور، فرنسا، غابون، ألمانيا، غواتيمالا، هوندوراس، هنغاريا، إيطاليا، اليابان، الأردن، لوكسمبرغ، مقدونيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، ملدوفا، موزمبيق، هولندا، نيوزلندا، نيكاراغوا، النرويج، البيرو، الفلبين، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تايلاند، تركمنستان، أوغندا، المملكة المتحدة، اليمن و زيمبابوي.

[10] الدول الـ 48 هي: أندورا، أنتيغوا و باربودا، باهامس، باربادوس، بليز، بنين، بوليفيا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، الكاميرون، جزر القمر، كوستا ريكا، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، فيدجي، غامبيا، غانا، غرنادا، البحر المقدس، آيسلاند، ايرلندا، جامايكا، كريباتي، ليسوثو، ليشتنشتين، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، مالديف، مالطا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، النيجر، نيو، بنما، الباراغواي، قطر، روندا، سانت كيتس و نيفيس، ساموا، سان مارينو، السنغال، السيشل، سوازيلاند، توغو، ترينيداد و توباغو و زامبيا.

أربع دول أطراف (الجزائر، بنغلادش، جمهورية كونغو و كينيا) لم تبدأ بعد بإجراءات التدمير، و لكن كل منها وضعت خطة لتدمير مخزونها من الألغام قبل حلول الموعد النهائي المحدد لها من قبل معاهدة حظر الألغام.

15 دولة طرف لم تعلن رسمياً عن وجود أو عدم إمتلاكها لمخزون الألغام المضادة للأفراد و ذلك بسبب عجزها عن تقديم تقاريرها الأولى للشفافية في الموعد المحدد[11]. لقد تجاوز الموعد النهائي المحدد لتدمير مخزون الألغام لثلاث دول (غينيا الأستوائية، غينيا و ناميبيا)[12]. أربع دول أطراف ستعلن عن خططها عندما تودع تقاريرها الأولية: جمهورية أفريقيا الوسطى، قبرص، تيمورالشرقية، و ساو توميه و برنسيب[13].

تطورات تدمير مخزون الألغام منذ مايو / آيار 2002

التدمير التام لمخزون الألغام

- البرازيل إنتهت من تدمير 27,397 لغماً مضاداً للأفراد من مستودعاتها بين ديسمبر/كانون الأول 2001 و يناير/كانون الثاني 2003.
- تشاد إنتهت من تدمير 4,490 لغماً مضاداً للأفراد من مخزونها للألغام في يناير/كانون الثاني 2003.
- كرواتيا إنتهت من تدمير مخزونها للألغام المؤلف من 199,003 لغماً مضاداً للأفراد في أكتوبر/ تشرين الأول 2002.
- جيبوتي إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد المؤلف من 1,118 لغماً في 2 مارس / آذار 2003.
- آل سلفادور إنتهت من تدمير 6,539 لغماً مضاداً للأفراد من مخزونها للألغام في 20 فبراير/شباط 2003.
- غابون أفادت أن مخزونها من الألغام المضادة للأفراد المؤلف من 1,082 لغماً دمر عندما دخلت المعاهدة حيز النفاذ بالنسبة إليها.
- إيطاليا إنتهت من تدمير أكثر من 7,1 مليون من الألغام المضادة للأفراد في نوفمبر/تشرين الثاني 2002.
- اليابان إنتهت من تدمير 1,000,089 لغماً مضاداً للأفراد من مخزونها من الألغام في 8 فبراير/شباط 2003.
- الأردن إنتهت من تدمير مخونها من الألغام المؤلف من 92,342 لغماً مضاداً للأفراد في 23 أبريل/نسيان 2003.
- مقدونيا إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام المؤلف من 38,921 لغماً مضاداً للأفراد في 20 فبراير/شباط 2003.

- ملدوفا إنتهت من تدمير مخزونها للألغام المضادة للأفراد في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2002.
- موزمبيق إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام المؤلف من 37,318 لغماً مضاداً للأفراد في 28 فبراير/شباط 2003.
- في هولندا إنتهى تدمير مخزون الألغام في ديسمبر/كانون الأول 2002، بتدمير 5,984 ألغماً مضاداً للأفراد من صنف غاتور.
- نيكاراغوا إنتهت من تدمير 133,435 لغماً مضاداً للأفراد المخزونة في 28 أغسطس/آب 2002.
- البرتغال إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام المؤلف من 231,781 لغماً مضاداً للأفراد في فبراير/شباط 2003.
- سلوفينيا إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد 168,898 لغماً في 25 مارس/آذار 2003.
- تايلاند إنتهت من تدمير 337,725 لغماً مضاداً للأفراد من مخزونها للألغام في 24 أبريل/نسيان 2003.
- تركمنستان أفادت أنها إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام في الأول من شهر مارس/آذار 2003، مدمرة قرابة 700,000 لغماً خلال 18 شهراً.

[11] الدول الخمس عشرة هي: أنغولا، كاب فيرديه، ساحل العاج، غينيا الأستوائية، أريتريا، غينيا، ليبيريا، ناميبيا، ناورو، نيجيريا، سان لوتشيا، سان فينسنت و غرينادين، سيراليون، جزر سليمان و سورينام. من بين الدول الـ 15 هذه يعتقد أن الدول التالية تملك مخزوناً من الألغام: أنغولا، أريتريا، ليبيريا، نيجيريا، سيراليون، سورينام و من المحتمل غينيا.

[12] صرحت غينيا الأستوائية بأنها لا تملك مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد. ناميبيا صرحت بأنها محتفظة بالألغام المضادة للأفراد فقط لأغراض التدريب و البحوث. بينما وضع مخزون غينيا للألغام غير معلوم.

[13] من بين هذه الدول يعتقد بأن قبرص الوحيدة التي تملك الألغام المضادة للأفراد.

- أوغندا إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد في يوليو/تموز 2003.

التطورات الأخرى في مسألة التدمير

الدول الأطراف

- أفغانستان، عمليات تدمير الألغام الأرضية أقيمت على شكل مراسم إحتفالية في 12 مايو/آيار 2003 و ذلك للتأكيد على تقيد الحكومة ببنود معاهدة حظر الألغام.
- الأرجنتين و منظمة الدول الأمريكية أبرمتا في يونيو/حزيران 2003 إتفاقية التعاون و المساعدة التقنية من أجل تدمير 90,000 من مخزونها من الألغام المضادة للأفراد.
- تشيلي إنتهت من تدمير 185,446 لغماً مضاداً للأفراد خلال الفترة الواقعة بين أغسطس/آب 2002 إلى مايو/آيار 2003.
- كلومبيا بدأت في برنامج تدمير مخزونها للألغام في يونيو/حزيران 2003.
- في جمهورية كونغو الديموقراطية منظمة المعاقين الدولية – بلجيكا أفادت عن تدمير 1,660 لغماً مضاداً للأفراد من مخازن المتمردين في العامين 2002 و 2003.
- غينيا بيساو إنتهت من تدمير 1000 من ألغامها المضادة للأفراد في سبتمبر/أيلول 2002.
- رومانيا أنتهت من تدمير486,000 لغماً مضاداً للأفراد في الفترة الواقعة بين أبريل/نيسان 2002 إلى أبريل/نيسان 2003
- طاجكستان بدأت في تدمير مخزونها من الألغام في أغسطس/آب 2002.
- تنزانيا دمرت أول 9.837 لغماً مضاداً للأفراد في مارس/آذار 2003.
- تونس دمرت 13,684 لغماً آخراً مضاداً للأفراد من مخزونها و تنوي تدمير الباقي في سبتمبر/أيلول 2003.
- أوروغواي إنتهت من تدمير 400 لغم آخر من مخزونها من الألغام المضادة للأفراد في يونيو / حزيران و أكتوبر/تشرين الأول 2002.
- فنزويلا بدأت في تدمير مخزونها من الألغام في مايو/آيار 2003.

الدول غير الأطراف

- ☐ كإشارة لتأييدها لمعاهدة حظر الألغام، روسيا البيضاء الدول غير الموقعة على معاهدة حظر الألغام دمرت 22,963 لغماً مضاداً للأفراد من نوع PMN-2 في العام 2002.
- روسيا أفادت و لأول مرة أنها دمرت أكثر من 16,8 مليون من الألغام المضادة للأفراد من مخزونها بين الأعوام 1996 و 2002، بما فيها 638,427 لغماً في العام 2002.
- في الأرض الصومالية دمرت 2,382 لغماً مضاداً للأفراد من مخزون الألغام في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002.
- أوكرانيا دولة موقعة على معاهدة حظر الألغام إنتهت من تدمير حوالي 405,000 لغماً من صنف PMN بين يوليو/تموز 2002 و مايو/آيار 2003.

الألغام المستبقاة لأغراض التدريب و التطوير

بين 134 دول طرف 62 أحتفظت بأكثر من 280,000 لغماً مضاداً للأفراد لأغراض التدريب و الأبحاث حسب بنود المادة 3 من معاهدة حظر الألغام. هذا يشكل إرتفاعاً بمقدار 11 دولة و على الأقل 112,000 لغماً منذ إصدار *تقرير المرصد العالمي للألغام اللعام 2002*.

بين الدول الـ 62 هذه، خمس دول تنوي إستبقاء أكثر من 10,000 لغماً. هذه الدول الخمس قررت استبقاء حوالي نصف الألغام المستبقاة من قبل دول الأطراف جمعة. نصيب تركمنستان وحدها 25 % مع 69,200 لغم مستبقى. الدول الأخرى ذي الأرقام العالية هي البرازيل (16,545 لغماً)، السويد (16,015 لغماً)، الجزائر (15,030لغماً) و بنغلادش (15,000 لغماً).

ست دول أطراف أخرى تنوي استبقاء أكثر من 5,000 لغماً مضاداً للأفراد. 34 تنوي إستبقاء بين 1,000 و 5,000 لغماً. 17 دولة أخرى تنوي إستبقاء أقل من 1,000 لغم. كالومبيا، موزمبيق و روندا راجعت قراراتها السابقة و قررت الآن إستبقاء بعض الألغام.

55 دولة من دول الأطراف فضلت عدم استبقاء أية ألغام. الدول التي يمكن أيضاً إلحاقها بهذا القرار أيضاً هي: أفغانستان، تشاد، غينيا-بيساو و قطر. من الدول التي قررت عدم إستبقاء أية ألغام، 13 دولة كان لديها مخزون للألغام و لكنها دمرته نهائياً أو أنها حالياً قيد تدميره. عدد الدول التي لم تعلن عما إذا كانت تنوي إستبقاء ألغاماً مضادة للأفراد إنخفض من 22 إلى 17.

من التطورات المحبطة بهذا الخصوص هو إعلان تركمنستان عن خطتها في إستبقاء 69,200 لغماً لأغراض التدريب. خلال إنعقاد المجالس غير الدورية للجان الدائمة في مايو/آيار 2003، العديد من دول الأطراف عبرت عن قلقها إزاء رغبة تركمنستان في إستبقاء هذه الكمية الضخمة من الألغام. الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية تؤمن أن الأحتفاظ بـ 69,200 لغماً أمر غير مقبول و بالتالي غير مشروع. لأنه بكل تأكيد لا يمثل الحد "الأدنى الضروري" كما هو مبين في المعاهدة.

من التطورات المقلقة أيضاً هو قرار بعض الدول في إستبقاء كامل مخزونها من الألغام المضادة للأفراد لأغراض التدريب و الأبحاث. ليتوانيا صرحت عن رغبتها في إستبقاء كامل مخزونها من الألغام المضادة للأفراد المؤلف من 8,091 لغماً مضاداً للأفراد، و هو سابع أكبر مخزون مستبقى للألغام بين الدول الأطراف، رغم أنها مشتركة في برامج لإزالة الألغام ضيق النطاق مع دول بلطيكية أخرى. لاتفيا من جهتها على ما يبدو أن حذت نفس طريق ليتوانيا، بقرارها في إستبقاء كل الـ 2,980 لغماً مضاداً للأفراد، كما هو مبين في تقريرها المودع في الأول من شهر مايو/آيار 2003. كل من توغو (436 لغماً)، إيرلندا (116 لغماً)، موريسوش (93 لغماً) و بوتسوانا (الرقم غير معروف) أيضاً ضمن المجموعة. الألغام المضادة للأفراد لا تؤثر على أي من هذه الدول. زامبيا كانت تنوي إستبقاء 6,691 لغماً مضاداً للأفراد بناء على المادة 3 من المعاهدة، إلا أنها راجعت موقفها و أعلنت أن هذا الإجمالي سيخفض.

من بين التطورات المشجعة، عدد الدول الأطراف التي قررت تخفيض عدد الألغام المستبقاة من الأرقام الكبيرة التي أقترحتها في السابق. كل من استراليا، بلغاريا، كرواتيا، الدانمارك، الإكوادور، البيرو، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا و تايلاند إتبعت هذه الخطوات السنة الماضية. بينما خلال فترة هذا التقرير تشيلي خفضت عدد الألغام التي كانت تنوي استبقاؤها من 28,647 إلى 6,245 لغماً؛ إيطاليا خفضتها من 8,000 إلى 811 لغم؛ موريتانيا خفضت الرقم من 5,728 إلى 843 لغماً؛
المملكة المتحدة خفضت الرقم من 4,949 إلى 1,783؛ و حسب التقارير أوغندا خفضت الرقم من 2,400 إلى 1,764 لغماً.

هذا و عكس التوجه العام لتخفيض أعداد الألغام المستبقاة، حفنة من الدول رفعت في الواقع من مخزونها. مقدونيا-جمهورية يوغسلافيا السابقة قررت الآن الإحتفاظ بـ 4,000 لغماً مضاداً للأفراد، و هو رقم ضخم جداً مقارنة بالرقم الذي صرحت عنه في البداية (50 لغماً). فنزويلا أيضاً عدلت عن عدد الألغام التي كانت تنوي استبقاؤها من 2,214 إلى 4,614 لغماً مضاداً للأفراد. الألغام المضادة للأفراد التي كانت مقتناة من قبل شركة إنتاج خاصة في السويد و التي لم يعلن عنها في الماضي أدت إلى رفع عدد الألغام المستبقاة من 13,948 إلى 16,015 لغماً. البوسنة و الهرسك تنقتني حالياً 2,525 لغماً مضاداً للأفراد، بزايدة قدرها 120 عما تم التقرير عنه في السابق.

الحملة الدولية لحظر الألغام ما زالت تتسائل عن مدى ضرورة إستبقاء الألغام الحقيقية لأغراض التدريب و تنادي الدول الأطراف بأن تستمر في قياس مدى حاجتها لممارسة هذا الاستثناء. العديد من الدول الأطراف أيضاً رددت وجه النظر هذه خلال مداخلاتها أثناء المجالس غير الدورية للجان الدائمة؛ بما فيها أفغانستان، إلنمسا، نيوزلندا و النرويج.

كما تؤمن الحملة الدولية لحظر الألغام أنه من الضروري إتمام المعلومات في التقارير حول الألغام المستبقاة بغرض التدريب و تؤيد بشدة توصيات اللجنة الدائمة للأوضاع العامة و العمليات أنه على الدول الأطراف في تقاريرها للشفافية أن "تدرج معلومات حول الهدف الذي تنوي إستبقاء الألغام من أجله و الاستخدام الفعلي لهذه الألغام".

تزايد عدد الدول التي تعلن عن أعداد الألغام المضادة للأفراد التي استهلكت كل سنة، و لأي تدريب أو أبحاث على وجه التحديد. 15 دولة طرف أفادت عن استهلاك 3,806 لغماً مضاداً للأفراد للأغراض المسموح بها في العام 2002.[14] معظم دول الأطراف لم تصرح عن أي فعاليات أو استهلاك لألغامها المستبقاة خلال العام 2002، و بعض هذه الدول على ما يبدو لم تستخدم او تستهلك الألغام المستبقاة لإغراض التدريب منذ العام 1999.

[14] الدول الـ15 هي: اليابان (1,610)، السويد (1,002)، هولندا (314)، بلجيكا (293)، استراليا (213)، كرواتيا (200)، جنوب أفريقيا (55)، الدانمارك (33)، ألمانيا (19)، فرنسا (17)، سلوفاكيا (14)، كندا (12)، لوكسمبرغ (10)، إيرلندا (9) و البرازيل (5).

تقارير الشفافية

إلى 31 يوليو/تموز 2003 تلقت الأمم المتحدة تقارير الشفافية الأولى للمادة 7 من 113 دولة طرف. نسبة الإلتزام الإجمالية تمثل 88 % و هو إرتفاع عن نسبة 75 % المبينة في التقرير السابق و 63 % النسبة المبينة في تقرير العام 2001.

21 دولة طرف أودعت تقاريرها الأولية للشفافية منذ مايو/آيار 2002: الجزائر، بنغلادش، باربادوس، تشيلي، جمهورية كونغو الديموقراطية، جمهورية كونغو، جيبوتي، دومينيكا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا-بيساو، ملاوي، المالديف، نيجر، السيشل، طاجكستان، تنزانيا، توغو، ترينيداد و توباغو و فنزويلا.

جهود السنوات الماضية لتشجيع تقارير الشفافية خفضت التأخير في إيداع التقارير الأولية إلى النصف. *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002* لاحظ أن 30 دولة طرف كانت متأخرة في إيداع تقاريرها الأولية. و بتاريخ31 يوليو/تموز 2003، خمس عشرة دولة طرف مازالت متأخرة في إيداع تقريرها الأول: أنغولا، كاب فيرديه، ساحل العاج، غينيا الإستوائية، إريتريا، غينيا، ليبيريا، ناميبيا، ناورو، نيجيريا، سان لوتشيا، سان فينسنت و الغرينادين، سيرالون، جزر سليمان و سورينام. كان الموعد النهائي لتسليم التقرير الأول للشفافية بالنسبة لغينيا الإستوائية، غينيا، ناميبيا و جزر سليمان في العام 1999، هذا يدل على الإهمال المطلق في تنفيذ بواجبات المعاهدة المتعلقة بالشفافية.

بتاريخ 31 يوليو/تموز 2003 نسبة الإلتزام في تقديم التجديد السنوي للتقارير الواجبة بتاريخ 30 أبريل/نيسان 2003 للعام 2002 هي 62%.

تم إيداع 76 تقريراً لدى الأمم المتحدة من قبل 123 دولة طرف واجب عليها تقديم التقرير السنوي الدوري. بين الدول الأطراف التي لم تقدم التجديد السنوي للتقارير في العام 2003، نصفها أيضاً لم يودع التقارير في العام 2002 للسنة 2001[15].

من بين التطورات الإيجابية، عدد من الدول غير الأطراف في معاهدة حظر الألغام أودعت تقاريرها الطوعية حسب المادة 7 من المعاهد، بما فيها ليتوانيا في العام 2002 عندما كانت موقعة على المعاهدة و لاتفيا و بولندا في العام 2003. خلال مؤتمر اللجنة الدائمة في مايو/آيار 2003 سفير بلجيكا جان لينت (رئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف) قدم إقتراحاً على كل الدول غير الأطراف التي صوتت لصالح قرار الأمم المتحدة رقم 74/57، و الذي ينادي لعولمة و تطبيق معاهدة حظر الألغام، أن تتشجع في تقديم تقاريرها للشفافية.

خلال فترة هذا التقرير نقلت مسؤولية إعداد و صيانة قاعدة البيانات على الإنترنت المتعلقة بتقارير المادة 7 من مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك إلى جنيف[16]. عملية النقل هذه لم تتم بشكل مرن كما كان مرجواً، نظراً للمشاكل الفنية و الإمكانيات، و أيضاً إلى كون العديد من دول الأطراف لم تودع تقاريرها على شكل ملفات إلكترونية. حل هذه المشكلة سكون من الأولويات خلال فترة الإجتماعات غير الدورية من أجل ضمان أن التقارير تقدم في وقتها و بشكل متكامل، و على وجه الخصوص كلما دنا الموعد النهائي المتمثل بـ 30 أبريل/نيسان من كل عام.

---

[15] الدول التي لم تودع تقاريرها هي:أندورا،* أنيغوا و بربودا، *البهاماس، بليز، *بنين، بوليفيا، *بوتسوانا، *كاب فيرديه، *تشاد، جمهورية كونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، *غينيا الأستوائية، *إريتريا، *فيجي، الغابون، غامبيا، غانا، غرناطة، *غواتيمالا، غينيا، *هوندوراس، كينيا، كريباتي،* ليبيريا،*مدغشقر، *الملديف، مالي، *ناميبيا، *ناورو، *نيجيريا، نيو، باراغواي، البرتغال، سانت كيتس و نيفس، *سان لوتشيا، *سان فينسنت و الغرنادين، *ساموا، سان مارينو، سيراليون، *جزر سليمان، *اسبانيا، سوازيلاند، *ترنيداد و توباغو، تركمنستان *و الأرغواي. (* تشير إلى الدول الأطراف التي فشلت في إيداع تقريرها السنوي المجدد في العام 2002 و الذي يغطي فعاليات العام 2001).

[16] http:\\disarmament.un.org\mineban.nsf

بلجيكا ما زالت تنسق مجموعة عمل التواصل التي تهدف إلى تشجيع الدول في تقديم تقارير الشفافية. في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 إستضافت بلجيكا حلقة نقاش في بروكسل للدول الأفريقية حول موضوع تقارير الشفافية حسب بنود المادة 7. المنظمة غير الحكومية VERTIC بالتعاون مع الحملة الدولية لحظر الألغام و اللجنة الدولية للصليب الأحمر طورت "دليل التقارير بناء على المادة 7 من إتفاقية أوتاوا".

تدابير التطبيق الوطنية

فقط 36 دولة من أصل 134 دولة طرف سنت تشريعاً وطنيا لتطبيق المعاهدة و من أجل تطبيق المعاهدة و تنفيذ الإلتزامات بناء على المادة 9 من معاهدة حظر الألغام[17]. لم تقم أي دولة بذلك خلال فترة هذا التقرير.

19 دولة طرف أفادت بأنه تم إتخاذ كل الخطوات اللازمة لسن التشريع الوطني[18]. الدول التي بدأت بالعمل في هذا الإتجاه السنة الماضية هي بنغلادش، بنين، جمهورية كونغو، جمايكا و توغو.

31 دولة طرف أشارت إلى أنها لا تعتقد بأنه يتطلب عليها سن تشريع خاص بتطبيق المعاهدة، و هو إرتفاع ملحوظ عن 18 دولة المبينة في *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002*. كرواتيا، هولندا، تايلاند و تونس أفادت أن خلال الأعوام الماضية كتنت تجري بعض العمليات لتبني التشريع الوطني للتطبيق و لكن الآن ترى أن القانون الحالي كافٍ. الدول الأخرى التي تبنت هذا الموقف، و التي لم تكن معروفة توجهاتها في الماضي للمرصد العالمي للألغام هي: البحر المقدس، المالديف، باراغواي، قطر، ساموا، سان مارينو، السنغال، طاجكستان و تنزانيا.

هناك حالات كثيرة تعتقد فيها الحكومات أن هذا النوع من الإجراءات غير ضروري لأنه لم يسبق لها حيازة الألغام المضادة للأفراد و أراضيها ليست موبوءة بالألغام. مع ذلك فإن الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية قلقة بشأن ضرورة قيام كل الدول بسن تشريع يفرض عقوبات لأي خروقات محتملة للمعاهدة في المستقبل، و التي ستنهض بأعباء التطبيق التام لكل جوانب المعاهدة. المرصد العالمي للألغام لا يملك أي معلومات عن أي تقدم محرز في 48 دولة طرف لسن تشريع التطبيق الوطني لمعاهدة حظر الألغام حسب المادة 9.

القضايا الخاصة المقلقة

العمليات العسكرية المشتركة و"المساعدة"

المادة الأولى من معاهدة حظر الألغام للعام 1997 تنص على أنه "لا يجوز تحت أي ظرف كان ... مساعدة أو تشجيع أو إقناع أحداً، بأي شكل من الأشكال، الاشتراك بأي نشاط محظور على الدول الأطراف تحت بنود هذه المعاهدة". لذا من أجل ضمان التطبيق الموحد للمعاهدة، على الدول الأطراف التوصل إلى إتفاق حول كيفية تطبيق بنود المعاهدة على العمليات العسكرية المشتركة و حول مفهوم "مساعدة". الحملة الدولية لحظر الألغام تؤمن أنه من الضروري جداً على الدول الأطراف أن تضع مختلف المفاهيم حول العمليات المسموحة و العمليات المحظورة في أماكنها المخصصة. منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ ظهرت الحاجة لتوحيد العبارات.

---

[17] الدولة الوحيدة المضافة إلى القائمة في هذا التقرير علاوة على *تقرير المرصد العالمي للألغام العام 2002* هي هوندوراس، حيث تلقى المرصد العالمي للألغام معلومات تفيد سن هوندراس تشريعاً وطنياً في يونيو/حزيران 2000. بالتالي الدول الأطراف الـ 36 هي: أستراليا، إلنمسا، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، كلومبيا، كوستاريكا، جمهورية التشيك، فرنسا، ألمانيا، غواتيمالا، هوندوراس، هنغاريا، آيسلاند، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، ليشتنشتين، لوكسمبرغ، ماليزيا، مالي، مالطا، موريشوس، موناكو، نيوزلندا، نيكاراغوا، النرويج، اسبانيا، سويسرا، ترينيداد و توباغو، المملكة المتحدة و زيمبابوي.

[18] الدول الـ19 هي: ألبانيا، البوسنة و الهرسك، بنغلادش، بنين، جمهورية كونغو، كرواتيا، آل سلفادور، جامايكا، موريتانيا، موزمبيق، النيجر، الفلبين، السيشل، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، توغو، أوغندا، اليمن و زامبيا.

منذ مارس/آذار 1999 الدول الأطراف شاركت في العديد من العمليات العسكرية المشتركة مع قوات الدول غير الأطراف أو القوات العسكرية للأطراف غير الحكومية حيث تم استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل الأطراف غير الحكومية أو من قبل الدول غير الأطراف؛ حيث وضعت دول الأطراف قواتها تحت القيادة العسكرية للدولة غير الطرف؛ الدول الأطراف شاركت في علميات تدريب مشتركة و عمليات حفظ السلام مع الدول غير الأطراف؛ دول غير الأطراف نقلت الألغام المضادة للأفراد المخزونة في الدول الأطراف و مررتها عبر أراضي دول أطراف أخرى للإستخدام المحتمل في القتال.

و في الوقت التي لم تصرح فيه معظم دول الأطراف عن موقفها إزاء هذا الموضوع، هناك 30 دولة طرف على الأقل عبرت عن بعض وجهات النظر و التفسيرات. معظم دول الأطراف صرحت بأنها لن تشارك في التخطيط و تنفيذ النشاطات المرتبطة بالألغام المضادة للأفراد في عمليات العسكرية أو التدريب مشترك[19].

بعض الدول الأطراف قدمت تصريحات جديدة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية المشتركة مع الدول غير الأطراف في معاهدة حظر الألغام أو أنها قدمت نفسيرها الوطني للمصطلح "مساعدة". لقد أدرج هنا أدناه ملخص صغير للتطورات الجديدة؛ أنظر التقارير المعنية بكل دولة على إنفراد من أجل المزيد من التفاصيل.

- أستراليا وضعت قيود تجبر قواتها على عدم إنتهاك إلتزامات المعاهدة خلال العمليات العسكرية المشتركة.
- البوسنة و الهرسك صرحت بأن قواتها لن تشارك في عمليات مشتركة حيث تعمل أي قوات على التخطيط، تنفذ أو تستخدم الألغام المضادة للأفراد.
- بلغاريا صرحت في فبراير/شباط 2003 أنه خلال مشاركتها في التمارين المشتركة مع بعض الدول المجاورة غير الأطراف في المعاهدة، لا يتم التخطيط أو تنفيذ أي عمليات ممنوعة و التي تستخدم فيها الألغام المضادة للأفراد خلال هذه التمارين.
- كرواتيا أفادت بأن جيشها لن يساعد على استخدام الألغام المضادة للأفراد في كرواتيا أو في غيرها من الدول، بما في ذلك الدول غير الأطراف في معاهدة حظر الألغام.
- صرحت اليابان أنه حسب المادة 9 من الدستور، أن قواتها المسحلة لا يمكن أن تستخدم خارج أراضيها كما لا يمكن أن تشارك في عمليات عسكرية مشتركة.
- لوكسمبورغ صرحت بأنها حظرت على قواتها المسلحة المشاركة بشكل فعلي أو سلبي، في العمليات التي تستخدم فيها الألغام المضادة للأفراد.
- نيوزلندا وضحت رأيها حول مفهوم "مساعدة" و الذي يعني عدم "المشاركة الفعلية" في التصرفات المحظورة، مشيرة إلى أن تغطية عمليات زرع الألغام تعتبر مساعدة فعلية، تماماً كالمشاركة في التخطيط أو التدريب على استخدام الألغام المضادة للأفراد. كما صرحت بأن "الفائدة العرضية" من عمليات زرع الألغام التي تمت من قِبل الغير لا تعتبر "مساعدة فعلية".
- البرتغال أكد بأنه لن يشارك، يشجع، أو يُحرض بأي شكل من الأشكال أي ما للقيام بأي عمليات محظورة على الدول الأطراف.
- سويسرا أيدت تصريحات الدول الأخرى بأن المادة 1 تحظر بشكل واضح العمليات العسكرية المشتركة و التي من المحتمل أن تستخدم فيها الألغام المضادة للأفراد. سويسرا نادت كل الدول الأطراف بأن تحترم "لفظ و روح" المادة الأولى من المعاهدة.

☐ طاجكستان صرحت بأن قواتها المسلحة سترفض الأوامر الموجهة إليها من قبل القيادة الروسية المتعلقة بزرع الألغام و أشارت إلى أن القوات الطجيكية موضوعة تحت قيادات و بنيات ضبط مختلفة.

[19] 21 دولة طرف رفضت بشكل صريح الاشتراك في عمليات عسكرية التي تستخدم فيها الألغام المضادة للأفراد: أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، جمهورية التشيك، دانمارك، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا، ماليزيا، ناميبيا، هولندا، نيوزلندا، النرويج، قطر، السنغال، السويد، المملكة المتحدة، الأوروغواي و زمبابوي.

- المملكة المتحدة في مايو/آيار 2003 وسعت من نطاق النصوص القانونية المعنية بالنشاطات التي تجدها غير مقبولة بما فيها: التخطيط مع الغير من أجل استخدام الألغام المضادة للأفراد؛ تدريب الآخرين لإستخدام الألغام المضادة للأفراد؛ قبول قواعد الإرتباط التي تجيز استخدام الألغام المضادة للأفراد؛ قبول الخطط العملية التي تسمح باستخدام الألغام المضادة للأفراد في العمليات المشتركة؛ توجيه الطلب إلى الدول غير الأطراف لأستخدام الألغام المضادة للأفراد؛ و تقديم الأمن أو نقل الألغام المضادة للأفراد. علاوة على ذلك، لا يجوز لقوات المملكة المتحدة قبول الأوامر التي تتضمن معنى المساعدة في استخدام الألغام المضادة للأفراد. قوات المملكة المتحدة أيضاً تلقت الأوامر بألا تستخلص أي فائدة عسكرية مباشرة من استخدام الألغام المضادة للأفراد في العمليات المشتركة، معترفةً بأنه ليس من السهل دائماً إستباق ما إذا كانت المصالح العسكرية ستنشأ عندما تكون النتائج من فعل غير مقصود أو مسبق الإعداد.

تخزين و عبور (ترانزيت) الألغام الأجنبية المضادة للأفراد

فقط 21 دولة من 134 دولة طرف صرحت بشكل صريح أنها تحظر عبور أو تخزين الألغام الأجنبية المضادة للأفراد في أراضيها الوطنية[20]. مع ذلك طرأت العديد من التطورات الإيجابية خلال فترة هذا التقرير لأن المزيد من الدول الأطراف صرحت عن سياستها و أبرزت المزيد من الأمثلة لممارسة سلطتها. لقد أدرج هنا أدناه ملخص صغير للتطورات الجديدة؛ أنظر التقارير المعنية بكل دولة من أجل المزيد من التفاصيل.

- البوسنة و الهرسك أعلنت في أبريل/نيسان 2003 بأنها لن تسمح بتخزين أو نقل الألغام المضادة للأفراد التابعة لدولة أخرى عبر أراضيها.
- صرحت الكاميرن في سبتمبر/أيلول 2002 بأنها لن تسهل عبور الألغام المضادة للأفراد عبر أراضيها.
- ماليزيا تحظر نقل الألغام المضادة للأفراد و التي يمكن أن تنقل بشاحنات عبر الأراضي الماليزية.

- النرويج أفادت أن الألغام المضادة للأفراد التابعة للولايات المتحدة الأمريكية أزيلت من أراضيها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002. كما أزيل المخزون الأمريكي من إيطاليا و اسبانيا السنة الماضية.
- صرحت قطر في مايو/آيار 2003 بأنها لن تؤيد أي مواطن قطري يعمل على؛ حمل، نقل أو تخزين الألغام المضادة للأفراد مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها صرحت أن مخزون الألغام المضادة للأفراد الموجودة على أراضيها لا تقع تحت سيادتها الشرعية أو سيطرتها.
- طاجكستان هي أول دولة طرف تقدم معلومات مفصلة عن الألغام المضادة للأفراد المخزونة في أراضيها من قبل دول غير أطراف. فقد أفادت في فبراير/شباط 2003 عن تواجد حوالي 18,200 لغماً مضاداً للأفراد من مختلف الأنواع على أراضيها و التي تمتلكها وحدات وزارة الدفاع الروسية و المستخدمة في طاجكستان. هذه المستودعات لا تقع تحت السيادة الشرعية و لا تحت سيطرة طاجكستان. كانت تجري محادثات حكومية من أجل توضيح و إتمام جمع البيانات حول هذه الألغام الروسية.

☐ المملكة المتحدة أكدت موقفها بأن نقل الألغام المضادة للأفراد عبر أراضي المملكة المتحدة مخالف لإلتزاماتها المبنية على معاهدة حظر الألغام و أضافت في مايو/آيار 2003 أن عملية نقل الألغام تعني "المساعدة" بناء على المادة 1. المملكة المتحدة صرحت أن الألغام المضادة للأفراد التابعة للولايات المتحدة الأمريكية لم تنقل، تخزن أو تحتفظ في قواعد دييغو غارسيا في الأراضي الإنكليزية الواقعة في المحيط الهندي، خلال العمليات في أفغانستان العام 2002.

[20] 21 دولة طرف رفضت بشكل صريح تخزين أو عبور الألغام المضادة للأفراد الأجنبية على أو خلال أراضيها حتى 31 يوليو/ تموز 2003: إلنمسا، البوسنة و الهرسك، البرازيل، كاميرون، كرواتيا، جمهورية التشيك، دانمارك، فرنسا، غينيا، هنغاريا، إيطاليا، ماليزيا، ناميبيا، نيوزلندا، البرتغال، ساموا، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سويسرا و المملكة المتحدة.

إذ أنها تعتبر أن تخزين أو نقل الألغام المضادة للأفراد التابعة للولايات المتحدة الأمريكية على أراضي المملكة المتحدة، بما فيها دييغو غرسيا، ستشكل خرقاً لإلتزامات المملكة المتحدة لمعاهدة حظر الألغام. و قد أضافت أن أي ألغام أرضية على البواخر الأمريكية أو الطيران العسكري في دييغو غارسيا لا تعد تحت السيادة الشرعية للمملكة المتحدة.

كما ورد في التقرير الماضي، كندا، ألمانيا، اليابان و النرويج تؤمن أن معاهدة حظر لاألغام لا تحظر نقل الألغام المضادة للأفراد، على الأقل في بعض الحالات.

المرصد العالمي للألغام أفاد في التقرير الماضي بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخزن ألغاماً مضادة للأفراد على أراضي 14 دولة على الأقل، من بينها سبع دول أطراف[21]. الألغام المضادة للأفراد التابعة للولايات المتحدة الأمريكية أزيلت من دول أطراف مثل إيطاليا، النرويج و اسبانيا بناء على طلب هذه الدول. بينما صرحت ألمانيا، اليابان، قطر و المملكة المتحدة بأن الألغام المخزونة على أراضيها لا تقع تحت سيادتها الشرعية أو سيطرتها.

ليس من السهل تأكيد مواقع و أعداد الألغام المضادة للأفراد التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية و المتواجدة على أراضي دول أجنبية و ذلك بفعل الحركة الضخمة للتجهيزات و المعدات التي تمت خلال عمليات التعبئة العسكرية في الخليج العربي قبل غزو العراق في مارس/آذار 2003. فعلى سبيل المثال في 5 سبتمبر/أيلول 2002 سكرتير الولايات المتحدة الأمريكية للجيش، توماس وايت، كشف أن خلال شهر يوليو/تموز 2002 تم نقل طاقم كامل من المعدات و التجهيزات العسكرية من بينها مدفعية للألغام المضادة للأفراد من قطر إلى الكويت.

الألغام المضادة للمركبات مع أجهزة منع المناولة و الصمامات الحساسة

إن تطبيق إلتزامات المادة 2 على كل الألغام التي تعمل كالألغام المضادة للأفراد، بما فيها الألغام مضادة للمركبات ما زالت قضية مقلقة للغاية. وصول الدول الأطراف إلى رأي مشترك حول هذه القضية قد يكون لها أثر فعال على تطبيق و نشر معاهدة حظر الألغام في العالم. من أكثر التطورات إحباطاً هي عدم رغبة بعض الدول الأطراف في دعم مبادرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إستضافة عمل الخبراء في العام 2004 حول "أفضل الممارسات" المتعلقة بالألغام المضادة للمركبات مع الصمامات الحساسة الواقعة في إطار معاهدة حظر الألغام، بهدف التوصل إلى لغة مشتركة فيما يتعلق بهذه القضية إعداداً مؤتمر الاستعراضي الأول للعام 2004

ألمانيا، الدانمارك، فرنسا، اليابان و المملكة المتحدة عارضت مبادرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مصرحة بأن إتفاقية الأسلحة التقليدية كانت أنسب مدخل لمناقشة فضية الألغام المضادة للمركبات.

الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية تؤمن أن خطة ألمانيا "للعناصر المفتوحة" للإقتراب إلى مجموعة خبراء الحكومات في إتفاقية الأسلحة التقليدية مرحب به و أنه تطور إضافي يفترض أنه سيساعد على حل القضية و لكن في إطار معاهدة حظر الألغام.

و قد تم إحراز بعض التقدم في تحديد نوعية الصمامات الحساسة في الألغام المضادة للمركبات التي تعرض المدنيين لخطر غير مقبول. ألمانيا و المملكة المتحدة صرحتا في العام 2003 أنهما تدعمان الرأي القائل بأن الألغام المضادة للمركبات المعدة بآليات الصمامات الحساسة؛ مثل السقاطات السلكية، أسلاك الفصل أو الأسلاك المعدنية الحساسة، غير متناسبة و لا يمكن تصميمها بشكل يحول دون تفعيلها من قبل الإنسان.

هنغاريا دمرت آخر ألغامها المعدة بالسقاطات السلكية. كرواتيا و سلوفينيا أبدت رغبتيهما في تداول ما إذا كانت السقاطات السلكية متلائمة و معاهدة حظر الألغام. كندا، فرنسا، مالي و المملكة المتحدة أزالت الألغام ذي السقاطات السلكية من مستودعاتها. السويد منعت قواتها من استخدام أسلاك الفصل مع الألغام المضادة للألغام فيما لو كانت قد أخرجت من المستودعات للأستخدام. هولندا و المملكة المتحدة سحبت من قسم الخدمات نوع واحد من الألغام المضادة للمركبات المعدة بالأسلاك المعدنية الحساسة. فرنسا تختبر آليات صمامات مختلفة لألغامها المضادة للأفراد.

و مع هذا لم يتم التوصل إلى ممارسة دولية موحدة بخصوص هذا الموضوع. فجمهورية التشيك مستمرة في تسويق ألغام مضادة للمركبات المعدة بالصمامات ذي السقاطات السلكية، مصرحة أنها لا تعتبر أن استخدام السقاطات السلكية في الألغام المضادة للمركبات خرق لمعاهدة حظر الألغام.

العديد من دول الأطراف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر و الحملة الدولية لحظر الألغام تؤمن أن الألغام المضادة للمركبات المعدة بالصمامات أو أجهزة منع المناولة بغض النظر عن تصميمها، هدفها أو تصنيفها و التي يمكن أن تتفعل بسبب أي سلوك عفوي من الإنسان تتوافق و تعريف الألغام المضادة للأفراد كما أنها محظورة من قبل المعاهدة. من بين الدول التي أكدت بشكل صريح هذا المفهوم و حول ما

[21] عدا الدول الأطراف السبعة، هناك دول ضمت أيضاً: البحرين، اليونان، الكويت، عمان، المملكة العربية السعودية، كوريا الجنوبية و تركيا.

تم الإتفاق عليه خلال المحادثات السابقة بمعاهدة حظر الألغام في أوسلو في العام 1997 هي استراليا، النمسا، البرازيل، كندا، إيرلندا، المكسيك، هولندا، نيو زيلاندا، النرويج، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا و سويسرا.

بعض الدول لا تتفق و الرأي القائل أن معاهدة حظر الألغام تنطبق على الألغام المضادة للمركبات إطلاقاً، و ترى أن إتفاقية الأسلحة التقليدية هي الأطار الوحيد الملائم الذي يضع القيود و يحظر الألغام المضادة للمركبات. دانمارك، فرنسا، ألمانيا، اليابان و المملكة المتحدة هي دول الأطراف الوحيدة التي صرحت بذلك رسمياً.

للأسف الشديد عدد صغير من الدول الأطراف، 22 دولة بين 134 دولة عبرت عن آرائها أو طبقت الممارسات الوطنية في تطبيق معاهدة حظر الألغام على الألغام المضادة للمركبات المعدة بالصمامات الحساسة أو بأجهزة منع المناولة[22]. بعض الدول الأطراف عملت تصريحات جديدة أو أعلنت أنه تم إتخاذ تدابير وطنية محددة خلال فترة هذا التقرير. فقط ملخصات صغيرة عن هذه التطورات الجديدة قد أدرجت هنا، أنظر تقارير الخاصة بكل دولة على إنفراد للمزيد من التفاصيل.

- بلغاريا صرحت في فبراير/شباط 2003 أن إنتاج الألغام من صنف TM-46 و هي الألغام الوحيدة المضادة للمركبات في مخزونها و التي يمكن أن تكون معدة بأجهزة منع المناولة توقف توريدها و المخارن الموجودة أخليت منها و حالياً قيد التدمير.
- كرواتيا صرحت في مايو/ آيار 2003 أنها لا تخزن الألغام المضادة للمركبات المعدة بأجهزة منع المناولة و التي يمكن أن تتفعل بشكل عرضي. كما أنها صرحت أن ضغط الصمامات لإلغامها تتفعل بأوزان تزيد عن الـ 120 كليو، و على وجه الخصوص من 150 إلى 300 كليوغرام. كما إعترفت كرواتيا أنها تمتلك ألغاماً ذي السقاطات السلكية التي تتفعل بـ 1,3 إلى 1,7 كغم و بأنها تنوي مناقشة هذا الموضوع في إطار المادة 2 من معاهدة حظر الألغام.
- جمهورية التشيك قررت سحب "الأصناف القديمة و الألغام المضادة للمركبات من مستودعاتها و استبدالها بـ "معدات جديدة أقل خطورة".
- البرلمان الألماني أصدر قراراً في يونيو/ حزيران 2002 محثاً الحكومة في أن تعمل على الصعيد الوطني و الدولي من أجل حظر الألغام المضادة للمركبات المعدة بالصمامات الحساسة. خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف، الوفد الألماني أجرى مفارقة بين الألغام المضادة للمركبات المعدة بأجهزة منع المناولة و الألغام المضادة للمركبات المعدة بالصمامات الحساسة، مشيرة إلى أن الأولى مسموحة و الاخيرة ممنوعة. ألمانيا طلبت من الدول الأطراف بأن تتوصل إلى تفاهم موحد إزاء هذه القضية.
- هنغاريا دمرت الـ 100,000 لغم من ألغامها المضادة للمركبات من صنف UKA-63 المعدة بالسقاطات السلكية.
- هولندا تمتلك 10,000 لغماً من صنف DM-31 (إنتاج سويدي FFV-028) من الألغام المتبقية و أعلنت أنها لن تستخدم ما تبقى لديها في المستودعات من هذا النوع من الألغام المضادة للمركبات ما لم تتأكد أن الألغام لا تتفعل بمجرد استخدام أجهزة رصد الألعام.

☐ سلوفاكيا تنتظر نتائج الدراسات لمعرفة ما إذا كانت ألغامها المضادة للمركبات محظورة أو مسموحة من قبل معاهدة حظر الألغام.

[22] الإصدارات السابقة للمرصد العالمي للألغام يضم تطورات التصريحات المعنية بقضية الألغام المضادة للمركبات مع أجهزة منع المناولة أو الصمامات الحساسة من دول الأطراف: ألنمسا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، كندا، كرواتيا، جمهورية التشيك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، هولندا، النرويج، سلوفاكيا، اسبانيا، السويد، سويسرا و المملكة المتحدة. البرتغال و سلوفينيا إنضمتا إلى القائمة خلال إصدار هذا التقرير لمرصد الألغام.

- سلوفينيا أعترفت أنها تمتلك 59,000 لغماً مضاداً للمركبات مع أجهزة منع المناولة. ضمن مخزون الألغام هذا هناك 8,228 لغماً من صنف TMRP-6 المعدة بكل من الصمامات الضغطية و الحساسة. سلوفينيا أبدت رغبتها في التحاور بشأن ألغام TMRP-6.

ألغام كليمور

معاهدة حظر الألغام تجيز الألغام التي من صنف كليمور (الذخائر الشظوية القابلة للتوجيه) و التي تستخدم عن طريق التحكم عن بعد. و مع ذلك إن كان استخدام الألغام يتم عن طريق السقاطة السلكية التي تتفعل بواسطة الضحية فهي محظورة لأنها تدخل ضمن تعريف الألغام المضادة للأفراد.

21 دولة طرف تحتفظ بالغام كليمور المضادة للأفراد[23]. جنوب أفريقيا و زمبابوي أفادتا أنهما تخزنا ألغام من صنف كليمور و لكنها ليست معدة بالصمامات التي تتفعل عن طريق الضحية. كرواتيا، هنغاريا، نيوزيلاندا و سلوفينيا أيضاً صرحتا انه تم إتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن ألغامها من نوع كليمور لا تتفعل عن طريق الضحية. هذه التصريحات رفعت عدد الدول الأطراف التي إتخذت التدابير المناسبة إلى 17 دولة، و هي زيادة بمقدار ست دول عن دول الأطراف الواردة في التقرير السابق. في تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002 تم إدراج سلوفاكيا و ألمانيا في قائمة الدول التي تحتفظ بألغام كليمور عن طريق الخطأ.

عدد الدول الأطراف التي أكدت أنها لا تمتلك الألغام المضادة للأفراد من نوع كليمور إرتفع إلى 24 دولة بإضافة بلجيكا، جمهورية التشيك، لوكسمبورغ، البرتغال و كينيا[24].

علاوة على ذلك، بنغلاديش، موزمبيق و طاجكستان أشارت إلى نيتها في وضع خطة لتدمير مخزون ألغامها من نوع كليمور، خلاف تلك التي تم إستبقاؤها بناء على المادة 3 لأغراض التدريب و الأبحاث. 41 دولة طرف أخرى أعلنت أنها لا تملك مخزوناً للألغام المضادة للأفراد و بالتالي يعتقد أنها لا تملك ألغام من نوع كليمور.

الحملة الدولية لرصد الألغام حثت الدول الـ 48 المتبقية في أن تبين ما إذا كانت تمتلك ألغاماً من نوع كليمور[25]. الدول الأطراف التي تملك ألغام من نوع كليمور يجب أن تصرح عن التدابير التي إتخذتها من أجل ضمان عدم تفعيل هذه الألغام عن طريق الضحية.

---

[23] الدول الأطراف الـ 21 هي: أستراليا،* ألنمسا،* كندا،* كلومبيا، كرواتيا،* الدانمارك،* الأكوادور، هوندوراس، هنغاريا،* ماليزيا،* ملدوفا، هولندا،* نيوزيلاندا،* النرويج،* سلوفينيا،* جنوب أفريقيا،* السويد، سويسرا،* تايلاند، *المملكةالمتحدة و * زمبابوي.*(*تشير إلى الدول الأطراف التي أعلنت أنها بدأت في وضع التدابير اللازمة من أجل حظر استخدام ألغام كليمور التي تتفعل عن طريق الضحية).

[24] الدول الأربع و العشرين: هي بنغلاديش، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة و الهرسك، بلغاريا، كمبوديا، جمهورية التشيك، آل سلفادور، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، الأردن، كينيا، لوكسمبورغ، موزمبيق، نيكاراغوا، بيرو، الفلبين، البرتغال، رومانسا، سلوفاكيا، طاجكستان، تركمنستان و اليمن.

[25] الدول الـ 48 التي لم تلعن أي شيء هي: أفغانستان، ألبانيا، ألجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البرازيل، الكامرون، كاب فيرديه، تشاد، تشيلي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كونغو، ساحل العاج، قبرص، جيبوتي، جمهورية كونغو الديموقراطية، غينيا الاستوائية، إريتريا، الغابون، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، اليابان، ليبيريا، ليتوانيا، مقدونيا، ملاوي، مالي، موريتيانا، موريشوس، ناميبيا، ناورو، نيجيريا، سان لوتشيا، سان فينسينت و الغرينادين، ساو تومبه و برنسب، سيرا ليون، جزر سليمان، أسبانيا، سورينام، تنزانيا، تيمور الشرقية، توغو، تونس، أوغندا، الأوروغواي، فنزويلا و زامبيا.

القضايا الإنسانية للألغام

القضايا الإنسانية للألغام تعني النشاطات التي تهدف إلى التخفيف أو إزالة آثار الألغام و الذخائر غير المنفجرة على المدنيين و حياتهم اليومية. يتحقق ذلك عن طريق إستطلاع حقول الألغام و ووضع العلامات عليها، برامج إزالة الألغام و التوعية بمخاطر الألغام. و من أجل تحقيق الفاعلية و الفائدة منها، لا بد من تحديد الأولويات والتخطيط.

عدد الدول الموبوءة بالألغام و التي تفيد عن وجود برامج لإزالة الألغام تتزايد باستمرار في العامين 2002 و 2003، تماماً كما وردت التقارير عن تطهير المناطق الموبوءة من الألغام و الذخائر غير المنفجرة. إتفاقيات السلام و إتفاقيات وقف إطلاق النار في أنغولا، سريلانكا و السودان مكنت من توسيع نشاطات قضايا الألغام. دولتين موبوءتين بالألغام إنضمتا إلى معاهدة حظر الألغام، من بينها أفغانستان التي تعد واحدة من أكثر دول العالم تلوثاً بالألغام و الذخائر غير المنفجرة.

إزدادت تقارير الشفافية من قبل الدول الأطراف الموبوءة بالألغام، كما إرتفعت مشاركة هذه الدول في الإجتماعات الرئيسية لمعاهدة حظر الألغام. إستطلاع آثار الألغام استمر في دول رئيسية موبوءة بالألغام. و بشكل أعم، الإستطلاع و تقييم المشكلة أصبحت من بين الأمور المألوفة. هذه النشاطات ساعدت في تحديد أولويات إزالة الألغام و الخطط الوطنية الستراتيجية لإزالة الألغام. عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في برامج الألغام إرتفعت، في الجانبين الوطني و الدولي. أجهزة التنسيق لقضايا الألغام تأسست في عدد من الدول خلال فترة التقرير السابق.

من جانب آخر إرتفع التمويل لبرامج الألغام و المساعدة في العام 2002 و العام 2003 في أفغانستان و العراق. البعض أعتبر ذلك توزيعاً غير عادل للموارد على حساب دول و مناطق أخرى موبوءة بالألغام. في يوليو/تموز 2002 تراجعت عمليات إزالة الألغام في أريتريا بشدة عندما حلت الحكومة أجهزتها المنسقة، و أغلقت منظماتها الوطنية غير الحكومية و طلب من معظم المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في قضايا الألغام من مغادرة البلاد.

العديد من دول الأطراف بدأ يقترب منتصف موعدها النهائي المحدد بعشر سنوات لإزالة الألغام من كافة المناطق الموبوءة، كما هو مطلوب في المادة 5 من المعاهدة. أول موعد نهائي هو الأول من مارس/ آذار 2009 للدول الأطراف الـ14 الأولى لمعاهدة حظر الألغام. 11 دولة أخرى موعدها النهائي في أواخر العام 2009 و ثماني دول أخرى موعدها النهائي في العام 2010[26]. بدأ توجيه إهتماماً متصاعداً لهذه الدول و غيرها من الدول الأطراف لمساعدتها في التقيد بموعدها.

بعض الدول الأطراف إلتبس عليها الأمر بين سياسة الحكومة الأمريكية لإزالة الألغام للعام "2010" مع موعد العشر سنوات المحددة من قبل المعاهدة نفسها. الدول الأخرى وضعت برامج لإزالة الألغام بشكل يتجاوز الموعد المحدد من قبل المعاهدة. بينما في أماكن أخرى لم يتم التعرف إلى المشكلة بعد، و بالتالي دعك عن الموعد النهائي.

أنه من المهم دراسة وضع 14 دولة طرف و التي يتزامن موعدها النهائي مع العام 2009: البوسنة و الهرسك، كرواتيا، الدانمارك، جيبوتي، هوندوراس، مقدونيا، ملاوي، موزمبيق، ناميبيا، بيرو، السنغال، المملكة المتحدة (فالكلاند و المالفيناس)، اليمن و زيمبابوي.

- في البوسنة و الهرسك، وافق مجلس الوزراء في أبريل/نيسان 2003 على استراتيجية إزالة الألغام للأعوام 2002 إلى 2010 و التي تهدف إلى إخلاء البلاد من مخاطر الألغام و الذخائر غير المنفجرة بحلول العام 2010.
- في مايو/آيار 2003 أبدت كرواتيا عن رغبتها في أن تصبح دولة خالية من الألغام بحول مارس / آذار 2009.
- شبه جزيرة سكالينغن في الدنمارك كانت موبوءة بشدة بفعل بقايا الحرب العالمية الثانية. و هي حالياً محمية طبيعية و لا توجد أي برامج لإزالة الألغام هناك.
- جيبوتي يفترض أن تكون خالية من الألغام بحلول نهاية العام 2003 بناء على تصريح الإدارة الأمريكية.
- عمليات إزالة الألغام الأخيرة في هوندوراس مخطط إنهاؤها في نهائية العام 2003.

- بعض برامج إزالة الألغام تجري حالياً في مقدونيا، حيث مشكلة الألغام محدودة نسبياً. مع ذلك تقرير مقدونيا السنوي للشفافية لم يقدم أي معلومات عن المناطق الموبوءة بالألغام أو بعلميات إزالة الألغام.

[26] الدول التي يتزامن موعدها في أواخر العام 2009 هي: تشاد، الأكوادور، غواتيمالا، الأردن، ملاوي، نيكاراغوا، النيجر، سوازيلاند، تايلاند، أوغندا و فينزويلا. و تلك التي يتزامن موعدها النهائي مع العام 2010 هي: الأرجنتين، كمبوديا، جمهورية التشيك، روندا، طاجكستان، تونس، ليبيريا و الفلبين.

- ملاوي أقرت بوجود مناطق ملغومة على طوال حدودها مع موزمبيق في تقريرها الأولي المقدم في أوائل شهر فبراير/شباط 2003 و هي حالياً تبحث عن تمويل لعمليات الإستطلاع و إزالة الألغام.
- بناء على خطة موزمبيق الوطنية المعنية بقضايا الألغام و المتبناة في العام 2001، هو إنشاء دولة "خالية من آثار الألغام" في غضون عشر سنوات.
- القتال الأخير في شمال ناميبيا ترك البلاد مع مشكلة الألغام. ناميبيا لم تودع بعد تقريرها الأول للشفافية الواجب الأداء في 28 أغسطس/ آب 1999 و ما زالت خطتها طويلة الأمد المعنية بالألغام غير معروفة.
- في العام 2002 منظمة الدول الأمريكية قدرت بأنه سيحتاج بين 8 إلى 9 سنوات للإنتهاء من برامج إزالة الألغام في البيرو، بسبب الشئون الفنية و الظروف الصعبة للغاية كما أضافت أنه يرغب في إعلان البيرو خالية من الألغام بحلول العام 2010.
- في السنغال مدير المهندسين العسكريين أنه ما زال مستحيلاً تنفيذ برامج إنسانية منتظمة لإزالة الألغام ما لم يتم التوصل إلى إتفاقية سلام مع قوات المتمردين في كازمانس. تم تطوير خطة لإزالة الألغام و التي ستنفذ على ثلاثة مراحل على إمتداد خمس سنوات.
- عن طريق استخدام نتائج إستطلاع آثار الألغام، طور اليمن خطة ستراتيجية خمسية من أجل تطهير المديريات الـ 14الأشد تلوثاً بالألغام بحلول العام 2004؛ بحلول نهاية العام 2002 ستة من بين هذه المجتمعات طهرت و أعلنت آمنة.
- في أكتوبر/تشرين الأول 2001 المملكة المتحدة و الأرجنتين وقعتا على مذكرة التفاهملإعداد دراسة حول عمليات إزالة الألغام في جزر فالكلاند و المالفيناس. لم يتم إحراز أي تقدم للبدء بهذه الدراسة خلال العام 2002 أو النصف الأول من العام 2003.
- في زيمبابوي، تم إنشاء الإدارة الوطنية المعنية بقضايا الالغام في العام 2002 من أجل إعداد خطة عمل وطنية.

المادة 5 من معاهدة حظر الألغام تطلب "تدمير كل الألغام المضادة للأفراد في المناطق الموبوءة ..."(تم إضافة تؤكد). الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية وغيرها استخدمت لسنوات عديدة مصطلح "خالية من الألغام" من أجل وصف الهدف العام من إزالة الألغام المضادة للافراد. و بشكل متصاعد تم استخدام مصطلحات أخرى من أجل وصف هذا الهدف مثل "آمنة من الألغام"، "خالية من الخطورة" و خالية من الآثار". في السنوات المقبلة هذه المصطلحات ستحتاج إلى أن تناقش بشكل أكثر عمقاً، كما ستكون هناك الحاجة لتحديد أفضل ماهية المصطلحات و أهدافها لأن المجتمع الدولي ما زال يبذل الجهود من أجل الحصول على الحلول لمشكلة الألغام الأرضية.

مشكلة الألغام الأرضية

تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003 وجد أن 89 دولة موبوءة بالألغام و الذخائر غير المنفجرة. إضافة إلى ذلك المرصد العالمي للألغام أعتبر 9 مناطق أخرى (مبينة بالخط المائل في الجدول) و التي لا تعد دولاً على الصعيد الدولي، و لكن المرصد العالمي للألغام نفذ عليها الابحاث و التقارير لوضعها الخاص لكونها ملغومة[27].

مشكلة الألغام الأرضية / الذخائر غير المنفجرة في العالم

أفريقيا	**الأمريكتان**	**آسيا-الباسيفيك**	**أوروبا/آسيا الوسطى**	**الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا**
أنغولا	تشيلي	أفغانستان	ألبانيا	الجزائر
بوروندي	كالومبيا	بنغلادش	**أرمينيا**	**مصر**
تشاد	**كوبا**	**بورما (ميانمار)**	**أذيربجان**	**إيران**
ج. الديموقراطية كونغو	أكوادور	كمبوديا	**روسيا البيضاء**	**العراق**
جيبوتي	غواتيمالا	**الصين**	البوسنة و الهرسك	**اسرائيل**
إريتريا	هوندوراس	**الهند**	كرواتيا	الأردن
إثيوبيا	نيكاراغوا	**كوريا الشمالية**	قبرص	**الكويت**
غينيا بيساو	البيرو	**كوريا الجنوبية**	جمهورية التشيك	**لبنان**
ليبيريا	فنزويلا	**لاوس**	الدانمارك	**ليبيا**
ملاوي	*فولكلاند مالفيناس (المملكة المتحدة)*	**النيبال**	**جورجيا**	**المغرب**
موريتيانيا		**باكستان**	**اليونان**	**عمان**
موزمبيق		الفلبين	**كرغيزستان**	**سوريا**
ناميبيا		سريلانكا	مقدونيا ج.ي. السابقة	تونس
النيجر		تايلاند	مولدوفا	اليمن
رواندا		**فييتنام**	**بولندا**	*فلسطين الصحراء الغربية*
السنغال		*تايوان*	**روسيا**	
سيراليون			**صربيا و الجبل الأسود**	
الصومال			طاجكستان	
السودان			**تركيا**	
سوازيلاند			**أوكرانيا**	
أوغندا			**أزبكستان**	
زاميبا			*ابخازيا الشيشان كوسوفو ناغورنو كاراباخ*	
زمبابوي				
الارض الصومالية				

الخط العريض يمثل الدول غير الأطراف في المعاهدة.

المرصد العالمي للألغام أزال تسع دول من إجمالي الدول التسعين و أضاف دولة واحدة. كوستاريكا أعلنت نفسها خالية من الألغام في ديسمبر/كانون الأول 2002. جمهورية كونغو أزيلت من القائمة، حيث لم ترد أي تقارير عن وجود ألغاماً في البلاد رغم أن حدودها مع أنغولا قد تكون موبوءة بالألغام. في آل سلفادور، استونيا، هنغاريا، كينيا، لاتفيا، ليتوانيا و منغوليا، المشكلة ما زالت سائدة، و في بعض الحالات بشكل فقط بفعل القذائف غير المنفجرة، و بأثرها المحدودة على السكان المدنيين، مع عدد قليل أو عدم

[27] شمال العراق لا تم التقرير عنه بشكل مفصول عن العراق.

وجود ضحايا في الأعوام 2001، 2002 أو 2003. ما زالت هناك الحاجة لمعالجة مشكلة المخلفات العسكرية في هذه الدول.

أضيفت فنزويلا إلى قائمة الدول الموبوءة بالألغام بعد أن صرحت في تقريرها الأول للشفافية بأن 1,063 لغماً مضاداً للأفراد مزروعة في ستة مواقع.

أكثر من النصف (45) من 82 دولة موبوءة بالألغام دولاً أطرافاً في معاهدة حظر الألغام بما فيها الدولتين اللاتي إنضمتا المعاهدة خلال فترة التقرير (أفغانستان و قبرص). بغلاديش صرحت في تقريرها للمادة 7 أنه "لا يعرف عن وجود أي مناطق موبوءة بالألغام ضمن أراضي بنغلاديش"[28]. مع ذلك، وجدت الألغام على أمتداد 208 كيلومتر من حدودها مع بورما في ممرات تلال شيتاغونغ. الفلبين أيضاً أشارت في تقرير المادة 7 أنها غير موبوءة بالألغام، و لكنها صرحت أن الألغام يدوية الصنع، و القنابل المفخخة و غيرها من المعدات المتفجرة المستخدمة من قبل المجموعات المتقاتلة تم إزالتها من قبل أفراد الجيش المختص بالمعدات و فرق الإزالة [29]. المرصد العالمي للألغام أفاد أن ألغاماً جديدة تزرع سنوياً و أن هناك ضحايا جدد سنوياً.

الاستطلاع و التقييم

في العديد من الدول الموبوءة بالألغام ما زال هناك قصور في إدراك حجم مشكلة الألغام، بما في ذلك توفر المعلومات المؤكدة و المفصلة عن المواقع الأكيدة للمناطق الملغومة. في العديد من الدول غير الموقعة و التي لا تجري فيها البرامج الإنسانية لقضايا الألغام، هناك شحة في المعلومات المتاحة للعامة حول مشكلة الألغام. و هذه هي حالة على سبيل المثال بورما، الهند، إيران، الباكستان و أزبكستان.

حجم مشكلة الألغام الأرضية، بما في ذلك موقعها و آثار المناطق الملغومة، يجب أن تكون معروفة من أجل تطوير خطط ستراتيجية معنية بقضايا الألغام. مختلف أنواع برامج الإستطلاع أو التقييم تستخدم بشكل عام من أجل تقدير الحجم الفعلي لمشكلة الألغام الأرضية.

لقد صمم برنامج استطلاع آثار الألغام LIS من أجل البحث في آثار الألغام الأرضية في المجتمعات و من أجل مساعدة السلطات في تطوير خطط ستراتيجية للتخفيف من هذه الآثار. مجموعة عمل الإستطلاع هو الجهاز المنسق لمعظم عمليات استطلاع آثار الألغام، و مركز نشاط الإستطلاع SAC يقوم بمهام وكالة التنفيذ.

إنتهت برامج الإستطلاع في كمبوديا، تشاد، موزمبيق، تايلاند و اليمن في الأعوام 2000 و 2001 كما نفذ إستطلاع معدل في كوسوفو. أفاد مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع UNOPS بأنه إنتهى من إجراء عملية إستطلاعية لآثار الألغام في شمال العراق في العام 2002. إستطلاعات آثار الألغام بدأت في أذيربايجان، البوسنة و الهرسك، اريتريا، أثيوبيا، لبنان و الأرض الصومالية في العام 2002. جميها ستنتهي في العام 2003 بأستثناء اريتريا التي يفترض أن تنتهي في 2004. برامج الإستطلاع حالياً قيد التنفيذ في أفغانستان و أنغولا في العام 2003. في فييتنام تخطط مؤسسة محاربي أمريكا القدامى في فييتنام (VVAF) بالقيام ببرنامج إستطلاع أثار الألغام في العام 2003. جمهورية كونغو الديموقراطية، جورجيا، صومالیا (بونتلاند) و السودان تم إعتبارها من لتنفيذ برامج الإستطلاع.

[28] بنغلاديش، تقرير المادة 7، الصيغة C 29 أبريل/ نيسان 2003.
[29] الفلبين، تقرير المادة 7، الصيغة C 14 مليو/ آيار 2003.

في العام 2002 و أوائل العام 2003، سجل المرصد العالمي للألغام برامج عامة آخرى للإستطلاع و التقييم لمشكلة الألغام في 32 دولة: أفغنستان، ألبانيا، أنغولا، أرمينيا، البوسنة و الهرسك، كمبوديا، تشاد، كلومبيا، كرواتيا، جمهورية كونغو الديموقراطية، الإكوادور، جورجيا، غينيا-بيساو، إيران، العراق، الكويت، لاوس، لبنان، موريتانيا، موزمبيق، نيكاراغوا، باكستان، بيرو، روندا، صربيا و الجبل الأسود، السودان، سريلانكا، تايلاند، تونس، أوغندا، فييتنام و اليمن، و كذلك في ابخازيا و ناغورنو كاراباخ.

في العديد من المناطق، برامج الإستطلاع استبقت برامج إزالة الألغام، بينما في الحالات أخرى كانت هذه العمليات مراحل عبارة عن برامج تمهيدية للتقييم أو الإستطلاع من أجل الحصول على صورة أفضل للمشكلة بحيث يمكن وضع خطة مناسبة للإستجابة.

التالي يعد من التطورات المهمة في برامج الإستطلاع و التقييم في العامين 2002 و 2003. منظمة HALO Trust نفذت علميات إستطلاع في ثلاث قواعد عسكرية للجيش السوفييتي السابق في جورجيا في يونيو/ حزيران 2002. في أرمينيا فرق إزالة الألغام نفذت عمليات إستطلاع في واحدة من أكثر الأقاليم الملغومة في البلاد. في العراق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS، المجموعة الإستشارية لقضايا الألغام MAG، مؤسسة محاربي أمريكا القدامى في فييتنام (VVAF) و MineTech قادت برامج إستطلاع/التقييم الطارئة. في تونس المجموعة الإستشارية لقضايا الألغام نفذت برامج تقييمية لمشكلة الألغام في البلاد في ديسمبر/ كانون الأول 2002 بينما مكتب الأمم المتحدة لخدمة لقضايا الألغام UNMAS نفذ برامج تقييمية هناك في يناير/كانون الثاني 2003. في العام 2002 نفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمة قضايا الألغام مهمة في موريتيانا و مهمة فنية في قبرص. في فييتنام العديد من الإستطلاعات المحلية أجريت من قبل الشركة الكندية مستشاري هاتفيلد، بالتعاون مع مكتب وزارة الصحة الفييتنامية.

نظام إدارة المعلومات لقضايا الألغام (IMSMA) يساعد برامج قضايا الألغام عن طريق جمع البيانات و تقوم بتوزيع المعلومات على خرائط المناطق الملغومة، و التي نفذت فيها إزالة الألغام، ضحايا الألغام و غيرها من المعلومات ذي العلاقة بالموضوع. و بناء على إفادة مركز جنيف الدولي للإزالة الإنسانية للألغام، تم تنصيب نظام إدارة المعلومات لقضايا الألغام في 29 دولة من بينها ألبانيا، أرمينيا، تشيلي، كلومبيا، قبرص، جمهورية كونغو الديموقراطية، غواتيمالا، هوندوراس، السودان و زامبيا في العام 2002. الإصدار الثالث لنظام إدارة المعلومات لقضايا الألغام متاح في العام 2003.

38 دولة من 45 دولة طرف ملغومة أودعت تقارير الشفافية كما هو مطلوب بناء على المادة 7 من المعاهدة حتى 31 يوليو/تموز 2003. أنغولا، اريتريا، ناميبيا و سيراليون متأخرة في إيداع تقاريرها الأولية للمادة 7. موعد تسليم التقارير بناء على المادة 7 بالنسبة لأفغانستان و قبرص لم يحل بعد.

علميات إزالة الألغام

حسب إفادة بعض التقارير نفذت بعض عمليات إزالة الألغام في العام 2002 و النصف الأول من العام 2003 في 63 دولة وصفت بأنها موبوءة بالألغام[30]. و حالياً تنفذ عمليات إزالة الألغام الإنسانية في 35 دولة و عدة عمليات محدودة لإزالة الألغام في 32 دولة. لم ترصد أي عملية لإزالة الألغام في 16 دولة موبوءة بالألغام.

البرامج الإنسانية لإزالة الألغام

البرامج الإنسانية لإزالة الألغام التي تنفذ من قبل المنظمات الدولية، الوطنية و المنظمات غير الحكومية كانت تجري في 35 دولة على الأقل في العامين 2002 و 2003. و هي تضم 24 دولة طرف: أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، البوسنة و الهرسك، كمبوديا، تشاد، كوستا ريكا، كرواتيا، جيبوتي، جمهورية كونغو الديموقراطية، الأكوادور، إريتريا، غينيا-بيساو، غواتيمالا، هوندوراس، الأردن، مقدونيا، موريتيانا، موزامبيق، نيكاراغوا، بيرو، روندا، تايلاند و اليمن.

[30] هذه تضم كوستاريكا التي أعلنت نفسها خالية من الألغام في ديسمبر/ كانون الأول 2002.

كما أنها ضم 11 دولة غير طرف: أذيربايجان، أثيوبيا، اليونان، إيران، العراق، لاوس، لبنان، باكستان، سريلانكا، السودان و فييتنام. كما تنفذ البرامج الإنسانية لإزالة الألغام في أبخازيا، كوسوفو، ناغورو-كاراباخ و الأرض الصومالية.

تقارير الشفافية حول التطورات المتعلقة بقضايا الألغام مهمة جداً من أجل الاستخدام الأمثل للموارد في المناطق ذي الحاجة القصوى. التقارير المتضاربة تعقد من عملية التعرف على الأراضي المستردة بعد التطهير و المعادة إلى المجتمعات المحلية. فهناك أختلافات كبيرة بين أرقام برامج إزالة الألغام المقدمة من قبل الدول في تقاريرها اللازمة بموجب المادة 7 و تلك التي تقدم من قبل أجهزة التنسيق الوطنية و المقدمة من قبل مختلف المنظمات غير الحكومية العاملة في برامج إزالة الألغام. المرصد العالمي للألغام واجه صعوبات بالغة في الحصول على أرقام متكاملة و منسجمة لعمليات إزالة الألغام خلال العام 2002 في أفغانستان ، أنغولا، تشاد، غينيا-بيساو و موزمبيق.

في بعض الحالات، كانت المنظمات غير الحكومية الدولية مسؤولة إبتداءً عن برامج إزالة الألغام بالتعاون مع السطات المحلية. في العام 2002 وسعت المنظمات غير الحكومية من نشاطاتها المرتبطة بإزالة الألغام في عدد من الدول و بشكل خاص في أفغانستان، العراق و سريلانكا. من أكبر المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في برامج إزالة الألغام DanChurchAid (DCA)، مجموعة إزالة الألغام الدانماركية (DDG)، HALO Trust (HALO)، المجموعة الإستشارية لقضايا الألغام (MAG)، المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية (NPA) و المؤسسة السويسرية لقضايا الألغام (FSD).

- في أبخازيا، HALO طهرت 858,688 متر مربع من الأراضي الموبوءة بالألغام في العام 2002.
- في ألبانيا DCA و FSD نفذتا برامج إستطلاع آثار الألغام و التي أفضت إلى تحرير ما يقارب الستة ملايين متر من الأراضي المشبوهة بخطورتها في العام 2002، بينما الإستلاع التقني حرر 675,000 أمتار مربعة أخرى، و عمليات إزالة الألغام حررت 450,000 متر مربع من الأراضي الملغومة.
- أنغولا، المنظمات العاملة في قضايا الألغام أفادت عن تطهير أكثر من 2,8 مليون متر مربع من الأراضي في العام 2002 و الربع الأول من 2003.
- في تشاد منظمة HELP أفادت بأنها طهرت مساحة قدرها 1,935,000 متر مربع في العام 2002، مدمرة 2,970 لغماً و 6,904 من الذخائر غير المنفجرة.
- اريتريا DDG طهرت إجمالي 154,000 متر مربع من الاراضي من يناير/ كانون الثاني حتى قرار يوليو/ تموز 2002 بأبعاد المنظمات غير الحكومية العاملة بقضايا الألغام. DCA طهرت 250,000 متر مربع من الأراضي الموبوءة بين الأول من يونيو/ حزيران و يوليو/ تموز 2002. HALO طلب منها التوقف عن العمليات في مايو/آيار 2003، بعد السماح لها في الإستمرار بنشاطاتها في يوليو/ تموز 2002.
- في موزمبيق المؤسسة الوطنية لإزالة الألغام IND أفادت أن 8,9 مليون متر مربعة من الاراضي طهرت في العام 2002، و هو إرتفاع طفيف من 8,7 مليون متر مربع من الأراضي التي طهرت في العام 2001. مع ذلك وردت أرقام متضاربة من طرف مختلف المنظمات غير الحكومية العاملة في برامج إزالة الألغام.
- في ناغورنو كاراباخ HALO طهرت 380,386 مترمربع من الأراضي في العام 2002. في العام 2003 النشاطات إرتفعت بشكل ملحوظ مؤدية إلى تطهير 810,743 متر مربع من الأراضي بين الأول من يناير/كانون الثاني و الأول من يونيو/حزيران 2003.
- في الأرض الصومالية المنظمات الثلاث غير الحكومية (DDG، HALO و مؤسسة سانتا باربارة) نفذت نشاطات لإزالة الألغام في العام 2002، مزيلة أكثر من 1,7 مليون متر مربع من الأراضي الملغومة و 20 مليون متر مربع من ميادين القتال.

منظمات غير حكومية شعبية أو وطنية لإزالة الألغام نفذت عمليات في عدد من الدول في العام 2002.

- في أفغانستان نشاطات إزالة الألغام من قبل المنظمات الوطنية غير الحكومية و الدولية إنتشرت بشكل كبير نظراً لإرتفاع تمويل قضايا الألغام بمقدار أربع مرات. في العام 2002 وكالات إزالة الألغام طهرت 22,5 مليون متر مربع من الأراضي الموبوءة و 88,6 مليون متر مربع من ميادين القتال السابقة، مقارنة بـ 15,6 مليون متر مربع من الأرضي المطهرة في العام 2001.
- في أذيربايجان منظمتين محليتين غير حكوميتين لإزالة الألغام طهرت 1,118,000 متر مربع من الأراضي في العام 2002.
- أول منظمة أثيوبية غير حكومية لإزالة الألغام مكتب أثيوبيا لقضايا لالغام EMAO بدأت عمليات إزالة الألغام في منتصف العام 2002 و بنهاية يناير/كانون الثاني 2003 طهرت 396,555 متر مربع من الأراضي.
- في غينيا-بيساو مركز التنسيق لقضايا الألغام CAAMI أفاد في يونيو/ حزيران 2003 أن 390,000 متر مربع من الأراضي تم تطهيرها منذ العام 2000. بناء على برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP منظمة إزالة الألغام HUMAID طهرت 333,240 متر مربع من الأراضي بين نوفمبر/تشرين الثاني 2000 و فبراير/شباط 2003. ثاني منظمة محلية غير حكومية لإزالة الألغام LUTCAM بدأت عملياتها الميدانية في فبراير/شباط 2003.
- في العراق برامج إزالة الألغام بدأت لأول مرة في جنوب العراق بعد توقف المعركة الرئيسية في أبريل/نيسان 2003. قبل ذلك أربع منظمات غير حكومية محلية عاملة بدعم من الأمم المتحدة، و MAG و NPA كانت تنفذ عمليات إزالة الألغام في المناطق الكردية في شمال البلاد. المنظمات غير الحكومية DCA، FSD و MineTech بدأت نشاطات إزالة الألغام في العام 2003.
- منظمة محلية غير حكومية لتشجيع و تطوير المجتمع CMDO دشنت مشروع ريادي جديد لإزالة الألغام في قسم واحد من باكستان في أوائل العام 2003.
- في السودان توسعت نشاطات إزالة الألغام في العام 2002. النشطاء العاملون في هذا المجال DCA و فريق قضايا الألغام، المنظمات غير الحكومية المحلية "عمليات إنقاذ الحياة البرئية" OSIL و خدمات السودان المتكاملة لقضايا الألغام SIMAS و لفترة محدودة المنظمة الأمريكية "قوات التفاعل السريع لإزالة الألغام" QRDF .

في عدد من الدول تنفذ عمليات إزالة الألغام من قبل تعاون المنظمات غير الحكومية و فرق الجيش أو الشرطة الوطنية الخاصة بإزالة الألغام.

- في البوسنة و الهرسك مركز قضايا الألغام أفاد في فبراير/شباط 2003 أن حوالي ستة ملايين متر مربع من الأراضي طهرت في العام 2002 مقارنة بـ 5,5 مليون متر مربع في العام 2001. المساحة الإجمالية المطهرة ما زالت أقل بكثير مما خطط له.
- الإدارة الكمبودية لقضايا الألغام و مساعدة الضحايا CMAA أفادت أن حوالي 34,7 مليون متر مربع من الأراضي طهرت في العام 2002، مقارنة بـ 21,9 مليون متر مربع من الأراضي المطهرة في العام 2001. إرتفاع حجم المساحة المطهرة يعزو إلى إزدياد عمليات إزالة الألغام من قبل قوات الجيش الكمبودية الملكية.
- مركز كرواتيا لقضايا الألغام CROMAC أفادت أن 60 مليون متر مربع من الأراضي الموبوءة أعتبرت خالية من الألغام في العام 2002، بما فيها حوالي 31 مليون متر مربع طهرت في عمليات إزالة الألغام. في العام 2001، 13,6 مليون متر مربع من الأراضي طهرت بحجم واسع عن طريق أستخدام المعدات الميكانيكية.

☐ في جمهورية كونغو الديموقراطية بين يونيو/ حزيران 2001 و أبريل / نيسان 2003 منظمة المعاقين الدولية/بلجيكا طهرت 25,756 متر مربع من الأراضي في و حول منطقة كيسنجاني. في مايو/آيار 2003 أجبرت المنظمة على وقف نشاطاتها بسبب شحة الموارد. عمليات محدودة لإزالة الألغام نفذت من قبل الجيش و الأمم المتحدة.

- في لاوس أدت مشكلة التمويل إلى تراجع عمليات إزالة الألغام في منتصف العام 2002 بشكل حاد و إلى توقيف تقريباً نصف الكوادر العاملة في برنامج لاو لإزالة الألغام و الذخائر غير المنفجرة. العمليات أستئنفت منذ ذلك الحين بشكل تدريجي و أعيد الموظفين. في العام 2002، تم تطهير 8,4 مليون متر مربع من الأراضي و تدمير 98,963 وحدة من الذخائر غير المنفجرة.
- في لبنان أعلن الجيش عن تطهير 1,7 مليون متر مربع من الأرض في العام 2002. و كجزء من منحة الـ 50 مليون دولار من الإمارت العربية المتحدة برنامج "عمليات الإمارات للتضامن"، شركتين تجاريتين طهرت 3,9 مليون متر مربع من الأراضي في جنوب لبنان في العام 2002.
- في مقدونيا/ جمهورية يوغسلافيا السابقة إجمالي 3,9 مليون متر مربع من الأراضي طهرت في العام 2002 من قبل مختلف الفاعلين من بينهم حلف الشمال الأطلسي و قوات الأمن المقدونية، منظمة المعاقين الدولية و MineTech.
- مهندسي الجيش السريلانكي أفادوا أن حوالي 16,36 مليون متر مربع من الاراضي طهرت في العام 2002. و بعد إتفاقية فبراير/شباط 2002 لوقف إطلاق النار إرتفع عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في قضايا الألغام من و لا واحدة في العام 2001 إلى خمس منظمات في العامين 2002 و 2003 (DDG، FSD، HALO، MAG و NPA).
- جيش فييتنام الشعبي يعتبر الوكالة الأولى المعنية ببرامج إزالة الألغام، و لكن هناك غيرها من العاملين في هذا المجال من بينهم حرس الحدود، الشركات العسكرية التجارية و خمس منظمات غير حكومية دولية.

الجيش و الشرطة الوطنية نفذوا برامج لإزالة الألغام في عدد من الدول. في معظم الحالات التالية، عمليات إزالة الألغام تعتبر إنسانية، لكن ما زال يتطلب المزيد من المعلومات، خاصة حول جودة إجراءات الأمنية.

- وحدة من الجيش الجيبوتي بالتعاون من مقاول تجاري أمريكي RONCO، طهروا 4,986 متر مربع من الأرض في العام 2002.
- في غواتيمالا، عمليات إزالة الألغام في مقاطعة سان ماركوس أنجزت في 15 ديسمبر/كانون الأول 2002 و أعيدت 8,342 متر مربع من الأراضي إلى المجتمعات المحلية.
- في العام 2002 الجيش اليوناني طهر 66,000 متر مربع من الأرض في المناطق الشمالية، كجزء من العمليات الجارية لإزالة الألغام.
- فيلق مهندسي الجيش الملكي الأردني طهر 20 حقل من الألغام في العام 2002، و التي مكنت مشروعاً وطنياً مهماً للري في التقدم.
- عمليات فيلق كوسوفو للدفاع طهرت 203,360 مترمربع من الأرض في العام 2002. و قد تم الكشف عن 14 منطقة خطيرة.
- في موريتانيا إجمالي 5,294 لغماً و 5,098 من الذخائر غير المنفجرة أزيلت و دمرت بين أبريل/نيسان 2000 و أبريل/نيسان 2003 من قبل المكتب الوطني للإزالة الإنسانية الألغام التابع للحكومة.
- في روندا فرق إزالة الألغام التابعة للمكتب الوطني لإزالة الألغام، في إطار وزارة الدفاع، أزالت 1,220 لغماً و 27,791 ذخيرة غير منفجرة من العام 1995 و حتى العام 2002.
- مركز تايلاند لقضايا الألغام أفادت عن تطهير 368,351 متر مربع من الأراضي في العام 2002.
- في اليمن، اللجنة الوطنية لقضايا الألغام أفادت أنه في العام 2002 سبعة فرق لإزالة الألغام طهرت 18 منطقة موبوءة بالألغام بمساحة مؤلفة من حوالي 1,8 مليون متر مربع.

برنامج قضايا الألغام لمنظمة الدول الأمريكية تعمل مع الجيوش الوطنية في وسط و جنوب أمريكا.

- في ديسمبر/كانون الأول 2002 كوستا ريكا أعلنت نفسها خالية من الألغام. لكن حسب المعلومات الجديدة التي قدمتها منظمة الدول الأمريكية تم إزالة 338 لغماً أرضياً من على إمتداد حدودها مع نيكاراغوا و التي تشكل مساحة 130,000 متر مربع من الأراضي.
- وحدات المهندسين للجيش الأكوادوري قادت برامج لإزالة الألغام و أزالت إجمالي 4,573 من الألغام منذ بدء العمليات.
- في هوندوراس، الجيش و منظمة الدول الأمريكية مسؤولة عن عمليات إزالة الألغام، و طهرت إجمالي 16,700 متر مربع من الأرض الملغومة في العام 2002.
- فيلق مهندسي الجيش النيكاراغوي طهر 339,032 متر مربع من الأرض في العام 2002 مدمراً 5,479 لغماً مضاداً للأفراد.
- مهندسي الجيش البيروفي إنتهى من برنامج لإزالة الألغام في قناة زاروميلا في العام 2002، و أيضاً مصدره في لا بالما و المنطقة التي تقود إلى الجسر الدولي في أغواس فيرديس. الشرطة الوطنية و عاملي إزالة الألغام المستأجَرين من قبل الخدمات الصناعية للبحارة أزالوا و دمروا 17,651 لغماً من حوالي 668 برج كهربائي عالي التوتر بين يونيو/ حزيران 2002 و مايو / آيار 2003.

عمليات أخرى لإزالة الألغام

نفذت عمليات محدودة لإزالة الألغام في 32 دولة طرف في العامين 2002 و 2003، بما فيهم 10 دول أطراف (كلومبيا، قبرص، جمهورية التشيك، ناميبيا، الفلبين، صربيا و الجبل الأسود، طاجكستان، أوغندا، زامبيا و زيمبابوي) و 22 دولة غير طرف (أرمينيا، روسيا البيضاء، بورما، بوروندي، الصين، مصر، جورجيا، الهند، اسرائيل، الكويت، كرغيستان، ملدوفا، المغرب، نيبال، شمال كوريا، عمان، بولندا، روسيا، كوريا الجنوبية، تركيا، أوكرانيا و أزبكستان)، و كذلك في الشيشان، تايوان و الصحراء الغربية.

رصدت عمليات محدودة لإزالة الألغام من قبل وحدات الجيش و غيرها من الوحدات الخاصة بالمخلفات العسكرية المتفجرة للجيش الوطني التي تستجيب لحالات الطوارىء التي تتطلب إزالة الألغام أو الذخائر غير المنفجرة، في مناطق مثل روسيا البيضاء، جمهورية التشيك، جورجيا، الكويت، ملدوفا، عمان، بولندا، روسيا و أوكرانيا.

بعض الدول نفذت برامج لإزالة الألغام خلال فترة هذا التقرير من أجل التسهيل لعمليات عسكرية. كما نفذت عمليات محدودة لإزالة الألغام لأهداف تكتيكية في بورما، بوروندي، روسيا (الشيشان)، كلومبيا، النيبال، الفلبين، أوغندا و أزبكستان. كما رصدت عمليات محدودة لإزالة الألغام من أجل الإحتفاظ بحقول الألغام في كل من قبرص و اسرائيل.

- في بورما (ميانمار) ما زال يمارس ما يسمى بعملية إزالة الألغام الشنيعة حيث يجبر الجيش المدنيين من السير في الصفوف الأمامية من أجل تفعيل الألغام.
- في ديسمبر/ كانون الأول 2002 أعلنت الصين أن نشاطات جديدة لإزالة الألغام بدأت على إمتداد حدودها مع فييتنام بعد إتفاقية الحدود الثنائية، حيث إتفقت الدولتين إتمام عمليات الإستطلاع التقنية للمناطق الملغومة بحلول العام 2005.
- على ما بيدو أن جيش كل من الهند و باكستان بدأا عمليات نظامية لإزالة الألغام على إمتداد حدوديهما في أكتوبر/تشرين الأول 2002 بعد إنسحاب جيوشهما من المنطقة. باكستان صرحت أنها طهرت معظم حقول الألغام بينما صرحت الهند أنها سحبت 85% من الألغام التي زرعتها.

☐ في العام 2002 حسب التقارير بدأ الجيش الكرغيزي بعمليات إزالة الألغام في بعض المناطق، و لكن بناء على إيفادات الخدمات الكرغيزية لحرس الحدود توقفت بسبب الخلافات حول الحدود.

- إبتداءً من سبتمبر/أيلول 2002، كل من كوريا الشمالية و الجنوبية بدأتا في تنفيذ عمليات لإزالة الألغام في المنطقة غير العسكرية من أجل الإعداد لمشروع طريق النقل الذي يوصل بينهما. هذا أول مشروع في المنطقة غير العسكرية.
- في جنوب صربيا الجيش و وزارة الداخلية أبطلت مفعول أو دمرت 6,654 لغماً و 223,058 وحدة من الذخائر غير المنفجرة، بما فيها القنابل الشظوية من مايو/آيار 2001 إلى ديسمبر/كانون الأول 2002.
- إنتهت عمليات إزالة الألغام التي قام بها الجيش التركي على إمتداد حدودها مع بلغاريا في منتصف العام 2002.
- في مصر الشركات التجارية نفذت بعض عمليات إزالة الألغام لإهداف إقتصادية تنموية.
- في ناميبيا الاتحاد الناميبي للتنمية مول عمليات إزالة الألغام في العام 2002 للعشرات من الأراضي بمساحة 30 هكتار في غرب أقليم كابريفي.
- في تايوان شركة تجارية BATEC أزالت إجمالي 5,165 لغماً مضاداً للأفراد من منطقة مساحتها 66,362 متر مربع في القسم الجنوبي من مطار شانغ-يي في جزيرة كينمن في العام 2002. و بناء على تقارير وزارة الدفاع الوطنية لم تعد الأراضي الداخلية للجزر موبوءة بالألغام.
- الأمم المتحدة أفادت أنه في الصحراء الغربية نفذ الجيش المغربي الملكي حوالي 36 عملية للتخلص من الألغام كما نفذت جبهة البوليساريو تسع عمليات مماثلة بين أبريل/ نيسان 2002 و يناير/ كانون الثاني 2003. في مايو/ آيار 2003 الأمم المتحدة أفادت أن الجيش المغربي الملكي نفذ 16 عملية أخرى للتخلص من الألغام في الصحراء الغربية.
- فرق إزالة الألغام للجيش الزامبي بإستشارة RONCO، بدأت برامج إزالة الألغام في مايو/آيار 2002 مطهرة الأرض على إمتداد بحيرة كاريبا من أجل فتح المنطقة لمشروع البنك الدولي للتنمية بـ 50 مليون دولار أمريكي.

علاوة على ذلك رصدت بعض مبادرات إزالة الألغام أو نفذت من قبل القرويين أو المجتمعات الموبوءة بالألغام في دول مثل أفغانستان، بورما (ميانمار)، كمبوديا، لاوس، نيكاراغوا و باكستان. في كمبوديا و لاوس الوكالات الحكومية لقضايا الألغام طالبت بأن يتم حظر هذا النوع من المبادرات.

لم تنفذ عمليات إزالة الألغام

لم يلاحظ تنفيذ أي نوع من أنواع عمليات إزالة الألغام في العام 2002 في 16 دولة موبوءة بالألغام، بما فيها 12 دولة طرف (الجزائر، بنغلاديش، تشيلي، الدانمارك، ليبيريا، ملاوي، النيجر، السنغال، سيراليون، سوازيلاند، تونس و فنزويلا) و في أربع دول غير أطراف (كوبا، ليبيا، الصومال و سوريا) و كذلك في فلسطين و جزر فالكلاند و المالفيناس (المملكة المتحدة). يجري حالياً التخطيط لبرامج إزالة الألغام في دول أطراف؛ الجزائر، تشيلي، النيجر، تونس و فنزويلا.

عمليات إزالة الألغام الطارئة

خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام استمرت في برامج الإغاثة الطارئة في أريتريا، مقدونيا و جنوب لبنان في العام 2002. كما أقامت برامج جديدة لتنسيق الطوارىء في جمهورية كونغو الديموقراطية و السودان. كما أخذت خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام على عاتقها تنسيق برنامج خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام في أفغانستان و التنسيق في برامج الإغاثة التابعة للأمم المتحدة في العراق. قوات التفاعل السريع لإزالة الألغام و التي مقرها في موزمبيق تم استخدامها في أفغانستان، العراق، سريلانكا و السودان خلال الأعوام 2002 و 2003.

التخطيط و التنسيق

خلال العامين 2002 و 2003 وجه إهتمام متصاعد إلى الجانب تطوير برامج قضايا الألغام، بدلاً من النظر إليه كمجرد قضية طوارىء أو نشاط إنساني خيري.

المانحين و الدول الموبوءة بالألغام تعترف أن نشاطات قضايا الألغام يجب أن تكون ضمن برامج إعادة التأهيل و الجهود المستديمة و أن هذه النشاطات يجب أن تملي الأولويات في البرامج الإنسانية لإزالة الألغام. خلال فترة هذا التقرير، تم توجيه المزيد من الإهتمام للتخطيط و التنسيق. معظم الدول المانحة الآن تؤكد على ضرورة قيام الدول الملغومة بإعداد خطة استراتيجية لقضايا الألغام محددة أولويات إزالة الألغام كما يتوجب عليها القيام بالتوثيق الدقيق للتطور العام. بدون المعلومات من برامج الإستطلاع، أنظمة التخطيط و أجهزة التنسيق المنتظمة، الدول الملغومة و المانحين سيعانون باستمرار من شحة البيانات الدقيقة قضايا الألغام. و هذا يقود بالتالي إلى صعوبة قياس مفعول و فاعلية نشاطات قضايا الألغام.

تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003 وجد بعض أنواع أجهزة التنسيق و التخطيط في 37 دولة من بين 82 دولة موبوءة بالألغام: أفغانستان، أنغولا، ألبانيا، أذيربايجان، البوسنة والهرسك، كمبوديا، تشاد، تشيلي، كلومبيا، كرواتيا، جيبوتي، جمهورية كونغو الديموقراطية، الأكوادور، مصر، اريتريا، أثيوبيا، غينيا-بيساو، هوندوراس، إيران، العراق، الأردن، لاوس، لبنان، مقدونيا، موريتانيا، موزمبيق، نيكاراغوا، بيرو، روندا، صربيا و الجبل الأسود، سريلانكا، السودان، تايلاند، طاجكستان، اليمن، زامبيا و زمبابوي. هناك أيضاً نوع من هذه الأجهزة في أبخازيا، كوسوفو، ناغورنو-كاراباخ، فلسطين و الأرض الصومالية.

بعض التطورات على عمليات التنسيق خلال فترة هذا التقرير:

- في مايو/ آيار 2002 اللجنة الوطنية التشيلية لإزالة الألغام تأسست عن طريق مرسوم تشريعي. إلا أنها لم تشكل فعلياً إلا في 19 أغسطس/ آب 2002.
- في يوليو/ تموز 2002 أعلنت أريتريا تأسيس الإدارة الأريترية لإزالة الألغام من أجل إدارة و تنسيق نشاطات قضايا الألغام في البلاد. في نفس الوقت طلب من المنظمات غير الحكومية مثل DCA، DDG، و منظمة التوعية بالألغام ترك البلاد و في يونيو/ حزيران 2003 طلب من HALO مغادرة البلاد.
- في فلسطين تأسست اللجنة الوطنية لقضايا الألغام في أغسطس/آب 2002 و التي تتكون من وكالات السلطة الفلسطينية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يونيسف، وكالات الأمم المتحدة للإغاثة و العمل و غيرها من المنظمات غير الحكومية المعنية بالموضوع.
- المركز البيروفي لقضايا الألغام "كونترامينا‌س" أنشيء بشكل رسمي في ديسمبر/ كانون الأول 2002.
- في سريلانكا تم إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية لقضايا الألغام NSCMA في أواخر العام 2002.
- خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام أسست مركزاً وطنياً لقضايا الألغام في الخرطوم-السودان في فبراير/ شباط 2003.
- في زيمبابوي تم إنشاء الإدارة المحلية لقضايا الألغام في أوائل العام 2002 بالإضافة إلى مركز زيمبابوي لقضايا الألغام.

الخطط الوطنية لقضايا الألغام تعد أدوات مهمة للتخطيط من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية لإزالة الألغام في الدول الموبوءة بالألغام. الخطط الوطنية لقضايا الألغام أيضاً تفيد سكان المناطق الموبوءة بشدة و تدعم التنمية الإجتماعية-الإقتصادية الوطنية للبلاد. الخطط المعنية بقضايا الألغام تساعد على تحسين الشفافية مع الممولين وتؤسس قاعدة للمسؤولية مع المجتمعات الموبوءة بالألغام.

خلال فترة هذا التقرير وجد المرصد العالمي للألغام خطط وطنية معنية بقضايا الألغام في 22 دولة: أفغانستان، ألبانيا، أذيربايجان، البوسنة والهرسك، كمبوديا، تشاد، تشيلي، كلومبيا، كرواتيا، الأكوادور، مصر، غينيا-بيساو، الأردن، لاوس، لبنان، موزمبيق، نيكاراغوا، السنغال، السودان، تايلاند، زمبابوي و اليمن. عدد من الدول في مرحلة إعداد و تبني الخطط.

طرأت بعض التطورات في مجال التخطيط خلال هذا التقرير:

- ☐ في أفغانستان صدرت خطة استراتيجية في أوائل العام 2003 و التي أشارت إلى أنه مع التمويل المناسب كل الألغام في المناطق الشديدة الخطورة يمكن أن تزال في غضون خمس سنوات في ظل برنامج معجل لإزالة الألغام.

- في ألبانيا تم إعداد خطة وطنية لقضايا الألغام خلال العام 2002 بمساعدة مكتب الأمم المتحدة للتنمية بهدف إتمام برامج إزالة الألغام بحلول العام 2006.
- في أنغولا فرق تقييمية مشكلة من قبل كل من الأمم المتحدة / المنظمات غير الحكومية / و الحكومة نفذت المرحلة الأولى من عملية التقييم العاجلة لإعدادات الإستجابة للإحتياجات الطارئة، حيث زارت الفرق 28 موقع من المواقع التي كان غير ممكناً الوصول إليها في السابق و التي عاد إليها المشردون داخلياً. و قد وجدت هذه الفرق أن 26 موقعاً بين الـ 28 كانت ملغومة بشدة.
- في البوسنة و الهرسك وافق مجلس الوزراء على ستراتيجية إزالة الألغام التي تهدف إلى إخلاء البلاد من مخاطر الألغام و الذخائر غير المنفجرة بحلول العام 2010.
- في كمبوديا تم إعداد خطة لقضايا الألغام من أجل إدراجها في الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر و تم وضع الخطوط العريضة لخطة استراتيجية طويلة المدى لقضايا الألغام.
- في تشاد خلال العام 2002 أعدت الخطة الوطنية الأستراتيجية للأعوام 2002-2015، مستخدمة نتائج إستطلاع آثار الألغام التي نفذت في العام مايو/ آيار 2001. و هي جزء من الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2001-2015.
- في العام 2003 جمهورية كونغو الديموقراطية أودعت تقريرها الأول للشفافية و الذي بينت فيه عن شكها في 165 موقع ملغوم في 11 مديرية.
- في الأكوادور تمت المصادقة على الخطة الوطنية لإزالة الألغام للأعوام 2003-2004 في ديسمبر/كانون الأول 2002.
- في مارس/ آذار 2003 وافق مكتب الوزراء المصري على الخطة الوطنية لإزالة الألغام و تطوير القسم الساحلي الشمالي الغربي.
- في العراق تم التخطيط للعديد من برامج الإستطلاع و التقييم أو كانت قيد التخطيط في يونيو/حزيران 2003 من أجل جمع البيانات الناقصة حول درجة تأثر جنوب و وسط البلاد بالألغام قبل فترة مارس/ آذار 2003.
- في موزمبيق تم إعداد الخطة الوطنية الخمسية لقضايا الألغام لفترة 2002-2006 مستخدمة نتائج إستطلاعات آثار الألغام التي إنتهت في أغسطس/ آب 2001. موزمبيق أفادت أن قضايا الألغام أدرجت في الخطة الحكومية للتخفيف المطلق من الفقر.
- في طاجكستان تأسس برامج الدولة لإزالة الألغام SMCP في العام 2002 من أجل إعداد خطة العمل لقضايا الألغام.

التطورات الدولية-التنسيق و المعلومات

اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام و فريق التوعية بمخاطر الألغام و التقنيات المرتبطة بها إلتقت في فبراير/شباط و مايو/آيار 2003. بلجيكا و كينيا ترأستا الجلسة. كمبوديا و اليابان قامتا بمهام المقرر؛ و ستترأسا الجلسة في سبتمبر/أيلول 2003. خلال إجتماعات العام 2003 ركزت اللجنة على التطورات و نشاطات الدول الأطراف الموبوءة بالألغام. في إجتماع فبراير/شباط 2003، سبع عشرة دولة طرف قدمت معلومات جديدة حول خططها الوطنية التنفيذية و التقدم المحرز. في مايو/ آيار 2003 ست عشرة دولة طرف عرضت عملها[31]. أربع دول موبوءة بالألغام و التي لم تلتحق بمعاهدة حظر الألغام أيضاً عرضت أعمالها المتعلقة بقضايا الألغام: العراق مثلت من قبل خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام، سريلانكا، السودان و تركيا. وثائق التي عرضت خلال إجتماع اللجنة الدائمة متاحة على موقع الإنترنت www.gichd.ch.

[31] بين الدول التي قدمت تقاريرها خلال المؤتمر: أفغانستان، ألبانيا، البوسنة والهرسك، كمبوديا، تشاد، جمهورية كونغو الديموقراطية، جمهورية كونغو، كرواتيا، قبرص، الأكوادور، آل سلفادور، غواتيمالا، هوندوراس، الأردن، مقدونيا، ملاوي، موزمبيق، نيكاراغوا، النيجر، بيرو، روندا، طاجكستان، تايلاند، تونس و زامبيا.

في مايو/آيار 2003 تم عرض أداة جديدة من أجل مساعدة الدول الأطراف الموبوءة بالألغام في إعداد تقارير نشاطاتها. أداة العمل التي سميت بتوجهات الـ "4P" و الذي تم إعداده من قبل وحدة دعم التنفيذ ISU ينادي إلى إدراج المعلومات عن المشاكل، الخطط، التقدم و الأولويات. لجنة الرؤساء تأمل أن يسهل توجهات الـ 4P في قياس الجهود المبذولة من أجل إحراز التقدم في قضايا الألغام و من أجل تحديد التحديات، خصوصاً مع التركيز المتصاعد حول ضرورة وفاء بالإلتزام بموعد السنوات العشر لإزالة الألغام.

مجموعة عمل قضايا الألغام التابعة للحملة الدولية لحظر الألغام MAWG، و التي ترأستها المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية عرضت عملها خلال إجتماعي اللجنة الدائمة في كل من فبراير/شباط و مايو/آيار. مجموعة عمل قضايا الألغام أكدت أهمية مشاركة الدول الأطراف الموبوءة في برامج العمل غير الدورية. علاوة على ذلك أضفات مجموعة العمل أهمية تقارير الشفافية من أجل التبليغ عن نتائج برامج قضايا الألغام. سلطت مجموعة العمل الضوء على الإطار الزمني المحدد بالسنوات العشر اللازم لإتمام عمليات إزالة الألغام في كل المناطق الملغومة و التأكيد على أهمية قياس التقدم و تقييم التحديات المتبقية.

اللجنة التوجيهية لقضايا الألغام، و التي ترأستها خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام بمشاركة العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في إزالة الألغام، الأمم المتحدة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر و غيرها إلتقت ثلاث مرات خلال العام 2002 من أجل التحاور حول أولويات قضايا الألغام و التطورات الدولية (في أفغانستان، أنغولا، سريلانكا و فييتنام و كذلك في الشيشان) و حول تأسيس مبادرة الإستجابة العاجلة. اللجنة التوجيهية لقضايا الألغام شكلت فريق مهام ملحق من أجل التحقيق في سبب الفوارق المتنامية بين الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية المعنية بقاضايا الألغام في ميادين العمل. خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام ترأست أيضاً مجموعة العمل المنسقة بين وكالات الأمم المتحدة في قضايا الألغام، و المجموعة الداخلية للأمم المتحدة التي إلتقت شهرياً خلال العام 2002 من أجل التنسيق في برامج الأمم المتحدة للإستجابة في قضايا الألغام.

تم تجديد استراتيجية برامج الأمم المتحدة لقضايا الألغام في يوليو/ تموز 2003 بعد التشاور مع المجتمعات المعنية بقضايا الألغام و مع الحكومات المتضررة من الألغام و الحكومات المانحة. من بين الأمور الأخرى، استراتيجية المراجعة تعكس التطورات التقنية و الوسائل، الإنخراط المتزايد للدول الموبوءة بالألغام في التخطيط، التنسيق و تنفيذ البرامج الإنسانية لقضايا الألغام و الدور المهم الذي تلعبه المجتمعات المتأثرة بالألغام نفسها.

من بين القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنسيق في قضايا الألغام خلال فترة هذا التقرير كانت أهمية إدراج خطة الدولة المعنية بالألغام في خطة التنمية أو الخطط الستراتيجية للتخفيف من حدة الفقر. المرصد العالمي للألغام يشير إلى أن خمس دول أفادت في تقاريرها عن أن برامج إزالة الألغام و خطط قضايا الألغام أدرجت في خطة تنمية البلاد أو الخطة الستراتيجية للتخفيف من الفقر: كمبوديا، تشاد، موريتانيا، موزمبيق و زيمبابوي.

بناء على إفادات برنامج الأمم المتحدة للتنمية يتم تقديم المساعدة لإدارة برامج قضايا الألغام في 23 دولة: أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، أذيربايجان، البوسنة والهرسك، كمبوديا، تشاد، كلومبيا، كرواتيا، اريتريا، أثيوبيا، غينيا-بيساو، إيران، الأردن، لاوس، لبنان، موزمبيق، الصومال، سريلانكا، السودان، تايلاند، طاجكستان، أوكرانيا و اليمن. برنامج الأمم المتحدة للتنمية استمر في إعداد و توسيع برنامج التبادل في قضايا الألغام MAX، و التي تسهل تبادل الخبرات، المعلومات، التقنيات و التسهيلات بين برامج الدول الموبوءة بالألغام. في العام 2002 حضر مشاركو البرامج من أفغانستان، أذيربايجان، كرواتيا و موزمبيق، و في العام 2003 كانت هناك خطة لتوسيع البرنامج لتضم كمبوديا، اليمن و غير من البلدان.

المعايير الدولية لقضايا الألغام عبارة عن خطوط عريضة لنشاطات قضايا الألغام التي تهدف إلى مساعدة المشاركين و السلطات في رصد و إدارة نشاطات قضايا الألغام حسب ما يتناسب و المعايير الدولية و كذلك معايير الأمان. كما أنها أملت أن تكون المعايير الدولية قاعدة أساس لأي معايير وطنية لقضايا الألغام و معايير للإجراءات العملية المستخدمة من قبل العاملين في قضايا الألغام.

مجلس مراجعة المعايير الدولية لقضايا الألغام إلتقت في يناير/كانون الثاني 2003 من أجل إعادة النظر في كيفية تبني و أقلمة المعايير الدولية مع المعايير الوطنية. و حالياً وافقت المجتمعات المتأثرة بقضايا الألغام على 27 معيار و خمسة معايير أخرى قيد النقاش. المعايير الدولية لقضايا الألغام يمكن أن تراجع على الموقع www.mineactionstandards.org.

مركز جنيف الدولي للإزالة الإنسانية للألغام أصدرت العديد من الدراسات المتعلقة بقضايا الألغام في 2002 حول مواضيع مختلفة مثل الإقتراب الإجتماعي-الإقتصادي من قضايا الألغام، التوعية بمخاطر الألغام، قضايا الألغام و معدات إزالة الألغام الميكانيكية، المراصد المعدنية و مخلفات الحرب المتفجرة.

في سبتمبر/أيلول 2002 أصدرت خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام قرصاً ليزرياً يحتوي على العديد من الوثائق المهمة المتعلقة بقضايا الألغام و برامج التأييد المتعلقة بها. في العام 2002 عززت خدمة الأمم المتحدة و وسعت شبكة المعلومات الإلكترونية عن الألغام E-MINE المتاحة على موقع www.mineaction.org. قاعـدة البيانات المتعلقة بدمير مخزون الألغام و المطورة من قبل كندا أدمجت في E-MINE.

إلتقت مجموعة الدعم لقضايا الألغام MASG و مجموعة عمل الحكومات المانحة لقضايا الألغام و التي مقرها في نيويورك شهرياً تقريباً خلال الأعوام 2002 و 2003. البعثة البلجيكية الدائمة إلى الأمم المتحدة ترأست مجموعة الدعم في العام 2002، بينما البعثة الألمانية الدائمة تترأس خلال العام 2003. في العام 2002 مجموعة الدعم تلقت تقارير ملخصة من فرق قضايا الألغام من دول مثل أفغانستان، أنغولا، اريتريا و السودان و أيضاً من اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة للتنمية و خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام. كما أنها أعدت لزيارات ميدانية أولية للمانحين إلى مختلف البرامج في كمبوديا و لاوس في العام 2002 و في البلقان في العام 2003. مجموعة الدعم أصدرت شهرياً منشورات تفصيلية عن مضمون المؤتمرات، نشاطات المانحين، مسلطة الضوء على بعض برامج قضايا الألغام.

تم تأسيس مجموعة التواصل غير الرسمية لتعبئة الموارد خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف في سبتمبر/أيلول 2002بترؤس النرويج. كُلفت المجموعة القيام بالبحث عن كل المصادر المحتملة للتمويل من أجل تحقيق كل الجوانب الإنسانية لمعاهدة حظر الألغام. تركز مجموعة العمل على تعبئة الموارد من المانحين التقليديين، الوكالات الدولية المتعددة الأطراف و بنوك التنمية، الدول الموبوءة بالألغام، غيرها من الدول الموبوءة بالألغام و الدول المانحة غير التقليدية و كذلك القطاع الخاص. في مايو/آيار 2003 بحثت المجموعة عن الطريقة التي يمكن من خلالها إعتبار مشكلة الألغام الأرضية نشاط إنساني و تنموي في نفس الوقت، عن طريق تقديم الفرص للتمويل المرن. الدول الأطراف الموبوءة بالألغام تلقت تشجيعاً في إدماج خططها الوطنية لقضايا الألغام ضمن الخطط الستراتيجية لتنمية البلاد و التخفيف من الفقر.

أبحاث و تطوير تقنيات إزالة الألغام

رصد *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003* مختلف برامج الأبحاث و التطوير في عدد من الدول المانحة و الدول الموبوءة بالألغام. و لكنه كما في السنوات الماضية وجد أنه من الصعب استبيان نتائج المشاريع في الميدان.

في مايو/ آيار 2003 بلجيكا قدمت ورقة عمل تتعلق بتقنيات قضايا الألغام، المشاكل و التوصيات، كما حددت وسيلة التعاون بين المستخدم و المانح و مورد المعدات التقنية و أيضاً إحتياجات الأبحاث و التطوير الأساسية في الحقل. ورقة العمل تفيد أن على المجتمعات العاملة في برامج الأبحاث و التطوير التحسين من طريقة الإستجابة للإحتياجات و ليس مجرد إفتراض أو توقع هذه الإحتياجات.

في العام 2002 أسست كرواتيا مركزاً للإختبار و التقييم و دعت الدول المهتمة بالموضوع و الفاعلين الأساسيين في استخدام هذه الخدمات. بالتعاون مع السويد و مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام، أخذ المركز الكرواتي لقضايا الألغام على عاتقة مسؤولية تأسيس معايير قياس فعالية آلات و تقنيات إزالة الألغام. في العام 2002 تم فحص تسع آلات و 86 كلب لرصد الألغام في كرواتيا.

في جنوب أفريقيا تم تنفيذ دراسة من أجل تأسيس برنامج القدرات الإقليمية المتكاملة المرتبطة بالبرامج و النشاطات الوطنية. الدراسة تدور حول إختبار قدرات كلاب الرصد، المعدات الإلكترونية و الميكانيكية و التقنيات التي تعين ضحايا الألغام.

التعليم بمخاطر الألغام

مصطلح التعليم بمخاطر الألغام (MRE) يستخدم الآن بدلاً من مصطلح "التوعية بمخاطر الألغام[32]". التعليم بمخاطر الألغام لا يمثل نشاط فريد و جامد، بل أنه يشكل جزءاً متكاملاً من التخطيط و التنفيذ لبرامج قضايا الألغام. بناء على مشروع المعايير الدولية للتعليم بمخاطر الألغام، ينظر إلى التعليم بمخاطر الألغام كبرنامج يهدف إلى "التخفيف من مخاطر حوادث الألغام و الذخائر غير المنفجرة عن طريق رفع الوعي و تشجيع على تغيير السلوك: بما فيه نشر المعلومات للعامة، التعليم و التدريب و إيجاد حلقة الوصل بين المجتمعات المعنية بقضايا الألغام[33]".

على الصعيد الدولي من أهم الفاعلين في برامج التعليم بمخاطر الألغام هي صندوق الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، منظمة المعاقين الدولية (HI)، الحلف الدولي لإنقاذ الطفولة (إنقاذ الطفولة السويد، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة)، المجموعة الاستشارية لقضايا الألغام (MAG) و منظمة المعاقين الدولية بلجيكا (HIB)، منظمة الدول الأمريكية (OAS) و HALO Trust[34]. يونيسف هي قلب برامج التعليم بمخاطر الألغام لدى منظومة الأمم المتحدة. المنظمات غير الحكومية الوطنية و الجمعيات المحلية للصليب و الهلال الأحمر نفذت برامج التعليم بمخاطر الألغام في 28 دولة على الاقل في العامين 2002 و 2003[35].

أكثر من 4,8 مليون شخص استفاد من برامج التعليم بمخاطر الألغام في العام 2002. الملايين الآخرين تلقوا برامج التعليم من خلال الراديو و التلفزيون، و كذلك من خلال المداخلات القصيرة مثل تلك التي خصصت للاجئين الأفغان العائدين إلى أفغانستان. سجل المرصد العالمي للألغام برامج تعليمية في 57 دولة من 82 دولة موبوءة بالألغام. كانت هناك برامج كثيرة للتعليم بمخاطر الألغام في 36 دولة، و نشاطات تعليمية محدودة أو أساسية بمخاطر الألغام في 21 دولة. لم ترصد أي برامج تعليمية في 25 دولة موبوءة بالألغام.

برامج التعليم بمخاطر الألغام

سجل المرصد العالمي للألغام برامج تعليمية بمخاطر الألغام في 36 دولة في العامين 2002 و 2003. و هي تضم 23 دولة طرف: أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، البوسنة والهرسك، كمبوديا، كلومبيا، كرواتيا، جمهورية كونغو الديموقراطية، الأكوادور، اريتريا، غواتيمالا، غينيا-بيساو، هوندوراس، مقدونيا، موزمبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، بيرو، السنغال، طاجكستان، تايلاند، أوغندا و اليمن. كما أنه ضم 13 دولة غير طرف: أذربايجان، أثيوبيا، العراق، كرغيزستان، لاوس، لبنان، باكستان، روسيا، صربيا و الجبل الأسود، سريلانكا، السودان، سوريا و فييتنام. كما نفذت بعض البرامج التعيلمية في أبخازيا، الشياشان، كوسوفو، ناغورنو كاراباخ و فلسطين.

---

[32] للحصول على مفصل أنظر تعريف التعليم بمخاطر الألغام في تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002، ص. 34.

[33] "دليل إدارة برامج التعليم بمخاطر الألغام"، IMAS 12. 10 نسخة المشروع UNMAS e 1,1 (25 فبراير / شباط 2003)، ص.1-2.

[34] المنظمات الأخرى العاملة في البرامج التعليمية بمخاطر الألغام تتضمن مؤسسة المساعدة و الإغاثة– اليابان AAR، مشروع أفغانستان التعليمي /BBC، الفيزيائيين الكنديين للمساعدة و الإغاثة CPAR، CAMEO، CARE، كاريتاس، المساعدة الكاثوليكية للإغاثة CRS، المساعدة الدانماركية الكنسية DCA، DDG، HELP، استجابة HMD، HUMAID، INTERSOS، الفيزيائيين الدوليين لمنع الحرب النووية (IPPNW)، الإغاثة الاسلامية في العالم، شبكة الناجين من الألغام (LSN)، أطباء بلا حدود (MSF)، صندوق التوعية بالألغام، المنظمة الدولية لحظر العنف، المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية (NPA)، أوكسفام، أشجار السلام الفييتنامية، SBF، مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محاربي أمريكا القدامى في فييتنام (VVAF)، التعليم العالمي، التعلم الدولي، صندوق إعادة التأهيل العالمي، الرؤية العالمية. بعض الشركات الدولية الخاصة أيضاً أسست برامج التعليم بمخاطر الألغام مثل نظام الطاقة الإنسانية و تقينات الألغام MINETECH.

[35] أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، البوسنة والهرسك، كمبوديا، كلومبيا، كرواتيا، الأكوادور، أثيوبيا، غواتيمالا، غينيا-بيساو، العراق، كرغيزستان، لبنان، مقدونيا، موزمبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، باكستان، بيرو، سريلانكا، سوريا، طاجكستان، تايلاند، السودان، أوغندا، فييتنام و اليمن و كذلك الشيشان، كوسوفو و فلسطين.

برامج التعليم بمخاطر الألغام أغلقت في أريتريا في يوليو/حزيران 2002 بينما في أبريل/نيسان – مايو/آيار 2002 إنتهى برنامج "الحياة العادية" في كوسوفو. كما دشنت برامج جديدية في 9 دول (أنغولا، كلومبيا، العراق، كرغيزستان، ناميبيا، سريلانكا، السودان، فييتنام، زامبيا) و أيضاً في فلسطين.

بعض التطورات الإيجابية من بينها توسع نشاطات البرامج

- في أفغانستان 12 منظمة غير حكومية نفذت برامج تعليمية بمخاطر الألغام للاجئين العائدين و المشردين داخليا. أكثر من مليوني شخص تلقوا التعليم بمخاطر الألغام.
- في أنغولا توسعت برامج التعليم بمخاطر الألغام؛ في أواخر العام 2002 اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدأت مشاريع تعليمية بمخاطر الألغام موجهة للمجتمعات المحلية مع توجه لبناء المهارات نفذت المشاريع مع متطوعين من الصليب الأحمر الأنغولي، و قد عززت منظمة المعاقين الدولية نشاطاتها المتعلقة فقط بالتعليم بمخاطر الألغام في العام 2002.
- في البوسنة و الهرسك برامج التعليم بمخاطر الألغام أصبحت جزءاً من المنهج المدرسي، واصلة إلى 541,550 طالب.
- في كمبوديا ثمان منظمات على الأقل تعمل في إطار واسع من نشاطات التعليم بمخاطر الألغام بما فيها برامج التخفيف من مخاطر الألغام على المجتمعات المحلية، أدرجت برامج التعليم بمخاطر الألغام ضمن عمليات إزالة الألغام كما تم إدراج برامج التعليم بمخاطر الألغام في منهج المدارس الإبتدائية.
- في الشيشان بعض الوكالات العاملة في مجال التعليم بمخاطر الألغام نقلت تركيزها في العام 2003 من العمل مع الأشخاص المشردين داخلياً في أنغشوتيا إلى دعم البنية التحتية في الشيشان.
- في كلومبيا بدأ مشروع جديد موجه للمجتمعات المحلية للتعليم بمخاطر الألغام في 14 إدارة في مديريتي أنتيوكيا و كوكا.
- في كرواتيا معظم نشاطات التعليم بمخاطر الألغام الآن تنفذ من قبل الوكالات الحكومية و غير الحكومية.
- في العراق العديد من الوكالات من بينها اليونيسف و منظمة المعاقين الدولية كانت تنفذ نشاطات تعليمية بمخاطر الألغام الطارئة واسعة النطاق بعد إحتلال قوى التحالف. في المحافظات الشمالية المنظمات غير الحكومية المحلية و مجموعة قضايا الألغام تنفذ برامج التعليم بمخاطر الألغام. مجموعة قضايا الألغام وزعت معدات برامج التعليم بمخاطر الألغام للمشردين داخلياً في المناطق الشمالية في الفترة التي سبقت عمليات القتال الرئيسية و خلالها في العام 2003.
- في إيران برامج الأمم المتحدة للتنمية في 25 يوليو/تموز 2002 وقع مع الحكومة إتفاقية لإنشاء مختلف برامج لقضايا الألغام في البلاد بما فيها تعليم مخاطر الألغام و برامج مساعدة الضحايا.
- في كرغيزستان الهلال الأحمر أستهل برامج للتعليم بمخاطر الألغام في منطقة باتكن.
- في لاوس تم عرض منهج مدرسي للتعليم بمخاطر الألغام في 911 مدرسة، و الذي وصل إلى 86,500 طالب.
- في مقدونيا اللجنة الدولية للصليب الاحمر و الجمعية المقدونية للصليب الأحمر بدأت برامج التوعية عن طريق وسائل الإعلام و التي تهدف إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستمعين.
- في ناغورنو كاراباخ اللجنة الدولية للصليب الاحمر دشنت في العام 2003 مناطق مبتكرة للعب الأطفال بعيد عن المناطق الملغومة.
- في نيكاراغوا مختلف الوكالات نفذت برامج تعليمية بمخاطر الألغام في مناطق مختلفة عبر البلاد.

☐ في فلسطين المنظمة غير الحكومية للدفاع عن الأطفال استمرت في العمل في برامج التعليم بمخاطر الألغام في العام 2002، بشكل رئيسي في المناطق الموبوءة بالألغام، مناطق التدريب العسكري و مناطق المواجهة. اليونيسف و جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أيضاً نفذ برامج التعليم بمخاطر الألغام، بينما اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفذت هذا النوع من البرامج في غزة.

- وكالات الأمم المتحدة نفذت برامج نفذت برامج التعليم بمخاطر الألغام في الجولان في المناطق السورية؛ الحكومة السورية أيضاً تقود برامج للتعليم بمخاطر الألغام.
- في البيرو بعد المجتمعات المتضررة من الألغام و التي تعيش قرب مناطق الأبراج الكهربائية ذي التوتر العالي في إيكا، جنين و هوانكافيليكا تلقت برامج التعليم بمخاطر الألغام أول مرة.
- في صربيا و الجبل الأسود وسائل الإعلام المحلية و الرسمية نفذت برامج التعليم بمخاطر الألغام.
- في سريلانكا يونيسف و المنظمات غير الحكومية ضاعفت من برامج التعليم بمخاطر الألغام بعد إتفاقية فبراير/شباط 2002 لوقف إطلاق النار، و الذي أدى إلى عودة العديد من الأسر إلى منازلهم في المناطق الموبوءة بالألغام.
- في السودان على الأقل ست منظمات غير حكومية تعمل في إعداد البرامج التعليمية بمخاطر الألغام في البلاد.
- في تايلاند ثلاث وكالات قادت برامج تعليمية بمخاطر الألغام. البرامج التعليمية أيضاً نفذت في ست مخيمات للاجئين البورميين.
- في فييتنام الحكومة نفذت برامج تعليمية بمخاطر الألغام و الذخائر غير المنفجرة كجزء من البرنامج الوطني للحد من الحوادث، بينما المنظمات غير الحكومية و غيرها من الأجهزة أيضاً قادت برامج تعليمية في مناطق ملغومة بشدة.

من بين التطورات الأخرى و التي تتضمن برامج الإستطلاع و التقييم من أجل تخطيط أفضل و تنفيذ نشاطات التعليم بمخاطر الألغام.

- في أبخازيا اللجنة الدولية للصليب الأحمر قدمت مساعدة فنية لـ HALO من أجل القيام ببرامج الأستطلاع على مستوى برامج التوعية بمخاطر الألغام و من أجل أقلمة برامج التعليم بمخاطر الألغام بناء على ذلك.
- في ألبانيا عملية إستطلاع حول نشاطات التعليم بمخاطر الألغام نفذت في أغسطس/آب 2002 و التي أفضت إلى مراجعة ستراتيجية برنامج التعليم بمخاطر الألغام.
- في أنغولا صدر تقييماً شاملاً لبرمج التعليم بمخاطر الألغام في العام 2002.
- في أذربايجان مستشار خارجي أجرى تقييم لبرامج التعليم بمخاطر الألغام التي تم تطويرها من قبل اليونيسف و ANAMA.

تدريب مدربي البرمج التعليمية و ورشات العمل تعد أيضاً من التطورات الإيجابية

- في بورما منظمة الدولية لحظر العنف سهلت و حسنت من البرنامج التعليمي لمخاطر الألغام لعمال الصحة العاملين عبر الحدود في يناير/كانون الثاني 2003. في يونيو/حزيران 2003 مجموعة قضايا الألغام قادت ورشات عمل للتعليم بمخاطر الألغام.
- في أثيوبيا نفذت دورة تدريبية في مجال التعليم بمخاطر الألغام في الشبكة الإجتماعية في مارس/آذار – أبريل/نيسان 2003 لوكالات قضايا الألغام و ممثلي الحكومة الإقليميين. RaDO هي الوكالة الوحيدة التي تقود برامج تعليمية بمخاطر الألغام في أثيوبيا.
- في الأردن عشرون مشرف للتعليم بمخاطر الألغام من أربع دول تلقوا تدريباً خلال ثلاثة أسابيع عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2002.
- في السنغال منظمة المعاقين الدولية و وزارة التعليم الوطني طورت برنامج جديد خاص بمدرسي المدارس للتعليم لمخاطر الألغام.

بعض التطورات السلبية أيضاً تضم

- ☐ في أريتريا في شهر يوليو/تموز 2002 صدر إعلان بإيقاف نشاط المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال قضايا الألغام و التي أثرت بشكل سلبي على برامج التعليم بمخاطر الألغام التي بدأت لتوها.

- في كوسوفو الأجهزة الحكومية التي تم تعيينها فشلت في التخطيط لبرامج التعليم بمخاطر الألغام. لـذا فقد نفذت برامج تعليمية بشكل لاحـق مـن قبل اليونيسف، اللجنة الدولية للصليب الأحـمر، المنظمة غير الحكومية الألمانية كاريتاس و المنظمة غير الحكومية المحلية ARKA.
- في روندا النقص في التمويل أدت إلى إغلاق كل البرامج التعليمية في العام 2002.
- مشاكل التمويل أيضاً عرقلت نشاطات تعليمية في السودان، أوغندا و زمبابوي.

نشاطات تعليمية محدودة بمخاطر الألغام

تم تنفيذ نشاطات تعليمية محدودة أو أساسية في 21 دولة، من بينها 11 دولة طرف (بنغلاديش، تشاد، تشيلي، جيبوتي، الأردن، ملاوي، موريتانيا، الفلبين، تونس، زامبيا و زيمبابوي) و في 10 دول غير أطراف (روسيا البيضاء، بورما، بوروندي، الصين، الهند، اسرائيل، النيبال، بولندا، كوريا الجنوبية و أوكرانيا) و أيضاً الفالكلاند و مالفيناس و الأرض الصومالية.

لم تنفذ برامج تعليمية

لم تنفذ برامج تعليمية في 25 دولة بينها 11 دولة طرف (الجزائر، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمارك، ليبيريا، ملدوفا، النيجر، روندا، سيراليون، سوازيلاند و فنزويلا) و في 14 دولة غير طرف (أرمينيا، كوبا، مصر، جورجيا، اليونان، إيران، كوريا الشمالية، الكويت، ليبيا، المغرب، عمان الصومال، تركيا و أزبكستان) و أيضاً تايوان و الصحراء الغربية.

و هناك حاجة طارئة لبرامج تعليمية أو المزيد من البرامج التعليمية في أنغولا، بورما، بوروندي، تشاد، جورجيا، الهند، إيران، النيبال و الصومال. العاملين في البرامج التعليمية أفادوا عن مواجهة الصعوبات في الحصول على التمويل لبرامج التعليم في أنغولا، روندا، السودان، أوغندا، زيمبابوي و الأرض الصومالية.

التطورات الدولية في برامج التعليم بمخاطر الألغام و التقييم

في العامين 2002 و 2003 راجع بعض الفاعلين الرئيسيين في قضايا الألغام برامجهم المتعلقة بالتعليم في مخاطر الألغام الموجهة للمجتمعات المحلية المتأثرة بالألغام بشدة، مستخدمة وسائل الإعلام (الراديو التلفزيون) و نظام المدارس من أجل الوصول إلى شريحة أوسع من المجتمع. نفذت برامج طارئة للتعليم بمخاطر الألغام في عدد من المناطق، بما فيها العراق حيث قدمت أربع وكالات على الأقل برامج للتعليم بمخاطر الألغام. هذه الوكالات استخدمت مختلف الوسائل لنشر الرسائل التعليمية، مثل اللقاءات مع القادة المحليين و الدينيين، تدريب مدرسي المدارس و متطوعي الهلال الأحمر، توزيع المنشورات و البوسترات، إنتاج حلقات تلفزيونية توعوية و مقالات في الصحف.

كانت هناك مؤشرات لدمج برمج التعليم بمخاطر الألغام مع مكونات أخرى لقضايا الألغام، حيث طورت بعض وكالات إزالة الألغام نشاطات تعليمية بمخاطر الألغام. معظم المراكز العاملة في مجال الألغام لديها قسم خاص بالتعليم بمخاطر الألغام. بعض وكالات التعليم بمخاطر الألغام طورت طرق للإستجابة لمتطلبات إزالة الألغام في المجتمعات، في الوقت الذي تجري فيه أيضاً عملية تبادل المعلومات بين التعليم بمخاطر الألغام و الإستطلاع.

اليونيسف يعمل على تطوير معايير دولية لبرمج التعليم بمخاطر الألغام منذ العام 2001. في العام 2002 عملت مع جامعة كرانفيلد و مجموعة تركيز المستخدمين و التي تتألف من وكالات و أفراداً معترف بخبراتهم في ميدان التعليم بمخاطر الألغام من أجل إتمام وضع المعايير. تم إعداد مسودة أخيرة من المعايير التي يجب أن تعرض خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف لمعاهدة حظر الألغام.

خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف في سبتمبر/أيلول 2002 وافقت دول الأطراف على تغيير اسم اللجنة الدائمة لعمليات إزالة الألغام، التوعية بمخاطر الألغام و تقنيات قضايا الألغام إلى اللجنة الدائمة لعمليات إزالة الألغام، التعليم بمخاطر الألغام و تقنيات قضايا الألغام.

في مايو/آيار 2003 الدول الأطراف الموبوءة بالألغام قدمت في تقاريرها معلومات عن برامج التعليم بمخاطر الألغام، بالتوافق "توجهات الـ 4P". 24 دولة موبوءة بالألغام على الأقل أشارت – في تقاريرها للمادة 7 و بناء على الصيغة I – إلى "إجراءات من أجل تحذير المجتمعات"[36].

المجموعة الفرعية لمجموعة عمل قضايا الألغام للتعليم بمخاطر الألغام و التابعة للحمة الدولية لحظر الألغام استمرت بالقيام بدور مصدر معلومات قضايا التعليم بمخاطر الألغام لكل من الحملة الدولية لحظر الألغام و غيرها خلال العام 2002 و العام 2003، مع منظمة المعاقين الدولية – بلجيكا التي ترأستها، كما لعبت دور المنسق للبحث الموضوعي في برامج التعليم بمخاطر الألغام. المجموعة الفرعية اشتركت في تنظيم مؤتمرين بالتعاون مع اليونيسف من أجل العاملين في مجال التعليم بمخاطر الألغام الألغام في 19 سبتمبر/أيلول 2002 و 13-14 مارس/آذار 2003 في جنيف. المجموعة الفرعية أصدرت بيانات خلال المؤتمر الرابع للدول ال"الأطراف في سبتمبر/أيلول 2002 و أيضاً في فبراير/شباط و مايو/آيار 2003 خلال المجالس غير الدورية للجنة الدائمة. كل المعلومات متاحة على موقع المجموعة الفرعية www.icbl.org/wg/mre.

في يناير/كانون الثاني 2002 تعاقدت خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام مع منظمة المعاقين الدولية من أجل إعداد المرحلة الثانية لمشروع الأمان ضد الألغام الأرضية LSP. المشروع يهدف إلى "تقديم معلومات عن شروط الأمان لموظفي الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية، المعدات و التدريب الذي سيمكنهم من تأدية مهامهم بطريقة آمنة". خلال المرحلة الثانية التي بدأت في أغسطس/آب 2002 LSP قدمت تدريباً لـ 126 شخص في بورما، إيران، كرغيزستان، لبنان، بولندا، سريلانكا، سويسرا، طاجكستان و فييتنام، و أيضاً الشيشان و الصحراء الغربية. حدد موعد لمراجعة المشروع من قبل خدمة الأمم المتحدة في العام 2003.

نفذت عمليات إستطلاع لتقييم برامج التعليم بمخاطر الألغام و KAP (المعرفة، السلوك، التصرفات) عنها في ألبانيا، أذيربايجان، كمبوديا، لاوس، السنغال، تايلاند، أوغندا، فييتنام و اليمن و أيضاً في أبخازيا و الأرض الصومالية[37].

في العام 2002 عززت منظمة المعاقين الدولية منهجية KAP من أجل تقييم فاعلية البرامج التعليمية. اليونيسف راجعت عملها في مجال التعليم بمخاطر الألغام في 12 دولة و إلا أن النتائج لم تنشر حتى 31 يوليو/ تموز 2003. في اليمن رادا بارنن دعمت عملية تقييم مشتركة لإعمالها المشتركة مع المؤسسة اليمنية للتوعية بمخاطر الألغام.

كلفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بعملية تقييم خارجية لبرنامجها الريادي للتعليم بمخاطر الألغام في البوسنة و الهرسك، كرواتيا و بعد حين في جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية[38]. التقييم أثنى على برامج التعليم بمخاطر الألغام لسعة نطاق تغطيتها و أشار إلى فاعليتها في تغيير المعرفة، السلوك و التصرفات. كما صرح "من أجل تحقيق نفس المردود قد يكون التلفزيون عشرين مرة أرخص من المسرح، أو خمس مرات أرخص من البوسترات و مختلف المنشورات". و قد نادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعمل على تطوير وسيلة رصد جارية. كما أفادت التقارير أن هناك "حاجة للمزيد من برامج قضايا الألغام الدائمة و المحدودة في كل دولة"، و قد أكدت على اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أن "تستمر بالإنخراط الإنتقائي في عمليات إزالة الألغام / مخلفات الحرب، حتى من خلال الآليات الخارجية الإحتياطية" و أوصتها بإعادة تعريف الأهداف العامة لبرنامج اللجنة الدولية للصليب الأحمر المعنية بالألغام كـ"خلق لإمكانيات معلوماتية فعالة"[39].

---

[36] ألبانيا، البوسنة والهرسك، تشاد، تشيلي، جمهورية كونغو الديموقراطية، كرواتيا، جيبوتي، الأكوادور، غينيا-بيساو، الأردن، مقدونيا، موريتانيا، موزمبيق، نيكاراغوا، النيجر، بيرو، الفلبين، رواندا، السنغال، طاجكستان، تايلاند، أوغندا، اليمن و زمبابوي.

[37] البرامج الإستطلاعية التعليمية لـ KAP تنظر إلى المعرفة، السلوك و تصرفات المجتمعات الموبوءة بالألغام من أجل تقييم الإحتياجات و لأجل إعداد برامج تعليمية متوافقة مع ذلك. للمزيد من المعلومات أنظر www.gichd.ch.

[38] ملخص تقرير التقييم متاح على الموقع www.icrc.org.

[39] اللجنة الدولية للصليب الأحمر " البوسنة و الهرسك، كروتيا و جمهورية يوغسلافيا الفدرالية/ كوسوفو. برنامج اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتوعية بمخاطر الألغام و الذخائر غير المنفجرة للمجتمعات المحلية"، جنيف، 4 توفمبر/تشرين الثاني 2002.

ضحايا الألغام / الذخائر غير المنفجرة و مساعدة الناجين

الضحايا الجدد في العامين 2002 – 2003

ما زال يتزايد عدد الضحايا الجدد للألغام حيث يتم التقرير عن الضحايا الجدد من كل أقيلم في العالم.[40] خلال العام 2002 و حتى يونيو/حزيران 2003 المرصد العالمي للألغام وجد بأن هناك ضحايا الجدد للألغام و الذخائر غير المنفجرة في 65 دولة؛ و هو إرتفاع عن 61 دولة وردت في *تقرير المرصد العالمي للعام 2002*[41]. كما وجد المرصد العالمي للألغام ضحايا للألغام في سبعة أقاليم يشرف عليها بسبب إرتفاع مشكلة الألغام الأرضية و الذخائر غير المنفجرة فيها.[42] في العام 2002 الضحايا الجدد رصدوا في 61 دولة من العالم و في سبعة أقاليم. في أوائل العام 2003 تم التبليغ عن المزيد من الضحايا في أربعة دول[43].

ضحايا الألغام الأرضية بين يناير/ كانون الثاني 2002 حتى يونيو/حزيران 2003:

أفريقيا	**الأمريكتان**	**آسيا-الباسيفيكية**	**أوروبا/آسيا الوسطى**	**الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا**
أنغولا	تشيلي	أفغانستان	ألبانيا	الجزائر
بوروندي	كالومبيا	**بورما (ميانمار)**	**أذربيجان**	**مصر**
تشاد	أكوادور	كمبوديا	**روسيا البيضاء**	**إيران**
ج.كونغو الديموقراطية	نيكاراغوا	**الصين**	البوسنة و الهرسك	**العراق**
إريتريا	البيرو	**الهند**	كرواتيا	الأردن
إثيوبيا		**إندونيزيا**	**جورجيا**	**الكويت**
غينيا بيساو		**كوريا الشمالية**	**اليونان**	**لبنان**
كينيا		**كوريا الجنوبية**	**كرغيزستان**	**سوريا**
ملاوي		**لاوس**	مقدونيا ج.ي. السابقة	تونس
موريتيانيا		**النيبال**	**روسيا**	اليمن
موزمبيق		**باكستان**	صربيا و الجبل الأسود	*فلسطين*
ناميبيا		الفلبين	طاجكستان	***صحراء الغربية***
نيجر		**سريلانكا**	**تركيا**	
رواندا		تايلاند	**أوكرانيا**	
السنغال		**فييتنام**	**أزبكستان**	
الصومال			*ابخازيا*	
السودان			***الشيشان***	
أوغندا			*كوسوفو*	
زامبيا			*ناغورنو كاراباخ*	
زمبابوي				
الارض الصومالية				

البنط العريض يمثل الدول غير الأطراف في المعاهدة.

[40] لأبحاث المرصد العالمي للألغام، ضمت إصابات الألغام الأفراد الذين قتلوا أو جرحوا من جراء حادث نجمت عن؛ الألغام المضادة للأفراد، الألغام المضادة للمركبات، المعدات المنفجرة يدوية الصنع و المعدات الشطوية و غيرها المعدات العسكرية غير المنفجرة. من المعلوات التي ترد من الكثير من الدول ليس من السهل دائماً التعرف إلى نوع السلاح الذي سبب الحادثة. و إن توفرت المعلومات فقد أدرجت في التقرير الخاص بكل دولة على إنفراد.

[41] *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002* رصد 61 دولة يوجد فيها ضحايا للألغام و الذخائر غير المنفجرة و تسع دول فيها ضحايا للذخائر غير المنفجرة.

[42] هذه تضم أبخازيا، الشيشان، كوسوفو، ناغورنو كاراباخ، فلسطين، الأرض الصومالية و الصحراء الغربية. شمال العراق لم تعد يرد بشكل منفصل عن العراق.

[43] كينيا، كرغيزستان، ملاوي و النيجر سجلت ضحايا للألغام في أوائل العام 2003. كينيا و كرغيزستان أيضاً رصدتا ضحايا من قبل الذخائر غير المنفجرة في العام 2002.

مقارنة *بتقرير المرصد العالمي للألغام للسنة الماضية*، هناك ثماني دول جديدة بلغت عن ضحايا للألغام: روسيا البيضاء، الصين، إندونيزيا، ملاوي، النيجر، كوريا الشمالية، تونس و زامبيا. هناك أربعة دول أيضاً بلغت عن ضحايا في السابق؛ و لكن ليس خلال فترة هذا التقرير، أرمينيا، بنغلاديش، كوبا و بولندا.

بالإضافة إلىالدول التي بلغت عن ضحايا الألغام، سجل المرصد العالمي للألغام دولاً مع ضحايا جدد في العامين 2002-2003 و التي نتجت عن الذخائر غير المنفجرة المتبقية من النزاعات السابقة: جمهورية كونغو، جمهورية التشيك، ال سلفادور، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، نيجيريا، بولندا و سلوفاكيا.

حجم المشكلة

لايمكن الجزم بكل يقين إلا أن هناك بين 15,000 و 20,000 ضحية جديدة للألغام كل سنة. لقد تم إحراز تقدم ملحوظ منذ دخول معاهدة حظر الألغام حيز النفاذ، رغم ذلك استمرت الألغام الأرضية في تحصيل الكثير من الضحايا الجدد في العديد من الدول. استناداً إلى المعلومات التي جمعت *لتقرير المرصد العالمي للألغام 2003* واضح أن؛

- الألغام الأرضية ما زالت تشكل خطراً كبيراً، مستديماً و غير مميزاً؛
- المدييينين يمثلون الغالبية العظمى من الضحايا الجدد للألغام؛ فقط 15% من الضحايا الذين يتم التقرير عنهم من أفراد القوات المسحلة في العام 2002؛
- ليست الدول الموبوءة بالألغام وحدها التي تعاني مشكلة الألغام الأرضية؛ مواطني 39 دولة (من بينها 15 دولة خالية من الألغام) قتلوا أو جرحوا بالألغام بينما كانوا خارج دولهم.

بين العامين 2002-2003 كما مبين في الجدول، حوادث الألغام مازالت تطرأ في كل منطقة من العالم: 20 دولة في منطقة دون الصحراء الأفريقية، 15 في دول آسيا الباسيفيكية، في 15 دولة أوروبية و آسيا الوسطى، في عشر دول في الشرق الاوسط و شمال أفريقيا و خمس دول في الأمريكتين. صحيح أن النزاعات الجارية تسبب مشاكل كبيرة في بعض هذه الدول، إلا أن المرصد العالمي للألغام وجد أن 41 دولة بين الدول الـ 65 التي عانت من عدد جديد لضحايا الألغام في العامين 2002 – 2003 لم تجر فيها أي عمليات قتالية فعلية خلال فترة هذا التقرير. و في العديد من الحالات يكون النزاع قد إنتهى منذ عقد أو أكثر من الزمن. في سبع من ثمان دول أضيفت إلى القائمة يعود السبب إلى تحصيل ضحايا جدد للألغام و ليس لإنفجار نزاع مسلح جديد أو استمرار نزاع موجود.

العديد من الدول الموبوءة بالألغام ليست في القائمة التي تضم الضحايا الجدد. بالتالي من المحتمل أن تكون هناك حوادث للألغام في بعض هذه الدول؛ إلا أن نقص الأدلة القاطعة يحول دون التأكيد على وجود ضحايا جدد.

في العامين 2002-2003 بلغت الدول التالية عن مواطنين لها قتلوا أو أصيبوا بالألغام/الذخائر غير المنفجرة خلال قيامهم بمهامهم العسكرية أو عمليات إزالة الألغام، عمليات حفظ السلام، أو أية نشاطات أخرى في الخارج: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، استراليا، البوسنة و الهرسك، بوروندي، كمبوديا، كندا، كرواتيا، الدانمارك، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، الهند، العراق، إيطاليا، كازخستان، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، هولندا، نيوزيلاند، النرويج، باكستان، بيرو، بولندا، رومانيا، روسيا، صربيا و الجبل الأسود، الصومال، جنوب أفريقيا، سويسرا، سوريا، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية و زيمبابوي.

في العام 2002 و النصف الأول من العام 2003، حوادث الألغام طرأت خلال عمليات إزالة الألأغام أو خلال برامج التدريب مسببة ضحايا بين العاملين في إزالة الألغام و الجنود في أبخازيا، أفغنستان، اذيربايجان، روسيا البيضاء، كمبوديا، كلومبيا، كرواتيا، جمهورية كونغو الديموقراطية، جورجيا، الهند، إندونيزيا، العراق، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لبنان، موزمبيق، نيكاراغوا، البيرو، الفلبين، روسيا (الشيشان)، سلوفينيا، سريلانكا، تايلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، فييتنام و اليمن. كما وردت بعض الإفادات غير المؤكدة عن وجود ضحايا خلال عمليات إزالة الألغام في دول أخرى.

جمع البينات عن ضحيا الألغام

سجل المرصد العالمي للألغام أكثر من 11,700 ضحية جديدة للألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة خلال العام 2002[44]. و هو يضم على الأقل 2,649 طفلاً (23%) و 192 إمرأة (2%)[45]. أقل من 15% من

[44] سجل المرصد العالمي للألغام 9,405 ضحية جديدة للألغام/ الذخائر غير المنفجرة في العام 2001، بما فيه التعدادات التي تم مراجعتها و تلقيها من مختلف المصادر خلال فترة البحث لتقرير هذه السنة. الرقم الكبير للحوادث المبلغ عنها في العام 2002 يمكن عزوه إلى التحسن في جمع البيانات في العديد من الدول الموبوءة بالألغام، بدلاً من الإرتفاع الفعلي في الضحايا. من الملاحظ أن الرقم المبلغ عنه عن ضحايا الألغام في الشيشان للعام 2002 هو 5,695، مقارنة بـ 2140 ضحية في العام 2001، إلا أنه لا توجد هناك أدلة بأن عدد حوادث الألغام أو الضحايا إرتفعت بشكل كارثي خلال العام 2002. سابقاً لم تتوفر أي بيانات رسمية عن الضحايا في الشيشان. أرقام العام 2002 وردت عن تقرير وزارة الصحة الشيشانية.

الضحايا التي تم التبليغ عنها من أفراد القوات المسلحة. كما أنه من الضروري التذكر، أن الرقم 11,700 هو الرقم *المبلغ* عنه و الذي لا يضم العديد من الضحايا التي لم يتم التبليغ عنها، مثل المدنيين الأبرياء الذين يقتلوا أو يجرحوا في المناطق النائية و البعيدة عن أي نوع من المساعدة و المواصلات.

من الصعب الحصول على بيانات متكاملة حول ضحايا الألغام/ الذخائر المتفجرة، خاصة في الدول التي مازالت ترزح تحت ثقل النزاعات الجارية، أو تعاني من مشكلة حقول الألغام في المناطق النائية أو شحة الموارد اللازمة للإشراف على الخدمات الطبية العامة. مصادر البيانات التي استخدمت من أجل إحصاء الضحايا الجدد ورد من قاعدة البينات الرسمية، السجلات الحكومية، سجلات المستشفيات، تقرير وسائل الإعلام، الاستطلاعات، التقييم و المقابلات.

إنفضت نسبة الضحايا المبلغ عنهم في العام 2002 مقارنة بالعام 2001 في معظم الدول الموبوءة بالألغام. بينما لوحظ أنه في المناطق التي رصد فيها إرتفاع لعدد الضحايا في العام 2002 يرجع بشكل عام إلى تنقل المواطنين ضمن حدود البلد الواحد (كمبوديا) أو بسبب نشوب نزاع جديد أو توسعه (الهند و فلسطين). في الدول الأخرى الموبوءة بالألغام، يعود الإرتفاع إلى التحسن في عملية جمع البيانات: بورما، تشاد، غينيا-بيساو، إيران، العراق، الاردن، كوريا الجنوبية، باسكتان و تايلاند. في الشيشان و كلومبيا، كلا العاملين لعبا دوراً مهماً في رفع أرقام الضحايا.

في العديد من الدول الموبوءة بالألغام جمعت و خزنت بيانات حوادث الألغام و الضحايا عن طريق استخدام نظام إدارة معلومات قضايا الألغام IMSMA أو غيرها من أنظمة قاعدة البينات المشابهة. بين الدول الـ 65 و المناطق السبع التي بلغت عن الضحايا الجديدة بين العامين 2002 – 2003، فقط 25 دولة و أربع مناطق قدمت تقاريرها مستخدمةً الـ IMSMA أو غيرها من برامج قواعد البيانات أو سجل بيانات الإصابات. بين هذه فقط 18 دولة و منطقتين قدمت للمرصد العالمي للألغام معلومات كاملة خلال السنة. لكن لا بد من الإعتراف أنه حتى بوجود نظام فاعل لجمع البيانات ما زال يتعقد أنه لا يتم التبليغ عن كافة ضحايا الألغام. IMSMA لديه ميزة تسجيل بيانات الضحايا؛ مع ذلك نقص الموارد الإنسانية و المالية تعرقل في بعض الاحيان من استخدام هذه الميزة بفعالية أكثر. القسم المختص بجمع البيانات المتعلقة بالضحايا هي مراكز قضايا الألغام، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اليونيسف و عدد من المنظمات غير الحكومة.

رغم إقرار المرصد العالمي للألغام أنه في بعض الحالات الأرقام التي تم التبليغ عنها غير كاملة و أقل مما هي عليه في الحقيقة، فيما يلي نماذج النتائج للعام 2002 من دول و مناطق أنشئت فيها قاعدة بيانات:

- في أفغانستان سجلت 1,286 ضحية إنخفاضاً عن الـ 1,445 ضحية المسجلة في العام 2001. مع ذلك ما زال التقدير أن عدد الضحايا شهرياً حوالي 150 ضحية جديدة؛
- كمبوديا سجلت 834 ضحية إرتفاعاً عن 829 ضحية للعام 2001؛
- كلومبيا تمت الإفادة عن 530 ضحية إرتفاع بـ 145 % عن 216 ضحية للعام 2001؛
- ☐ العراق 457 ضحية سجلت في المحافظات الشمالية إرتفاع عن 360 في العام 2001؛

[45] الارقام التي وردت عن ضحايا الألغام التي نساء و أطفالاً يجب أن ينظر إليها كحد أدنى؛ ففي العديد من الحالات هذا النوع من التفاصيل لم يمكن متاحاً للمرصد العالمي للألغام.

- أنغولا سجلت 287 ضحية نزولاً عن 673 ضحية للعام 2001، مع ذلك، مصادر المنظمات غير الحكومية و الأمم المتحدة أفادت عن إرتفاع حاد في حوادث الألغام؛
- سريلانكا سجلت 142 ضحية و هو إنخفاض عن 207 لي العام 2001 رغم أن البينات التي جمعت غير كاملة؛
- باكستان سجلت 111 ضحية إرتفاعاً عن 92 ضحية في العام 2001؛
- لاوس سجلت 99 ضحية نزولاً عن 122 في العام 2001، مع ذلك فإنه غير واضح ما إذا كان الإنخفاض يعزى إلى قلة الحوادث أو إلى إنخفاض القدرة في جمع البينات؛
- اريتريا سجلت 78 ضحية في منطقة الأمن المؤقتة هو إنخفاض عن الـ 154 ضحية في العام 2001؛
- البوسنة والهرسك سجلت 72 ضحية نزولاً عن الـ 87 في العام 2001؛
- أثيوبيا تم التبليغ عن 67 ضحية نزولاً عن 71 ضحية في العام 2001 (البيانات المتوفرة فقط لمنطقتي تيغاري و آفار)؛
- السنغال تم التبليغ عن 54 ضحية، و هو نفس الرقم في العام 2001؛
- موزمبيق سجلت 47 ضحية إنخفاضاً عن الـ 80 ضحية للعام 2001؛
- لبنان تمت الإفادة عن 42 ضحية للألغام نزولاً عن 85 في العام 2001؛
- كوسوفو سجلت 15 ضحية نزولاً عن الـ 22 ضحية في العام 2001؛
- كرواتيا سجلت 29 ضحية نزولاً عن 30 للعام 2001؛
- نيكاراغوا 15 ضحية نزولاً عن 19 في العام 2001؛
- ناغورنو كاراباخ سجلت 15 ضحية نزولاً عن 18 ضحية في العام 2001؛
- ألبانيا سجلت 7 ضحايا نزولاً عن 8 في العام 2001؛
- مقدونيا سجلت أربع ضحايا نزولاً عن 38 في العام 2001؛

في دول أخرى موبوءة بالألغام البيانات المحدودة عن ضحايا الألغام و الذخائر غير المنفجرة جمعت من الوزارات و الهيئات الحكومية، الوكالات الدولية و المنظمات غير الحكومية، المستشفيات، وسائل الإعلام، و في بعض الحالات، من قاعدة البيانات التي أنشئت من قبل حملات المحلية لحظر الألغام الأرضية. في بعض الحالات البيانات المتوفرة بين أرقام أصغر بكثير من الأرقام الفعلية المقدرة للقتلى أو الجرحى من الألغام الأرضية سنوياً. فعلى سبيل المثال في بورما التقديرات السابقة كانت تصل إلى 1,500 ضحية في السنة. في الشيشان وزارة الصحة أصدرت بيانات متعلقة بضحايا الألغام لأول مرة، مبلغة عن أرقام جديدة لضحايا الألغام و الذخائر غير المنفجرة تتجاوز بكثير الأرقام التي توفرت في السابق.

- الشيشان، تم التبليغ عن 5,695 ضحية للألغام و الذخائر غير المنفجرة صعوداً عن 2,140 في العام 2001؛
- الهند تم التبليغ عن 523 ضحية و هو إرتفاع عن 332 في العام 2001؛
- تشاد تم التبليغ عن 200 ضحية و هو إرتفاع عن الضحايا العشر التي سجلت في IMSMA في العام 2001؛
- النيبال تم التبليغ عن 177 ضحية للألغام و المعدات يدوية الصنع من بين المدنيين، بينهم 46 طفلاً؛
- في فييتنام تم التبليغ عن 166 ضحية نزولاً عن الـ 237 في العام 2001، رغم ذلك تعتقد التقديرات أن 1110 شخصاً يقتلون و 1,882 يجرحون سنوياً "في المعدل"؛
- في بوروندي تم التبليغ عن 114 ضحية بين المدنيين نزولاً عن 116 في العام 2001؛
- في بورما (ميانمار) تم التبليغ عن 114 ضحية صعوداً عن 57 في العام 2001؛
- جورجيا تم التبليغ عن 70 ضحية نزولاً عن 98 ضحية في العام 2001؛
- السودان تم التبليغ عن 68 ضحية من قبل مصادر معلومات محدودة؛
- فلسطين تم التبليغ عن 57 ضحية أرتفاعاً عن 20 ضحية للعام 2001؛
- الصومال تم التبليغ عن 53 من قبل مصادر معلومات محدودة؛

- تركيا تم التبليغ عن 40 ضحية نزولاً عن 58 ضحية في العام 2001؛
- تايلاند تم التبليغ عن 36 ضحية إرتفاعاً عن 24 في العام 2001؛
- غينيا-بيساو تم التبليغ عن 33 ضحية إرتفاعاً عن 8 في العام 2001؛
- إيران تم التبليغ عن 32 ضحية مدنية صعوداً عن 18 مدني في العام 2001؛
- جمهورية كونغو الديموقراطية تم التبليغ عن 32 ضحية نزولاً عن 135 ضحية في العام 2001؛
- اليمن تم التبليغ عن 22 ضحية إرتفاعاً عن 21 ضحية في العام 2001؛
- ناميبيا تم التبليغ عن 19 ضحية نزولاً عن 50 ضحية في العام 2001؛
- الأردن تم التبليغ عن 15 ضحية إرتفاعاً عن 8 في العام 2001؛
- جمهورية كوريا تم التبليغ عن 15 ضحية إرتفاعاً عن أربع في العام 2001؛
- طاجكستان، تم التبليغ عن تشع ضحايا نزولاً عن 29 ضحية في العام 2001؛
- أوغندا تم التبليغ عن سبع ضحايا نزولاً عن 32 ضحية للعام 2001؛
- صربيا و الجبل الأسود تم التبليغ عن 5 ضحايا نزولاً عن 32 في العام 2001.

ما زالت ترد بعد البلاغات عن تحصيل ضحايا جدد في العام 2003. فعلى سبيل المثال في أفغانستان تم التبليغ عن 412 ضحية جديدة حتى30 يونيو/حزيران؛ البوسنة و الهرسك 27 ضحية جديدة إلى 9 مايو/آيار؛ في كمبوديا 371 ضحية جديدة حتى نهاية مايو/آيار و في سريلانكا تم التبليغ عن 12 ضحية جديدة في يناير/كانون الثاني. في العراق إرتفعت نسبة ضحايا الألغام و الذخائر غير المنفجرة بحكم عمليات القتال. خلال فترة شهري مارس/آذار و أبريل/نيسان إرتفع عدد ضحايا الألغام و الذخائر غير المنفجرة الذين تم التبليغ عنهم إلى 90% في الشمال مقارنة بنفس الفترة الزمنية في العام 2002. في العام 2003 حتى شهر مايو/آيار سجلت 493 ضحية جديدة للألغام/ الذخائر غير المنفجرة في المناطق الشمالية.

الاستجابة لاحتياجات الناجين من الألغام

حادثة الألغام الأرضية يمكن أن تسبب العديد من الإصابات للفرد مثل فقدان الأطراف، أجزاء من البطن، إصابات الصدر أو العمود الفقري، فقدان البصر، فقدان السمع، إضافة إلى المشاكل غير المرئية؛ كالصدمة النفسية التي لا تقتصر على فرد المصاب في الحادثة بل تتجاوز إلى أسرة المقتولين و المصابين.

اللجنة الدائمة لمساعدة ضحايا الألغام و إعادة الدمج الاجتماعية-الاقتصادية تشجع إتباع طريقة متكاملة لمساعدة ضحايا الألغام و التي تعتمد على التحديد ثلاثي الأبعاد لضحية الألغام الأرضية. بالتالي تعريف "ضحية الألغام" يضم الفرد المتضرر بشكل مباشر، أسرته و المجتمعات المتأثرة بالألغام. بالتالي ينظر إلى عملية مساعدة الضحايا على أنها إطار واسع من النشاطات التي تنفع الأفراد، الأسر و المجتمعات.

بالتالي في *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003* مصطلح *مساعدة الناجون* تستخدم للتعبير عن النشاطات التي تستهدف المتضررين المباشرين من حوادث الألغام الأرضية. و عليه مصطلح *الناجي* قصد استخدامه للتأكيد على هذا الفارق.

معاهدة حظر الألغام تطلب في فقرتها الثالثة من المادة السادسة أن "كل دولة يسمح لها وضعها بأن تقدم المساعدة للعناية و إعادة التأهيل و أيضاً لإعادة الدمج الإجتماعي و الإقتصادي لضحايا الألغام يجب أن تفعل ذلك...". في العديد من الدول الموبوءة بالألغام المساعدة المتوفرة للإستجابة إلى إحتياجات الناجين من الألغام غير مناسبة تماماً و بالتالي يظهر دوماً أنه لا بد من وجود مساعدة خارجية من أجل تقديم العناية و إعادة تأهيل الناجين من الألغام.

عدد الناجين من الألغام/الذخائر غير المنفجرة الذين يحتاجون للمساعدة كل سنة في تزايد مستمر. الرقم الفعلي للناجين في العالم غير معلوم، رغم أن التقديرات السابقة تقول أنه يمكن أن يكون أكثر من 300,000. من خلال برامج إستطلاع آثار الألغام و الجمع المتصاعد للبيانات توفرت العديد من المعلومات.

فعلى سبيل المثال في أفغانستان قاعدة البيانات الآن تضم معلومات عن 5,405 شخص جرح في حوادث للألغام منذ العام 1998، في البوسنة و الهرسك قاعدة البينات سجلت 3,871 سخص جرح منذ العام 1992 و في كمبوديا قاعدة البيانات سجلت 38,875 شخص جرح منذ العام 1979.

بالإضافة إلى الضحايا الجدد الذي تم تسجيلهم بين العامين 2002-2003 رصد المرصد العالمي للألغام 42 دولة مع حالات سميت حسب المصطلح الطبي "مخلفات الأعباء السابقة" من ضحايا الألغام من الأعوام السابقة، بعبارة أخرى ضحايا من السنوات الماضية و الذين مازالوا يحتاجون إلى مساعدة. بالتالي تقريباً ثلثي دول العالم – 124 دولة بما فيها الدول التي جرح مواطنيها في الخارج – متأثرة بشكل أو بآخر بالألغام الأرضية أو الذخائر غير المنفجرة و قضية الناجين من الألغام.

الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية لم تضع أي إطار زمني لمساعدة الضحايا، كما فعلت مع برامج إزالة الألغام و تدميرها. لأن إحتياجات الناجين من الألغام تتسم بطابع الإستدامة و في العديد من الحالات قد تدوم طيلة العمر. الناجي من الألغام الأرضية يحتاج إلى خدمات إعادة التأهيل الطبية، و الخدمات التي تساعد على إعادة دمجه الإجتماعي-الإقتصادي و التوازن النفسي. من بترت أطرافهم؛ يعانون من استهلاك الأطراف الصناعية و صيانتها و استبدالها. كما قد تظهر المشاكل الصحية إلى السطح بعد الحادث الأصلي بسنوات عديدة. على نفس الشاكلة موضوع إعادة الدمج الاجتماعي-الاقتصادي الذي قد لا تكون نتائجه مستديمة أو سهلة التحقيق. فبرامج التدريب المهني و غيرها من المناهج المتبعة لتسهيل إعادة الدمج الاقتصادي تكافح من أجل النجاح في اقتصاديات الدول التي تنتشر فيها البطالة بين عامة السكان.

و من أجل ضمان استدامة برامج المساعدة، يجب أن ينظر إليها كجزء من نظام الصحة الوطنية و الخدمات الاجتماعية. و في إطار هذه الأنظمة الرئيسية لا بد من إدراج العناية بشكل فعلي للتأكد أن الناجين من الألغام و غيرهم من المعاقين ينالون نفس الفرص في الحياة – العناية الصحية، الخدمات الاجتماعية، دخل دائم للمعيشة، التعليم و المشاركة في المجتمعات – و في أي قطاع آخر من المجتمع. الهدف الأعظم في برامج مساعدة الناجين يجب أن أن تكون إعادة التأهيل التام للناجين من الألغام و إعادة دمجهم في مجتمعاتهم. تقديم الموارد اللازمة لدعم البرامج التي تستجيب لإحتياجات الناجين من الألغام الأرضية هو في الواقع مساعدة لبناء البنية التحتية التي سيستفيد منها كل الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة في الدول الموبوءة بالألغام.

قدرات الدول المتأثرة بالألغام في تقديم المساعدة لضحايا الألغام الأرضية

الفاعلون الرئيسيون في برامج مساعدة الناجين من الألغام إتفقوا بشكل عام على أن برامج المساعدة يجب أن تضم المكونات التالية[46]:

- عناية ما قبل المستشفى (الاسعافات الأولية و معاملة الجروح).
- العناية في المستشفى (العناية الطبية، العمليات، ضبط الآلام).
- إعادة التأهيل (العلاج الفيزيائي، الأطراف الصناعية، و المعدات المساعدة، الدعم النفسي).
- ☐ إعادة الدمج الاجتماعي و الاقتصادي (جمعيات المعاقين، التدريب في المهارات و التدريب المهني، المشاريع المدرة للدخل، الرياضة).
- سياسات و ممارسات متعلقة بالإعاقة (تعليم و توعية المجتمع و قوانين الإعاقة و العجز).
- ☐ الأشراف على الرعاية الصحية و الاجتماعية و البحث عن الطاقات الكامنة (جمع البيانات، معالجتها، تحليلها، و تقديم التقارير عنها).

[46] للمزيد من المعلومات إنظر مجموعة عمل الحملية الدولية لحرظ الألغام في برامج مساعدة الناجين، ***دليل العناية و إعادة تأهيل الناجين***؛ أنظر أيضاً ***تقديم المساعدة للناجين من الألغام؛ مجموعة من الخطوط العامة، أفضل الممارسات و الأساليب***، جمعت من قبل رؤساء اللجنة الدائمة لمساعدة الناجين، إعادة الدمج الإجتماعي الإقتصادي و التوعية بمخاطر الألغام، مايو/ آيار 2001.

التحليل التفصيلي لمجهود الدول و قدراتها على الاستجابة لاحتياجات الناجين من الألغام و المعاقين بشكل عام، خارج مجال بحث هذا التقرير.[47] لكن إستناداً إلى التحليل الكمي البحت للمعلومات المتوفرة في *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003*، ظهر أن لدى الكثير من الدول تسهيلات للإستجابة لبعض احتياجات الناجين من الألغام. مع ذلك تبين للمرصد العالمي للألغام أنه في 48 دولة موبوءة بالألغام و مع بعدد جديد من الضحايا في العام 2002 كان جانب أو أكثر من جوانب مساعدة الناجين من الألغام غير متوفر أو ملائم لإحتياجاتهم. نفس الحالة تنطبق على المناطق السبع الموبوءة بالألغام و التي تقدم المرصد العالمي للألغام تقارير عنها. و حتى عند توفر هذه الخدمات فتكون بعيدة جداً على الأغلب عن المناطق الموبوءة بالألغام، و بتالي في غير متناول أيدي معظم الناجين، أو مرتفعة الكلفة بحيث لا يستطيع الناجون الحصول عليها، أو بفعل الاجراءات البيوروقراطية اللامنطقية لفئة أو لأخرى من الخدمات.

من المعلومات التي جمعت للعامين 2002-2003 يمكن تقديم العديد من المراقبات العامة التالية

- معظم الخدمات ما تزال متمركزة في المناطق الحضرية في حين أن معظم الناجين من الألغام يتواجدون في المناطق الريفية حيث التركيز الأعظم للألغام.
- ☐ معظم الموارد ما زالت موجهة إلى إعادة التأهيل الطبي و الفيزيائي.
- إمكانية تقديم المعونة للدعم النفسي-الإجتماعي و الدمج الإقتصادي ما زال محدوداً؛
- ما زالت المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية الدولية و المحلية، وكالات الأمم المتحدة تلعب الدور الفعال في توصيل الخدمات للناجين من الألغام؛
- المنظمات غير الحكومية المحلية ينقصها التمويل لإستمرار البرامج بعد رحيل المنظمات الدولية؛
- النزاعات المستمرة و الحالة الأمنية المقلقة التي تليها تحد بشكل شديد من إمكانات الحكومات و الوكالات الدولية في بعض الدول الموبوءة بالألغام من تقديم المساعدات للناجين من الألغام الأرضية؛
- الوضع الاقتصادي للعديد من الدول الموبوءة بالألغام تعد عائقاً أمام تقديم المساعدة المناسبة للناجين من الألغام؛
- يتعرقل إعداد البرامج المستديمة التي تستجيب لإحتياجات الناجين من الألغام و غيرهم من المعاقين بسبب ممارسات بعض المانحين الذين يقدمون التمويل لفترة زمنية محدودة فقط. الحاجة تكمن في الإلتزام بتقديم التمويل طويل الأمد من أجل ضمان الإستدامة و بناء الكفاءات المحلية للإستمرار في البرامج؛
- ☐ من بين التطورات الإيجابية المزيد من الدول الموبوءة بالألغام إتخذت أو بدأت تتخذ الآن الخطوات اللازمة لإعداد خطة عمل من أجل الإستجابة لإحتياجات الناجين من الألغام، و بشكل أعم من أجل تحسين خدمات إعاد التأهيل لكل المعاقين.

الإسعافات و العناية الطبية المستمرة

خلال العام 2002 و في النصف الأول من العام 2003 سجلت على الأقل 1,491 ضحية للألغام في سجل المستشفيات، من بينهم 364 ضحية في أفريقيا، 21 في الأمريكتين، 954 في آسيا الباسيفيكية، 17 في أوروبا/آسيا الوسطى و 135 في الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا.

- في ألبانيا البنية التحتية الصحية في المناطق الموبوءة بالألغام لا تلائم علاج و إعادة تأهيل الناجين من الألغام.
- في أنغولا أقل من 30 % من السكان في متناول أيديهم الخدمات الصحية و القليل من الخدمات متاحة للناجين من الألغام و غيرها من المعاقين.
- ☐ في العراق بعض المرافق الصحية تفتقر إلى المياه الجارية و للتيار الكهربائي الدائم، المعدات لم تصان بالطريقة المطلوبة و هناك عجز في العاملين الصحيين المدربين و ذي الخبرات.

[47] للمزيد من المعلومات حول هذا المجال المهم جمعت من قبل منظمة المعاقين الدولية في *مساعدة ضحايا الألغام : تقرير العالم 2002* و الذي يعالج سلسة واسعة من المؤشرات من أجل تحديد قدرة الدولة في الإستجابة لإحتياجات المعاقين، بما في ذلك الناجين من الألغام الأرضية.

- في النيبال أعلنت ثلاثة من بين ثمانية مستشفيات تقدم المساعدة للضحايا الألغام و المعدات المتفجرة يدوية الصنع أنها تعاني من مشاكل لتقديم العناية الصحية نتيجة القيود المالية.

☐ في اليمن 132 ناج من الألغام تلقى مختلف أنواع المساعدة الطبية من البرامج التي نظمتها الحكومة.

إعادة التأهيل الفيزيائي

خلال العامين 2002 و 2003 رصد المرصد العالمي للألغام إجمالي 128,348 مريض أو شخص يدخل ضمن في إطار خدمة إعادة التأهيل، بما فيهم على الأقل 15,994 من الناجين من الألغام. هذه تضم 34,647 مركز خدمات في أفريقيا، منها على الأقل 1,994 للناجين؛ 320 في الأمريكتين، منها 280 على الأقل للناجين؛ في آسيا-الباسيفيك 52,000 مركز، منها 9,619 على الأقل للناجين؛ في أوروبا و آسيا الوسطى 37,815 خدمة، منها 3,423 على الأقل للناجين؛ و 3,566 خدمة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، منها 678 على الأقل للناجين.

- في أنغولا وزارة الصحة تعمل على إعداد سياسة وطنية لإعادة التأهيل الفيزيائية.
- في كوسوفو عينت وزارة الصحة موظفاً للطب الفيزيائي و إعادة التأهيل من أجل تعزيز قسم إعادة التأهيل.
- في الأرض الصومالية برنامج إستطلاع آثار الألغام وجد أن من بين 184 ناج من الألغام، معظمهم تلقى العناية الطبية الطارئة و لكن القليل منهم تلقى إعادة التأهيل.
- في سوريا الخدمات الاسعافية و إعادة التأهيل ستحسن في المنطقة الموبوءة بالألغام من خلال إفتتاح مركز الإجتماعي لإعادة التأهيل، مركز للعلاج الفيزيائي، و بناء 120 سرير للمستشفى.

الأطراف الصناعية/ الأعضاء البديلة/الأجهزة المساعدة

في العام 2002 إنتجت مراكز اللجنة الدولية للصليب الأحمر للأطراف الصناعية و الأعضاء البديلة 16,921 طرفاً صناعياً (من بينها 10,098 للناجين من الألغام)، 13,356 الأعضاء البديلة (من بينهم 101 للناجين من الألغام)، 17,052 زوج من العكازات و 1,598 من الكراسي المتحركة[48]. و بناء على البيانات التي جمعها المرصد العالمي للألغام، المنظمات غير الحكومية و غيرها من الوكالات العاملة في الدول الموبوءة بالألغام أيضاً إنتجت أو وزعت على الأقل 20,651 طرفاً صناعياً، 9480 عضواً بديلاً، 13,705 عكازاً، و 3,019 كرسياً متحركاً، 25,206 جهازاً مساعداً و مختلف المكونات، و أصلحت 975 طرفاً صناعيا؛ على الأقل 5,727 جهازاً كان من نصيب الناجين من الألغام.

- في الجزائر في مركز بن أكنون الأطراف الصناعية و الأعضاء البديلة بدأت خطوط الإنتاج و مساعدة 61 ناج من الألغام خلال السنة، كان معظمهم من الصحراء الغربية.
- في الشيشان مركز غروزني للأطراف الصناعية و الأعضاء البديلة بدأ خطوط الإنتاج.
- في اثيوبيا تم إعداد وحدة العلاج الفيزيائي و توسيع قسم التعليم على المشي و تحسين نوع الخدمات المقدمة في مركز ديسي لتقويم العظام.
- في جمهورية كونغو الديموقراطية اللجنة الدولية للصليب الأحمر دشنت مشروعاً لإعادة تأهيل المبتورة أطرافهم في مركز للأطراف الصناعية حديث الترميم في سونغريم.
- في الهند المدنيين الناجين من الألغام و الذي يعيشون في القرى الحدودية البعيدة ليس في متناولهم أي خدمات لإعادة التأهيل؛ مع ذلك أشارت الحكومة دعمها لبرامج إعادة تأهيل الناجين بما في ذلك إعادة دمجهم الإجتماعي الإقتصادي.

☐ في جورجيا مركز تبليسي لتقويم العظام كان لديه على قائمة الإنتظار 458 من المبتورة أطرافهم و الذين يتنظرون دورهم للخدمات كما كان مبين في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2002.

[48] برامج إعادة التأهيل للجنة الدولية للصليب الأحمر، "التقرير السنوي 2002"، جنيف، يونيو/ حزيران 2003.

- في ناميبيا ورشة عمل روندو للأطراف الصناعية و الأعضاء البديلة الذي تم ترميمه من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر باشر عمله.

الدعم النفسي-الإجتماعي

سجل المرصد العالمي للألغام أن 10,965 شخص يتلقى دعماً نفسياً-إجتماعياً، من بينهم على الأقل 3,074 من الناجين من الألغام. في أفريقيا 3,618 متلق مساعدة منهم على الأقل 1,152 ناجٍ؛ في الأمريكتين 183منهم على الأقل 60 ناجٍ؛ في آسيا-الباسيفيك 833 منهم على الأقل 522 ناج؛ و في أوروبا و آسيا الوسطى 5,904، منهم على الأقل 1,127 ناج؛ في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا 427، على الأقل 213 ناج.

- تم إنشاء جمعية جديدة في البيرو تسمى جمعية الضحايا و الناجين من الألغام الأرضية.

☐ في روسيا فريق سان بطرسبرغ شارك في أول كأس للعالم للمعاقين في مبارة هوكي في هلسنكي؛ سبع ناجين من الألغام كانوا في الفريق.

التدريب المهني و الدمج الاقتصادي

سجل المرصد العالمي للألغام 1,975 شخص شارك في التدريب و/أو الدمج الإجتماعي، بما فيهم على الأقل 824 ناج من الألغام. و هذه العملية تضم 541 في أفريقيا، منهم على الأقل 417 ناجٍ؛ 244 في الأمريكتين منهم على الأقل 154 ناجٍ؛ 778 في آسيا-الباسيفيك منهم على الأقل 150 ناج؛ 313 في أوروبا و آسيا الوسطى منهم على الأقل 99 ناج؛ و 99 في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا منهم على الأقل 4 من الناجين من الألغام.

رغم أن الكثير من الناجين من الألغام و الفاعلين في برامج مساعدة الناجين من الألغام ينظر إلى التدريب المهني كفرص للتوظيف و إعادة الدمج الإجتماعي و بأنها من أهم القضايا، إلا أن الأدلة تشير إلى أن التقدم المحرز في هذا الإطار ضئيل جداً.

- في البوسنة و الهرسك نفذ إستبيان على حوالي 1,200 ناج من الألغام كشف أن 31% من المستجيبين على الإستطلاع يعتبرون أن مشكلة البطالة و إعادة الدمج الإقتصادي من أكثر الأمور المقلقة.
- في جمهورية كونغو الديموقراطية تم إنشاء صندوق إجتماعي للناجين من الألغام على المستوى الرئاسي.
- في لبنان أفادت التقارير إلى أن المزيد من الإهتمام يجب أن يوجه للتوظيف و نشاطات إعادة الدمج الإقتصادي.
- في نيكاراغوا الحكومة نادت لبذل المزيد من الجهود لإعادة الدمج الإقتصادي-الإجتماعي لمساعدة الناجين من الألغام.
- في سريلانكا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة المعاقين بدأ في جافنا من أجل تشجيع إعادة الدمج الإجتماعي-الإقتصادي للناجين للألغام و غيرها من الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات.
- في فييتنام 60% من الناجين في قانغ تري لديهم "بطاقات الفقر" و التي تعرفهم كأفراد يعيشون دون خط الفقر الوطني.

بناء القدرات

تلقى على الأقل 4,256 جراح، ممرض، مقدمي الإسعافات الأولية، فنيي الأعضاء الصناعية و تقويم الأطراف تدريباً في العام 2002. منهم 3,186 من مقدمي المساعدة الطبية المحليين في أفريقيا، 16 في الأمريكتين، 932 في آسيا الباسيفيك، 122 في أوروبا و آسيا الوسطى، و عدد غير معلوم في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

- في أريتريا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة المعاقين يعمل مع الحكومة من أجل بناء الكفاءات الوطنية لتقديم المساعدة المناسبة للناجين من الألغام.

☐ في الأردن تم تنظيم ورشة عمل لجراحة الأطراف – البتر – للجراحين من وزارة الصحة و مركز حسين الصحي.

حقوق المعاقين

برامج مساعدة الناجين من الألغام، مثل كل أنواع برامج مساعدة الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات، أكثر من مجرد قضية المساعدة الطبية و إعادة تأهيل؛ إنها أيضاً قضية إنسانية. حتى يتم الإعتراف بذلك سيستمر المعاقين من مواجهة عرقلات كبيرة لا سيما في عملية الدمج الإجتماعي-الإقتصادي.

- في أفغانستان الحكومة الإنتقالية الإسلامية أسست اللجنة الوطنية للمعاقين، و التي ستعمل على وضع مسودة متكاملة لقانون حقوق الأشخاص بمختلف الإعاقات.
- في البوسنة و الهرسك "ستراتيجية التنمية للبوسنة والهرسك: سياسة التخفيف من الفقر و الحماية الإجتماعية للأشخاص مع الإعاقات" تتضمن مقترح مشروع لحماية المعاقين دون التمييز بين مختلف أسباب الإعاقة.
- في كرواتيا تبنى البرلمان قراراً يوافق على الستراتيجية الوطنية الجديدة التي تهدف إلى التحسين من مستوى معيشة المعاقين، دون التمييز بين مختلف أسباب الإعاقة.

جمع البيانات

في تقارير الدول الموبوءة بالألغام في هذا *التقرير للمرصد العالمي للألغام للعام 2003*، المعلومات التي قدمت حول التسهيلات المختلفة (المراكز التي تقدم المساعدات الصحية) تم تصنيفها من بين الأجهزة التي تقدم المساعدة للناجين من الألغام و غيرهم من المعاقين. العديد من هذه التسهيلات طلب منها التقرير عن طبيعة المساعدة التي قدمت للأشخاص في العام 2002، و كم كان عدد الناجين من الألغام. المرصد العالمي للألغام لم يتمكن في جميع الأحوال من الحصول على المعلومات علاوة على أن بعض التسهيلات لا تمسك أي سجلات لأسباب الحوادث، لأن كل المعاقين يعالجون على قدم المساواة. بعض التسهيلات صرحت أنها لم تتمكن من تسجيل أي نوع من البيانات. رغم ذلك، و مع الإعتراف أن البيانات غير كاملة، إلا أنها تقدم بعض التصورات حيث يجب تقديم المزيد من الإهتمام لمساعدة الناجين من الألغام. و من الضروري الإعتراف أن الأرقام المعروضة في الأقسام السابقة لا تشكل العدد الإجمالي للأفراد الذين تلقوا المساعدات، لأن شخص واحد يمكن أن يكون قد تلقى المساعدة من أكثر من مركز خدمة.

- في كمبوديا نفذ تقييم خارجي لنظام المعلومات حول ضحايا الألغام و الذخائر غير المنفجرة CMVIS و التي أفادت أن النظام "فريد في العالم من حيث تغطيته و تفاصيله".
- في كلومبيا كجزء من برنامج الإستجابة المتكاملة ضد الألغام المضادة للأفراد AIMCA منظمة الدول الأمريكية لقضايا الألغام دعمت تطبيق برنامج رقابة الألغام المضادة للأفراد من أجل تسجيل و الإشراف على المعلومات التي ترد عن ضحايا و الناجين من الألغام.
- في آل سلفادور جمعية جرحى الحرب نفذت إحصاءً و الذي أفضى إلى التعرف إلى 3,700 ناج من الألغام.

التنسيق و التخطيط

بناء على نتائج الإجراءات الاستشارية لخدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام و التي نفذت بناء على طلب اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الإجتماعي-الإقتصادي، تم التوصل إلى أن عملية التنسيق و التخطيط من قبل الدول الموبوءة بالألغام تعد من الأولويات اللازمة لضمان تقديم المساعدة المناسبة للناجين من الألغام. هذا و من التطورات الإيجابية، إزداد عدد الدول الموبوءة بالألغام التي بدأت في إتخاذ التدابير الوطنية اللازمة لتطوير خطط العمل للإستجابة لإحتياجات الناجين من الألغام و بشكل أعم من أجل تحسين خدمات إعادة التأهيل لكل المعاقين.

- ☐ في ألبانيا مركز تنفيذ برامج الألغام في ألبانيا AMAE عين موظف مختص ببرامج التعليم بمخاطر الألغام و مساعدة ضحايا الألغام من أجل التنسيق في كل النشاطات و تطوير خطة عمل للإستجابة لكل إحتياجات الناجين.

- في أذيربايجان الوكالة الوطنية الإذيربايجانية لقضايا الألغام ANAMA عينت موظفاً مختصاً ببرامج مساعدة الضحايا من أجل التنسيق في برامج مجموعة عمل مساعدة الضحايا و من أجل إعداد برامج طويل الأمد لمساعدة الضحايا.
- في البوسنة و الهرسك مركز قضايا الألغام ينوي في تأسيس مجموعة عمل للتنسيق في برامج مساعدة ضحايا الألغام من أجل إعداد خطة عمل.
- في التشيلي أعلنت الحكومة أن مساعدة الناجين من الألغام ستكون جزءاً متاكلاً من عمل اللجنة الجديدة المعنية ببرامج إزالة الألغام.
- في غينيا-بساو المركز الوطني لقضايا الألغام نظم أول لقاء له من أجل إعداد خطة وطنية للعمل من أجل دعم الناجين من الألغام.
- في لاوس وزارة العمل و الرفاه الإجتماعي نفذت ثان ورشة عمل وطنية حول مساعدة ضحايا الألغام من أجل متابعة المبادرات التي أتخذت في العام 2001.
- في موزمبيق الخطة الخمسية للمعهد الوطني لإزالة الألغام (2002-2006) تؤكد دورها التنسيقي في برامج مساعدة الناجين من الألغام.
- في روندا تم وضع مسودة الخطة الوطنية لإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات الجسدية.
- في سلوفينيا صندوق الإئتمان الدولي لإزالة الألغام و مساعدة ضحايا الألغام سهلت دراسة إقليمية حول برامج مساعدة الألغام في البلقان من أجل التعرف إلى نقاط الضعف و تشجيع التعاون الإقليمي.
- في الصومال تم تعيين وزير المعاقين و إعادة التأهيل في مجلس الوزراء للحكومة الإنتقالية الجديدة.
- في السودان المكتب الوطني لقضايا الألغام وظفت عاملاً لبرامج مساعدة ضحايا الألغام من أجل المساعدة في مجال بناء القدرات و تطوير برنامج عمل لمساعدة الضحايا.
- في تايلاند تم تصميم نموذج متكامل لمساعدة ضحايا الألغام؛ مع ذلك الخطة الوطنية التي تم الإيصاء بها في نوفمبر/تشرين الثاني 2001 لم تنفذ.

☐ في زمبابوي تم تأسيس مكاتب لمساعدة ضحايا الألغام، إعادة التأهيل، إعادة الدمج و إعادة التسكين كجزء من مركز قضايا الألغام لزمبابوي.

التطورات الدولية

اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الاجتماعي-الاقتصادي (SC-VA) ترأستها كل من كلومبيا و فرنسا منذ سبتمبر/أيلول 2002. المقررين المشتركين للجنة أستراليا و كرواتيا (و التين ستترأسا اللجنة في سبتمبر/أيلول 2003). كما أقيما إجتماعين غير دوريين للجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الاجتماعي-الاقتصادي في فبراير/شباط و مايو/آيار 2003. للمزيد من المعلومات حول اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الاجتماعي-الاقتصادي، بما فيه نصوص المداخلات، متوفرة على الموقع www.gichd.ch.

في العام 2003 استمرت اللجنة الدائمة في البحث عن الوسائل العملية اللازمة لمساعدة الدول الأطراف في تنفيذ إلزاماتهم تجاه معاهدة حظر الألغام فيما يخص العناية و إعادة تأهيل الناجين من الألغام. كما أنها أكدت على ضرورة الإستماع إلى بعض خطط العمل من تجارب الدول الأطراف المعنية بالعناية و إعادة تأهيل الناجين من الألغام. اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الاجتماعي-الاقتصادي ركزت على الجوانب الأساسية لمساعدة الضحايا و التي تم تحديدها عن طريق البرنامج الاستشاري لخدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام المنفذ في العام 2002: العناية الطبية الإسعافية و المستمرة؛ إعادة التأهيل الفيزيائية/الأطراف الصناعية؛ الدعم النفسي و الإجتماعي؛ إعادة الدمج الإقتصادية؛ و القوانين، السياسات العامة و الخطط الوطنية.

15 دولة طرف عرضت - خططها، التقدم المحرز و أولويات برامج مساعدة ضحايا الألغام و المشاكل التي يواجهوها في حين تلبيقة الإحتياجات - خلال مؤتمر اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الاجتماعي-الاقتصادي للعام 2003 (أفغانستان، ألبانيا، كمبوديا، تشاد، كلومبيا، كرواتيا، جمهورية كونغو الديموقراطية، جيبوتي، آل سلفادور، ناميبيا، نيكاراغوا، روندا، السنغال، طاجكستان و زامبيا) و أيضاً تركيا كدولة غير طرف.

إحدى عشرة دولة طرف قدمت تقارير عن سياساتها و مبادراتها لدعم الدول الموبوءة بالألغام في تقديم التمويل و غيرها من المساعدة لضحايا الألغام (استراليا، النمسا، كندا، فرنسا، هنغاريا، اليابان، لوكسمبورغ، نيوزيلاند، النرويج، السويد و المملكة المتحدة). في فبراير/شباط اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الاجتماعي-الاقتصادي استضافت أربعة ناجين من الألغام من تايلاند و ناجيين من لاوس، للمشاركة في برنامج */إعلاء //صوت*. خلال إجتماعات مايو/ آيار عشرة مشاركين لبرنامج */إعلاء //أصوات* من أفغانستان، كمبوديا، الهند، النيبال و سريلانكا و لفتوا الإهتمام للمواضيع المختلفة و أجروا مداخلات ممتالية.

مجموعة العمل لمساعدة الضحايا WGVA شاركت في إجتماعات اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الاجتماعي- الاقتصادي. رئيس الجلسة (شبكة الناجين من الألغام) و منسق الباحثين الموضوعيين للمرصد العالمي للألغام قدم عرضاً في مختلف جوانب التقدم المحرز في تطبيق المادة 6 ف 3. في مايو/آيار 2003 إلتقى ممثلي مجموعة العمل لمساعدة الضحايا بالعديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأطراف الصناعية و الأعضاء البديلة من أجل إعداد ستراتيجيات و خطط خاصة لتعزيز التنسيق، التعاون و التخطيط طويل الأمد في الدول الموبوءة بالألغام. تفاصيل عمل مجموعة العمل لمساعدة الضحايا متوفرة على الموقع www.icbl.org.

الصيغة الطوعية J لتقارير الشفافية للمادة 7 و التي تم إعدادها من قبل اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الاجتماعي-الاقتصادي، تمكن الدول الأطراف من التقرير بشأن إجراءات مساعدة الضحايا، نشاطات قضايا الألغام و غيرها من الأمور. حتى 31 يوليو/تموز 2003 إجمالي 27 دولة طرف أودعت الصيغة J مع تقاريرها للشفافية للعام 2002، من بينها 11 دولة موبوءة بالألغام (ألبانيا، كمبوديا، كلومبيا، الأكوادور، ملاوي، موزمبيق، البيرو، الفلبين، طاجكستان، تايلاند و زمبابوي) و 16 دولة غير موبوءة بالألغام (استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، هولندا، نيوزيلاندا، النرويج، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا و السويد)[49]. علاوة على ذلك ثلاث دول أطراف موبوءة بالألغام (غينيا-بيساو، نيكاراغوا و اليمن) قدمت معلومات عن برامج مساعدة الضحايا و الناجين من الألغام في الصيغة I من تقاريرها للمادة 7.

بين الدول الـ 29 حيث تقدم اليونيسف دعماً لبرامج قضايا الألغام فيها 11 دولة لديها مكونات من برامج مساعدة الناجين من الألغام. اليونيسف ركزت على كيفية إتاحة دخول الناجين من الألغام و غيرهم مع مختلف أنواع الإعاقات إلى الخدمات و البرامج بدلاً من التركيز على إعداد الخدمة نفسها. إنها تدافع من أجل / و مع الناجين من الألغام و غيرهم من الأشخاص مع مختلف الإعاقات لإعلاء أصواتهم، و لتحترم حقوقهم، من أجل الإستجابة لإحتياجاتهم الأساسية و أن يكونوا قادرين على المشاركة التامة في الحياة الإجتماعية.

في ديسمبر/كانون الأول 2001 الجمعية العمومية للأمم المتحدة وافقت على تأسيس لجنة مؤقتة من أجل النظر في الإقتراحات المقدمة لتبني إفاقية لـ "تشجيع و حماية حقوق و كرامة المعاقين[50]". اللجنة المؤقتة إلتقت لأول مرة من 29 يوليو/تموز إلى 9 أغسطس/آب 2002 و المرة الاثانية من 16-27 يونيو/حزيران 2003 حيث وافقت على تأسيس مجموعة العمل من أجل إعداد و عرض مقترح نص "إتفاقية دولية شاملة و متكاملة لحماية و تشجيع حقوق و كرامة المعاقين". مجموعة العمل ستُشكل من 27 ممثل حكومة و 12 ممثل عن المنظمات غير حكومية و على وجه الخصوص منظمات المعاقين أو العاملة من أجل المعاقين.

[49] علاوة على ذلك؛ بلغاريا، جمهورية كونغو الديموقراطية، الدانمارك، جامايكا، رومانيا و روندا أودعت تقاريرها للصغية J من أجل التقرير عن القضايا المختلفة.

[50] قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة 56/ 168.

حدد موعد للقاء مجموعة العمل لمدة عشرة أيام في أوائل العام 2004 من أجل الإعداد لمقترح النص و الذي سيناقش خلال المؤتمر الثالث للجنة المؤقتة في مايو/آيار – يونيو/ حزيران 2004[51]. إضافة إلى الحكومات، مشاركي إجتماعات اللجنة المؤقتة يمثلون أيضاً المنظمات غير الحكومية، المعاهد الأكاديمية، الخبراء في مجال القانون، خبراء في الإعاقات و أشخاص مع إعاقات، بما فيهم هولاء الذين يمثلون الناجين من الألغام. عند النظر إلى الأعمال التحضيرية لمعاهدة حظر الألغام، لوحظ أن المشاركة الفعالة للمجتمعات المدنية و للمعاقين أنفسهم أسهم بشكل كبير في تحقيق التقدم المحرز إلى الآن.

تمويل قضايا الألغام

إن عملية إقتفاء آثار تمويل قضايا الألغام ما زالت صعبة رغم الزيادة في الشفافية و تحسن آليات التبليغ. فهناك تباين كبير لما يبلغ عنه الممولين و في مجال بالتحديد و لأي فترة زمنية. مع ذلك من خلال بحث المرصد العالمي للألغام يمكن إعطاء صورة عامة عن الوضع العالمي للتمويل.

كشف المرصد العالمي للألغام بأنه تم إنفاق حوالي 1,7 بليون دولار أمريكي لقضايا الألغام من العام 1992 - 2002. من ذلك الإجمالي 70% (1,2 بليون دولار) قدمت خلال السنوات الخمس الأخيرة، منذ التوقيع على معاهدة حظر الألغام تحديداً. بالنسبة للعام 2002 رصد المرصد العالمي للألغام 309 مليون دولار خصصت لتمويل قضايا الألغام قدمت من أكثر من 23 مانح[52].

ذلك يشكل إرتفاعاً ملحوظاً بمقدار 72 مليون دولار أمريكي أو 30 % عن السنة الماضية. الزيادة كانت مقبولة و على وجه الخصوص السنة الماضية، لأن المرصد العالمي للألغام أفاد أن خلال تلك السنة تمويل قضايا قد ركد لأول مرة بدلاً من أن يرتفع. كما من الضروري ملاحظة أن أكثر من نصف هذه الزيادة تمت بفضل ممول واحد، و هو اليابان، و أكثر من ثلثي هذه الزيادة خصصت لدولة واحدة و هي أفغانستان. لكن قضايا الألغام ستحتاج إلى المزيد من الزيادة في المستقبل من أجل الاستجابة لمشكلة قضايا الألغام و لتمكن دول الأطراف في المعاهدة أن تفي بموعد العشر السنوات النهائية اللازمة لإزالة الألغام.

كما كان الحال في السابق فإن المرصد العالمي للألغام لم يدرج تمويل الابحاث و تطوير تقنيات و معدات إزالة الألغام في هذه الاجماليات، بدلاً من ذلك وضعت قائمة خاصة بنفقات الأبحاث و التطوير عند توفر المعلومات عنها. و في الوقت الذي يخصص فيه الممولين جزء من تمويلهم للأبحاث و التطوير في قضايا الألغام، فقط عدد صغير من الممولين أفاد وضع ميزانية خاصة للأبحاث و التطوير في العام 2002 (بلجيكا، كندا، الاتحاد الأوروبي، النرويج، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة) مؤلفة حوالي 19,7 مليون دولار أمريكي. في الفترة بين 1992 - 2001 إجمالي نفقات الأبحاث و التطوير لقضايا الألغام شكلت 199 مليون دولار أمريكي، بينها 21 مليون دولار على الأقل في العام 2001.

إلى جانب تمويل قضايا الأبحاث و التطوير إلا أن هذه الأرقام لا تعكس إلى حد ما التمويل الفعلي لقضايا الألغام لأسباب عديدة. فقد تم إدراج التمويل المخصص لبرامج مساعدة الضحايا حيث أمكن، لكن فيما يتعلق بعدد من الممولين الرئيسين لا يمكن فصل تمويل برامج مساعدة ضحايا الألغام عن تمويلهم للبرامج غير المعنية بقضايا الألغام. و أيضاً في بعض الحالات، لا يقدم الممولين تقاريرعن قيمة مساهماتهم العينية (عكس المالية).

الأجمالي هنا لا يعكس تمويل قضايا الألغام المقدم من المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص. المرصد العالمي للألغام جمع معلومات مفصلة حول تمويل المنظمات غير الحكومية فقط في عدد محدود من الدول.

---

[51] للمزيد من المعلومات أنظر www.un.org/esa/socdev/enable/rights/ أنظر أيضاً www.rightsforall.com.

[52] في بعض الحالات لم يقدم المانحون أية تقارير عن تقويم العام 2002. فبين الدول التي بلغت عن سنواتها المالية المختلفة كانت الولايات المتحدة (أكتوبر/ تشرين الأول 2001 – سبتمبر/أيلول 2002)، اليابان (مارس/أذار 2002 – فبراير/شباط 2003)، كندا (أبريل/نيسان 2002 – مارس/آذار 2003)، المملكة المتحدة (أبريل/نيسان 2002 – أبريل/نيسان 2003) و استراليا (يوليو/تموز 2002 – يونيو/حزيران 2003).

المرصد العالمي للألغام لديه بيانات متعلقة بسبع دول و التي تشير إلى أن مساهمة المنظمات غير الحكومية تصل إلى 6,5 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في العام 2002[53].

علاوة على ذلك فإن هذا الإجمالي لم يضم مساهمات الدول الموبوءة نفسها. التالي يمثل بعض الأمثلة على ذلك: كرواتيا أفادت أنها قدمت 33,8 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في العام 2002 من الميزانية حكومية و الشركات العامة. البوسنة و الهرسك أفادت عن إنفاق حوالي 5,1 مليون دولار أمريكي. في سبتمبر/أيلول 2002 قالت أنغولا بأنها قدمت 5,3 مليون دولار أمريكي لدعم نشاطات قضايا الألغام. الحكومة الأثيوبية قدمت 3,5 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في العام 2002 من خلال قرض البنك الدولي. فييتنام صرحت إنفاقها مئات البلايين من الدونغ (عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية) لعميات إزالة الألغام كل سنة. البيرو أشارت أنها خصصت 371,000 دولار أمريكي لعميات إزالة الألغام في العام 2002 من خلال القروض المالية من الشركات العامة. أذيربايجان أفادت تقديمها 259,000 دولار أمريكي لقضايا الألغام في العام 2002. اليمن قدمت حوالي 3 ملايين من الريالات اليمنية لبرنامجها الوطني لقضايا الألغام.

أخيراً الأرقام النهائية لهذه السنة و السنة المنصرمة لا تضم برنامج النفط مقابل الغذاء لتمويل قضايا الألغام في شمال العراق. بين 1998 و 2002 هذه المبالغ شكلت 95 مليون دولار أمريكي تقريباً بما فيها 27,3 مليون دولار في العام 2002.

المساهمات في العام 2002

إلى الآن أكبر إرتفاع في تمويل قضايا الألغام ورد من اليابان، حيث أرتفع من 7,2 مليون دولار أمريكي في العام 2001 إلى 49,4 مليون دولار أمريكي في العام 2002 و هي زيادة بمقدار 42,2 مليون دولار أمريكي. تقريبا نصف تمويل قضايا الألغام في العام 2002 خصص لبرامج قضايا الألغام في أفغانستان. الإتحاد الأوروبي رفع من مساهمته لقضايا الألغام بحوالي 13,4 مليون، ألمانيا بحوالي 7,1 مليون، النرويج حوالي 5,5 مليون دولار، إيطاليا حوالي 3,7 مليون دولار، هولندا حوالي 2,1 مليون و استراليا بحوالي 2,1 مليون دولار. كما سجلت بعض الزيادات من قبل بلجيكا (1,2 مليون دولار أمريكي)، النمسا (1,1 مليون دولار)، فرنسا و سويسرا. علاوة على ذلك، سجل إرتفاع ملحوظ من ممولين غير تقليديين. اليونان دولة موقعة على المعاهدة قدمت 1,5 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في العام 2002، مقارنة بـ 80,000 دولار في العام 2001. الصين دولة غير موقعة قدمت 3 ملايين لمعدات إزالة الألغام في العام 2002، مقارنة بالمساهمات التي وصلت إلى 1,26 مليون دولار أمريكي في العام 2001. كما أنه من الجدير بالملاحظة أن المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة قدمت مساهمات مهمة لقضايا الألغام في السنتين الأخيرة.

كما نزل تمويل قضايا الألغام من قبل أربعة من أكبر الممولين: الولايات المتحدة الأمريكية (نزل 5,5 مليون دولار)؛ الدانمارك (نزل 3,8 مليون دولار)؛ السويد (نزل 2,6 مليون دولار أمريكي) و المملكة المتحدة (نزال 1,4 مليون دولار). بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة و السويد هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي ينخفض فيها التمويل لقضايا الألغام. إيرلندا، كندا و فنلندا أيضاً سجلت إنخفاضاً في تمويل قضايا الألغام للعام 2002.

ثلاث إلتزامات رئيسية خمسية (1998-2002) لتمويل قضايا الألغام إنتهت في العام 2002. كندا تجاوزت إلتزامها الخمسي الممثل بـ 100 مليون دولار كندي مساهمة بحوالي 128 مليون دولار كندي (حوالي 83 ملوين دولار أمريكي). في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 ميزانية البرنامج الكندي لقضايا الألغام الأرضية تم تجديدها بتقديم 72 مليون دولار كندي لتنفق على السنوات الخمس المقبلة. بنهاية العام 2002 أنفقت النرويج حوالي 110,5 مليون دولار أمريكي من مخصصات السنوات الخمس المتمثلة بـ 120 مليون دولار أمريكي، و أشارت إلى أن الـ 9,5 مليون دولار المتبقية ستنفق في أوائل العام 2003. الجهات الرسمية النرويجية أكدت بأن النرويج ستحتفظ بنفس مستوى الدعم في السنوات المقبلة. اليابان تجاوزت مساهماتها للسنوات الخمس المحددة بـ 10 بليون ين، مساهمة بـ 10,34 بليون ين (91,3 مليون دولار أمريكي). إلى الآن لم تجدد إلتزامها متعدد السنوات.

[53] الدول السبع هذه هي النمسا، كندا، الدانمارك، ألمانيا، هولندا، سويسرا و المملكة المتحدة.

تمويل قضايا الألغام للعام 2002: 309 مليون دولار أمريكي

الولايات المتحدة الأمريكية	63,7 مليون دولار أمريكي
اليابان	49,4 مليون دولار أمريكي
الاتحاد الأوروبي	38,7 مليون دولار أمريكي
النرويج	25.2 مليون دولار أمريكي
ألمانيا	19,4 مليون دولار أمريكي
هولندا	16 مليون دولار أمريكي
كندا	15.1 مليون دولار أمريكي
المملكة المتحدة	14 مليون دولار أمريكي
الدانمارك	10,6 مليون دولار أمريكي
سويسرا	9.1 مليون دولار أمريكي
استراليا	8,7 مليون دولار أمريكي
إيطاليا	8,7 مليون دولار أمريكي
السويد	7.3 مليون دولار أمريكي
فنلدنا	4,6 مليون دولار أمريكي
فرنسا	3,6 مليون دولار أمريكي
بلجيكا	3,1 مليون دولار أمريكي
الصين	3 ملايين من الدولارات الأمريكية
ألنمسا	مليوني دولار أمريكي
إيرلندا	1,6 مليون دولار أمريكي
اليونان	1,5 مليون دولار أمريكي
نيوزيلاند	1,1 مليون دولار أمريكي
لوكسمبورغ	1,1 مليون دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	مليون دولار أمريكي
أخرى	مليون دولار أمريكي

ملاحظ: هذا لا يضم تمويل الأبحاث و التطوير لقضايا الألغام

تمويل قضايا الألغام إلى تاريخنا: 1,7 بليون دولار أمريكي

الولايات المتحدة الأمريكية	439,2 مليون دولار أمريكي
الاتحاد الأوروبي	242 مليون دولار أمريكي
النرويج	152,4 مليون دولار أمريكي
اليابان	121,3 مليون دولار أمريكي
المملكة المتحدة	108,1 مليون دولار أمريكي
السويد	91,9 مليون دولار أمريكي
هولندا	83,2 مليون دولار أمريكي
كندا	82,5 مليون دولار أمريكي
ألمانيا	82,1 مليون دولار أمريكي

الدانمارك	72,9 مليون دولار أمريكي
استراليا	51,9 ملايين دولار أمريكي
سويسرا	48,7 مليون دولار أمريكي
إيطاليا	44,7 ملايين دولار أمريكي
فنلدنا	32,5 مليون دولار أمريكي
فرنسا	20,4 مليون دولار أمريكي
بلجيكا	14,9 مليون دولار أمريكي
ألنمسا	10 مليون دولار أمريكي
إيرلندا	9,4 مليون دولار أمريكي
نيوزيلاندا	7,6 مليون دولار أمريكي
أخرى	12,7 مليون دولار أمريكي

ملاحظ: هذا لا يضم تمويل الأبحاث و التطوير لقضايا الألغام

تمويل قضايا الألغام بالسنوات

2002	309 مليون دولار أمريكي
2001	237 مليون دولار أمريكي
2000	241 مليون دولار أمريكي
1999	220 مليون دولار أمريكي
1998	180 مليون دولار أمريكي (إضافة إلى التسعة الملايين التي تم تقديرها)
1997	105 مليون دولار أمريكي (إضافة إلى 35 مليون التي تم تقديرها)
1996	99 مليون دولار أمريكي (إضافة إلى 34 مليون التي تم تقديرها)
95-1992	218 مليون دولار أمريكي (إضافة إلى 41 مليون التي تم تقديرها)

ملاحظ: هذا لا يضم تمويل الأبحاث و التطوير لقضايا الألغام

ممولي قضايا الألغام

كل التقدير تم بالدولار الأمريكي[54] ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك؛ هذه الأرقام تشير إلى تمويل برامج مساعدة الضحايا؛ لكنها لا تضم تمويل الأبحاث و التطوير لقضايا الألغام، و التي تمت الإشارة إليها بشكل مستقل.

الولايات المتحدة الأمريكية – 439,2 مليون دولار أمريكي

2002	**63,7 مليون**
2001	69,2 مليون
2000	82,4 مليون
1999	63.1 مليون
1998	44.9 مليون
1997	30.8 مليون
1996	29.8 مليون

[54] الأرقام ما قبل عام 2002 أخذت من *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002*، في بعض الحالات تم تلقي بعض التصحيحات للسنوات المنصرمة. في معظم الحالات و ليس كلها، أرقام السنوات المنصرمة حسبت حسب سعر الصرف لتلك السنوات.

1995	29.2 مليون
1994	15.9 مليون
1993	10.2 مليون

- هذه الأرقام لا تضم تمويل برامج مساعدة ضحايا الألغام؛ لكن تمويل برامج ضحايا الحرب شكل إضافي 10,7 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2002.

☐ الأبحاث و التطوير أيضاً وصلت إلى إجمالي إضافي 13,2 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2002، و 94,4 مليون دولار أمريكي للسنوات المالية منذ 1995 و حتى 2001.

الأتحاد الأوروبي - 242 مليون دولار أمريكي

2002	**38,7 مليون (40,7 مليون يورو)[55]**
2001	25,3 مليون (28,1 مليون يورو)
2000	14,3 مليون (15,9 مليون يورو)
1999	15,5 مليون (17,3 مليون يورو)
1998	21,4 مليون (23,8 مليون يورو)
1997-1992	126,8 مليون (141,2 مليون يورو)

- الأرقام لا تضم التمويل الإضافي المنفرد لإعضاء الأتحاد الأوروبي.
- الأرقام لا تشمل تمويل الأبحاث و التطوير في قضايا الألغام و التي شكلت إضافي 1,39 مليون يورو (1,32 مليون دولار أمريكي) في العام 2002 و اجمالي48,1 مليون يورو من 1992 حتى 2001.

النرويج - 152,4 مليون دولار أمريكي

2002	**25,2 مليون (200,1 مليون كرون نرويجي)**
2001	19,7 مليون (176,9 مليون كرون نرويجي)
2000	19.2 مليون (178,6 مليون كرون نرويجي)
1999	21.7 مليون (185 مليون كرون نرويجي)
1998	20.8 مليون
1997	16.7 مليون (125 مليون كرون نرويجي)
1996	13.5 مليون (101 مليون كرون نرويجي)
1995	11.6 مليون (87 مليون كرون نرويجي)
1994	4 مليون (30 مليون كرون نرويجي)

- برامج الأبحاث و التطوير لقضايا الألغام شكلت 2,83 مليون كرون نرويجي إضافي (353,465 دولار أمريكي) في العام 2002. إجمالي تمويل برامج الأبحاث و التطوير للسنوات الماضية غير معروفة.

[55] استخدم المرصد العالمي للألغام سعر الصرف (1 يورو = 0,95 دولار للعام 2002). و هو معدل سعر الصرف للعام 2002 كما هو مبين في المخزون الفيديرالي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكي، "قائمة أسعار الصرف (السنوي)" 6 يناير/كانون الثاني 2003. أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي تذبذبت بشكل كبير بالنسبة للعديد من العملات خلال السنة و بعض الممولين استخدم مختلف أسعار الصرف في تقاريرهم للمرصد العالمي للألغام.

اليابان – 121,3 مليون دولار أمريكي

2002	**49,4 مليون (499 مليون ين ياباني)**
2001	7,2 مليون (764 مليون ين ياباني)
2000	12,2 مليون (1,442 مليون ين ياباني)
1999	14,7 مليون (1,750 مليون ين ياباني)
1998	7,8 مليون (900 مليون ين ياباني)

- قبل عام 1998 ساهمت اليابان بحوالي 30 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام.
- اليابان مولت العديد من برامج الأبحاث و التطوير، إلا أن القيمة الإجمالية غير معروفة.

المملكة المتحدة - 108,1 مليون دولار أمريكي

2002 – 2003	**14 مليون (9,3 مليون جنيه استرليني)**
2001- 2002	15,4 مليون (10,7 مليون جنيه استرليني)
2000 – 2001	21.5 مليون (15 مليون جنيه استرليني)
1999 – 2000	19.5 مليون (13,6 مليون جنيه استرليني)
1998 – 1999	6.5 مليون (4,57 مليون جنيه استرليني)
1997 - 1998	6.6 مليون (4,6 مليون جنيه استرليني)
1996	6.3 مليون
1995	6.9 مليون
1994	6.3 مليون
1993	5.1 مليون

- الأرقام لا تشمل تمويل برامج مساعدة الضحايا.
- شكل إجمالي تمويل الأبحاث و التطوير 1,4 مليون جنيه استرليني 2,1 مليون دولار أمريكي إضافي في العام 2002-2003 و 5,3 مليون دولار أمريكي بين الأعوام 1997 - 98 و حتى 2001 - 2002.

السويد – 91,9 مليون دولار أمريكي

2002	**7,3 مليون (71 مليون كرون سويدي) موزعة**
2001	9,9 مليون (95,9 مليون كرون سويدي) موزعة؛ 91,6 مليون كرون سويدي
2000	11,1 مليون (107,9 مليون كرون سويدي) موزعة؛ 76,7 مليون كرون سويدي
1999	11.5 مليون (94,5 مليون كرون سويدي) مخصصة
1998	16.6 مليون (129,5 مليون كرون سويدي) مخصصة
1997	11.9 مليون
1996	10.4 مليون
1995	5.1 مليون
1994	2.6 مليون
1993-1990	5.5 مليون

- الأرقام لا تشمل تمويل برامج مساعدة الضحايا.

☐ خصصت السويد مبالغ إضافية مهمة للأبحاث و التطوير، مشكلة أجمالي قدره أكثر من 24 مليون دولار منذ العام 1994-1999؛ لا تتوفر أي إحصائيات عن الأعوام السابقة.

هولندا – 83,2 مليون دولار أمريكي

2002	**16 مليون**
2001	13,9 مليون (32 مليون غيلدر، 15,5 مليون يورو)
2000	14.2 مليون (35,4 مليون غيلدر)
1999	8.9 مليون (23 مليون غيلدر)
1998	9.3 مليون
1997	10.2 مليون
1996	10.7 مليون

☐ الأرقام تضم بعض و ليس كل تمويل برامج مساعدة الضحايا.

- إحصائيات قبل عام 1996 غير متوفرة.
- هولندا أنفقت 12,8 مليون غيلدر (5 مليون دولار أمريكي) في العام 2000 لمشاريع الأبحاث و التطوير لتقنيات الألغام من العام 1997 و حتى إنتهاؤها في العام 2001.

كندا – 82,5 مليون دولار أمريكي

2002	**15,1 (22,3 مليون دولار كندي)**
2001	**15,5 مليون (24 مليون دولار كندي)**
2000	11.9 مليون (17,7 مليون دولار كندي)
1999	15.2 مليون (23,5 مليون دولار كندي)
1998	9.5 مليون
1997	3 مليون (4,6 مليون دولار كندي)
1996	4 مليون (6 مليون دولار كندي)
1995	1.5 مليون (2,2 مليون دولار كندي)
1994	2.9 مليون (4,4 مليون دولار كندي)
1993	2.2 مليون (3,4 مليون دولار كندي)
1989	1.7 مليون (2,5 مليون دولار كندي)

- تمويل الأبحاث و التطوير شكل مبلغاً إضافياً 1,93 مليون دولار كندي(1,3 مليون دولار أمريكي) في العام 2002، 7,8 مليون دولار أمريكي بين الأعوام 1998 – 2001.

ألمانيا – 82,1 مليون دولار أمريكي

2002	**19,4 مليون (20,4 مليون يورو)**
2001	12,3 مليون (26,8 مليون مارك ألماني، 13,7 مليون يورو)
2000	14.5 مليون (27,5 مليون مارك ألماني)
1999	11.4 مليون (21,7 مليون مارك ألماني)
1998	10.1 مليون
1997	4.9 مليون
1996	7.9 مليون
1995	0.8 مليون

1994	0.5 مليون
1993	0.3 مليون

☐ ألمانيا خصصت مبالغ إضافية كبيرة للأبحاث و التطوير، مشكلة إجمالي أكثر من ستة ملايين دولار أمريكي بين الأعوام 1993 – 1999؛ لا توجد أي إحصائيات للأعوام الماضية.

الدانمارك – 72,9 مليون دولار أمريكي

2002	**10,6 مليون (83,5 مليون كرون دانماركي)**
2001	14,4 مليون (119,4 مليون كرون دانماركي)
2000	13.4 مليون (106,7 مليون كرون دانماركي)
1999	7 مليون (54,9 مليون كرون دانماركي)
1998	6.2 مليون (44,3 مليون كرون دانماركي)
1997	5.4 مليون (38,6 مليون كرون دانماركي)
1996	8 مليون (57 مليون كرون دانماركي)
1995	2.3 مليون
1994	2 مليون
1993	1.7 مليون
1992	1.9 مليون

- أرقام الأعوام 1992-1995 لا تحتوى على المساهمات الثنائية.

☐ الدانمارك مولت عدد من برامج الأبحاث و التطوير، لكن القيمة الإجمالية غير معروفة.

أستراليا – 51,9 مليون دولار أمريكي

2003 – 2002	**8,7 مليون (14,5 مليون دولار أسترالي)**
2002 – 2001	6,6 مليون (12,5 مليون دولار أسترالي)
2001 – 2000	6.7 مليون (12,6 مليون دولار أسترالي)
2000 – 1999	8 مليون (12,4 مليون دولار أسترالي)
1999 – 1998	7 مليون (11,1 مليون دولار أسترالي)
1998 - 1997	5.9 مليون (9,9 مليون دولار أسترالي)
1997 - 1996	4.5 مليون (7,5 مليون دولار أسترالي)
1996 - 1995	4.5 مليون (7,5 مليون دولار أسترالي)

☐ أستراليا مولت عدد من مشاريع الأبحاث و التطوير، لكن القيمة الإجمالية غير معروفة.

سويسرا – 48,7 مليون دولار أمريكي

2002	**9,1 مليون**
2001	8,4 مليون
2000	8.5 مليون
1999	5.8 مليون
1998	غير معروف

1997	4 مليون
1996	2.6 مليون
1995	4.1 مليون
1994	3.5 مليون
1993	2.7 مليون

- تمويل برامج مساعدة الضحايا لم تدرج في هذه الأرقام لأنها أدرجت في تمويل آخر لضحايا الحرب؛ إعادة التأهيل للفترة ما بعد الحرب و التنمية المستديمة.

☐ الإجمالي تضمن 4,35 مليون دولار أمريكي لمركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للعام 2002، 3,3 مليون دولار أمريكي في العام 2001 و 2,3 مليون دولار أمريكي للعام 2000؛ بعض أو كل هذا التمويل يمكن أن يعتبر تمويلاً للأبحاث و التطوير.

إيطاليا – 44,7 مليون دولار أمريكي

2002	**8,7 مليون (9,91 يورو)**
2001	5 مليون (11,2 بليون ليرة، 5,6 مليون يورو)
2000	2 مليون (4,3 بليون ليرة)
1999	6.5 مليون (13,9 بليون ليرة)
1998	12 مليون (20 بليون ليرة)

- قدرت مساهمات إيطاليا بـ 18 بليون ليرة (10.5 مليون دولار أمريكي) بين الأعوام 1995-1997.
- مولت إيطاليا عدد من برامج الأبحاث و التطوير لقضايا الألغام، لكن القيمة الاجمالية غير معروفة.

فنلندا - 32.5 مليون دولار أمريكي

2002	**4,6 مليون (4,8 مليون يورو)**
2001	4,5 مليون (30 مليون مارك فنلندي، 5 مليون يورو)
2000	4 مليون (26,9 مليون مارك فنلندي)
1999	5 مليون (28,7 مليون مارك فنلندي)
1998	6.6 مليون
1997	4.5 مليون
1996	1.3 مليون
1995	0.7 مليون
1991 - 94	1.3 مليون

فرنسا – 20,4 مليون دولار أمريكي

2002	**3,6 مليون (3,8 مليون يورو)**
2001	2,7 مليون (3 مليون يورو)
2000	1.2 مليون
1999	0.9 مليون

1995- 1998	12 مليون

- خصصت فرنسا مبالغ إضافية كبيرة لتمويل الأبحاث و التطوير لكن القيمة المرتبطة ببرامج الأبحاث و التطوير للقضايا الإنسانية غير معروفة.

بلجيكا – 14,9 مليون دولار أمريكي

2002	**3,1 مليون (3,2 مليون يورو)**
2001	**1,9 مليون (2,2 مليون يورو)**
2000	2.5 مليون (111 مليون فرنك بلجيكي)
1999	2.3 مليون (93 مليون فرنك بلجيكي)
1994- 1998	5.1 مليون

- شكل إجمالي تمويل برامج الأبحاث و التطوير 1,5 مليون يورو (1.4 مليون دولار أمريكي) في العام 2002، و 6,7 مليون دولار أمريكي بين الأعوام 1994-2001.

ألنمسا - 10 مليون دولار أمريكي

2002	**2 مليون (2,1 مليون شلنغ نمساوي)**
2001	0.9 مليون (13,7 مليون شلنغ نمساوي)
2000	1.9 مليون (30 مليون شلنغ نمساوي)
1999	مليون (15 مليون شلنغ نمساوي)
1994- 1998	4.2 مليون

إيرلندا – 9,4 مليون دولار أمريكي

2002	**1,6 مليون (1,7 مليون يورو)**
2001	2 مليون (1,8 مليون جنيه إيرلندي، 2,2 مليون يورو)
2000	1,4 مليون (1,3 مليون جنيه إيرلندي)
1999	1.8 مليون (1,6 مليون جنيه إيرلندي)
1994- 1998	2.6 مليون

نيوزيلاند – 7,6 مليون دولار أمريكي

2002	**1,05 مليون (1,85 مليون دولار نيوزلاندي)**
2001	0,95 مليون (2,3 مليون دولار نيوزيلاندي)
2000	0,7 مليون (1,8 مليون دولار نيوزيلاندي)
1999	0,9 مليون (1,8 مليون دولار نيوزيلاندي)
1992- 1998	4 مليون (6,9 مليون دولار نيوزيلاندي).

أربع دول أخرى قدمت على الأقل مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في العام 2002:

- الصين قدت معدات لإزالة الألغام لأريتريا و لبنان بقيمة ثلاثة ملايين من الدولارات.
- اليونان قدمت 1,5 مليون دولار أمريكي، معظمها لعميات إزالة الألغام في البوسنة و الهرسك و لبنان.

☐ لوكسمبورغ قدمت 1,1 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في سبع دول. كما أنها قدمت 1,1 مليون دولار أخرى لثماني مشاريع للرعاية الصحية و الإعاقة، و التي تتضمن دعماً لضحايا الألغام الأرضية.

- المملكة العربية السعودية قدمت لليمن مليون دولار أمريكي القسم الثاني من 3 ملايين دولار أمريكي لقضايا الألغام.

من بين المساهمات الأخرى لقضايا الألغام في العام 2002 تضمنت:
- جمهورية التشيك قدمت حوالي 71,000 دولار أمريكي لقضايا الألغام في كرواتيا، ألبانيا و لبنان.
- هنغاريا منحت 30,000 دولار أمريكي لمساعدة ضحايا الألغام في أفغانستان.
- موناكو ساهمت بـ 15,000 دولار أمريكي لصندوق الإئتمان الطوعي للأمم المتحدة.
- سلوفاكيا منحت معدات لإزالة الألغام بقيمة 185,000 دولار أمريكي لصندوق الإئتمان الدولي لكرواتيا.
- سلوفينيا منحت 362,534 دولار إلى صندوق الإئتمان الدولي.
- جنوب أفريقيا منحت 50,000 دولار أمريكي لضحايا الألغام في أنغولا.
- كوريا الجنوبية قدمت 100,000 دولار أمريكي لصندوق الإئتمان الطوعي للأمم المتحدة، لقضايا الألغام في لاوس، كمبوديا و سريلانكا.
- أسبانيا لم تقدم أي تقارير عن إجمالي تمويلها لقضايا الألغام للعام 2002 للمرصد العالمي للألغام أو للأمم المتحدة. تمويلها ذي الصلة بالمركز الدولي للتدريب على إزالة الألغام قدر بحوالي 770,000 دولار أمريكي. اسبانيا قدمت 4,2 مليون دولار أمريكي لقضايا مساعدة ضحايا الألغام بين الأعوام 1995-2001.
- تركيا ساهمت بـ23,750 دولار أمريكي لتدمير مخزون الألغام في أوكرانيا.
- الإمارات العربية المتحدة في العام 2001 خصصت 50 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في جنوب لبنان. إنه غير معروف ما هو إجمالي مساهمة الإمارات العربية المتحدة للعام 2002، لكن تحت برامج "عمليات الإمارات للتضامن"، مولت برامج لإزالة الألغام و برامج الإستطلاع و التعليم بمخاطر الألغام. في العام 2002 قدمت الإمارات العربية المتحدة 10,000 دولار أمريكي لقضايا الألغام في سريلانكا.

مساعدة الدول و الضحايا

نصت معاهدة حظر الألغام في مادتها السادسة فقرة 3 أن **"كل دولة يسمح لها وضعها بأن تقدم المساعدة للعناية و إعادة التأهيل و لإعادة الدمج الإجتماعي و الإقتصادي لضحايا الألغام ...يجب أن تفعل ذلك".** في العديد من الدول الموبوءة بالألغام المساعدة المتوفرة لتلبية احتياجات الناجين من الألغام غير متكافئة و الحاجة، بالتالي هناك حاجة ماسة للمساعدة الخارجية من أجل تقديم العناية و إعادة التأهيل اللازمين للناجين من الألغام.

الجدول التالي قائم على المعلومات المقدمة إلى المرصد العالمي للألغام من قبل الممولين، كما هو مبين في التقارير الفردية في *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003*.

مساهمات برامج مساعدة الضحايا بالدولار الأمريكي

	2002	2001[56]
استراليا	534,250	1,282,680
ألنمسا	921,553	340,427
بلجيكا	316,503	638,555
كندا	2,194,063	4,973,485
كرواتيا	صفر	9,844
الدانمارك	صفر	251,277
فنلندا	479,335	605,228
فرنسا	433,777	95,829
ألمانيا	2,650,253	964,959
هنغاريا	30,000	صفر
إيرلندا	240,350	409,381
إيطاليا	95,000	1,735,812
اليابان	2,792,623	668,000
لوكسمبورغ	1,444,631	356,788
هولندا	454,000	591,575
نيوزيلاندا	57,000	109,200
النرويج	5,372,750	3,978,112
البرتغال	9,500	56,080
سلوفينيا	صفر	165,807
جنوب أفريقيا	50,000	20,000
سويسرا	46,000	صفر
الولايات المتحدة الأمريكية	10,738,873	11,414,576
الإجمالي	28,851,461	28,667,615

رغم أن بعض الدول سجلت إرتفاعاً ملحوظاً في العام 2002 – مثل إلنمسا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، لوكسمبورغ و النرويج – 12 بين 22 دولة نزل تمويلها لبرامج مساعدة الضحايا. كما أنه من الجدير بالملاحظة بأنه في الوقت الذي تبدو فيه مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المساهمات، إلا أنها تضم المساهمة الإجمالية لصندوق ليهي لضحايا الحرب و الذي يدعم البرامج المعنية بكل ضحايا الحرب؛ نسبة التمويل الذي يدعم برامج ضحايا الألغام الأرضية غير متوفرة.

من الصعب الحصول على أرقام دقيقة و كاملة و قابلة للمقارنة للموارد المنفقة لبرامج مساعدة ضحايا الألغام. بعض الحكومات لا تفرد تمويلاً خاصاً لبرامج مساعدة ضحايا الألغام، بل أنها تعتبر أن برامج مساعدة ضحايا الألغام كجزء من برامج القضايا الإنسانية للألغام. بينما في الحالات الأخرى، بعض الدول، على سبيل المثال السويد و المملكة المتحدة، لا تمنح تمويلاً خاصاً لمساعدة ضحايا الألغام الألغام إطلاقاً لأنها تؤمن أن ضحايا الألغام الأرضية يتلقون المساعدة من خلال التعاون الثنائي و غيرها من المساهمات.

[56] الأرقام للعام 2001 أخذت من "إنعكاسات من ديمومة البرامج"، العرض مقدم من قبل شري بايلي، منسق المرصد العالمي للألغام لمساعدة الضحايا للجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الإجتماعي-الإقتصادي، جنيف، 4 فبراير/شباط 2003 المتوفرة على موقع www.gichd.ch.

في نفس الوقت، إن لم يكن أكثر أهمية، هي نشاطات الدول الموبوءة بالألغام في تقديم موارد للتسهيلات و الخدمات في إطار نظام الصحة العامة لتلبية إحتياجات ضحايا الألغام الأرضية. المعلومات المتعلقة بهذا المجال ليست متوفرة حالياً. بالإضافة، العديد إن لم يكن معظم برامج مساعدة ضحايا الألغام تنفذ من قبل منظمات غير حكومية التي تتلقى تمويلاً من مختلف المصادر بما فيها الحكومات، المانحين الخاصين و الجمعيات الخيرية. بالتالي المعلومات التي تم جمعها *لتقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003* لا يمكن إعتبارها الصورة الكاملة للموارد التي توفرت لبرامج مساعدة ضحايا الألغام و غيرها من المعاقين.

التحليلات التي أعدت للجنة الدائمة المعنية لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الإجتماعية-الإقتصادية تشير إلى أنه لم يمكن هناك أي أرتفاع ملحوظ في تمويل برامج مساعدة الضحايا منذ العام 1999. النسبة المئوية لتمويل برامج مساعدة ضحايا الألغام بقت ثابتة نسبياً (بحدود الـ11,6%). في العام 1999، المبالغ المخصصة لضحايا الألغام و التي تم رصدها وصلت إلى 28,5 مليون دولار أمريكي أو 11,9% من إجمالي تمويل قضايا الألغام. في العام 2000، إرتفع المبلغ إلى 29,7 مليون دولار إلا أن النسبة المئوية سقطت بشكل حفيف إلى 11,5 % لتمويل قضايا الألغام. في العام 2001 تمويل برامج ضحايا الألغام سقط إلى 28,7 مليون دولار أمريكي و لكن النسبة المئوية إرتفعت بشكل هامشي إلى 11,6% من إجمالي تمويل قضايا الألغام[57]. في العام 2002، تمويل برامج مساعدة الضحايا إرتفعت إلى 28,9 مليون دولار أمريكي و لكن النسبة المئوية لإجمالي تمويل قضايا الألغام إنخفضت إلى حوالي 9%.

في العام 2002 وصلت مساهمة برنامج الإغاثة الخاصة لقضايا الألغام التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى 20,3 مليون فرنك سويسري (13 مليون دولار أمريكي) أو 85% من إجمالي إنفاقاتها لنشاطات مساعدة ضحايا الألغام المتضمنة العناية الإسعافية، المساعدة الطبية المستمرة و إعادة التأهيل الفيزيائية في 34 دولة موبوءة بالألغام. مقارنة بـ 19,1 مليون فرنك سويسري (11,4 مليون دولار أمريكي) أو 83% في العام 2001 [58]. في العام 2002 تسع دول و الإتحاد الأوروبي ساهموا بمبلغ 8,154,587 فرنك سويسري (5,2 مليون دولار أمريكي) مقارنة بـ 11 دولة ساهمت بمبلغ 8,6 مليون فرنك سويسري (5,1 مليون دولار أمريكي) في العام 2001[59]. جمعيات الصليب الأحمر الوطنية في أستراليا، إلنمسا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، النرويج و البرتغال قدمت مبلغاً إضافياً قدره 2,648,548 (1,7 مليون دولار أمريكي)، إضافة إلى 1,264,935 (810,856 دولار أمريكي) من غيرها من المنظمات بما فيها Rotary،UEFA، Soroptimist الدولية و غيرها من المانحين.

---

[57] أنظر "إنعكاسات إستدامة التمويل"، استعراض من قبل شيري بايلي، منسق المرصد العالمي لأبحاث برامج مساعدة الضحايا، للجنة الدائمة المعنية لمساعدة ضحايا الألغام و إعادة التأهيل الإجتماعية الإقتصادية، جنيف، 4 فبراير / شباط 2003، المتاحة على موقع www.gichd.ch. مصادر المعلومات التي استخدمت من أجل إتمام الأرقام كانت *تقرير المرصد العالمي للألغام للأعوام 2000، 2001 و العام 2002*، قاعدة البيانات المعنية بإستثمارات قضايا الألغام، صندوق الإئتمان الطوعي لبرامج الألغام، تقارير صندوق الإئتمان السولفيني الدولي لبرامج إزالة الألغام و مساعدة ضحايا الألغام، التقارير الخاصة للجنة الدولية للصليب الأحمر المعنية بقضايا الألغام، صندوق ليهي لضحايا الحرب و غيرها من الوثائق التي حصل عليها المرصد العالمي للألغام.

[58] التقرير الخاص باللجنة الدولية للصليب الأحمر "قضايا الألغام للعام 2002"، جنيف، أغسطس/آب 2003؛ أنظر إيضاً التقرير الخاص للجنة الدولية للصليب الأحمر "قضايا الألغام للعام 2001"، جنيف، يوليو/ تموز 2002، ص.51. سعر الصرف المستخدم دولار = 1,56 فرنك سويسري للعام 2002 و دولار = 1,67 للعام 2001.

[59] في العام 2002، إجمالي التمويل الذي ورد من الدول حسب ما رود في التقرير الخاص للجنة الدولية للصليب الأحمر" قضايا الألغام 2002" ، جنيف أغسطس/ آب 2003، كانت: أستراليا (463,160 دولار أمريكي)، ألنمسا (755,897 دولار أمريكي)، كندا (540,315 دولار أمريكي)، إيطاليا (472,436 دولار أمريكي)، اليابان (234,173 دولار أمريكي)، هولندا (429,055 دولار أمريكي)، النرويج (1,969,116 دولار أمريكي)، جنوب أفريقيا (19,744 دولار أمريكي) و الإتحاد الأوروبي (140,385 دولار أمريكي). في بعض حالات أختلفت مساهمات الدول عن تلك التي تم التقرير عنها من قبل الدول في *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003*. كما يجب ملاحظة أمر آخر أن 85% من إجمالي المساهمات لبرامج الإغاثة الخاصة للجنة الدولية للصليب الأحمر هي لمساعدة ضحايا الألغام مع مبالغ مخصصة لنشاطات التوعية بمخاطر الألغام و التعاون الإنساني بين الدول. أنظر أيضاً التقرير الخاص باللجنة الدولية للصليب الاحمر "قضايا الألغام للعام 2001"، جنيف، يوليو/ تموز 2002، ص. 51.

مبلغ 11,546,333 فرنك سويسري إضافي (740,495 دولار أمريكي) أقتطع من المساهمات المقدمة إلى برامج الإغاثة التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر في العام 2002 و 642,686 فرنك سويسري (411,978 دولار أمريكي) من تمويل المكتب الرئيسي للجنة الدولية للصليب الأحمر في العام 2002. إجمالي الإنفاق في العام 2002 بما فيها برامج مساعدة ضحايا الألغام، برامج التوعية بمخاطر الألغام و التعاون الديبلوماسي في القضايا الإنسانية بين الدول وصلت إلى 24 مليون فرنك سويسري (15,4 مليون دولار أمريكي)[60].

صندوق اللجنة الدولية للصليب الأحمر الخاص بالمعاقين أنفق 2,6 مليون فرنك سويسري (1,8 مليون دولار أمريكي) على برامج إعادة التأهيل الفيزيائية للمعاقين، من بينهم الناجين من الألغام الأرضية في العام 2002. مقارنة بنفقات السنة الماضية 2,8 مليون فرنك سويسري (1,7 مليون دولار أمريكي) في العام 2001[61]. في العام 2002 ثلاث دول ساهمت بـ 2,263,760 فرنك سويسري (1,45 مليون دولار أمريكي) مقارنة بالدولي الثلاث التي ساهمت بـ 2,6 مليون فرنك (1,5 مليون دولار أمريكي) في العام 2001[62]. الجمعيات الوطنية في ألمانيا، ليشتنشتين، موناكو، نيوزيلاند و النرويج قدمت مبالغ تشكل 254,871 فرنك سويسري (163,379 دولار أمريكي)، بالإضافة إلى 14,365 فرنك سويسري (9,208 دولار أمريكي) من غيرها من المنظمات.

في العام 2002، بين الـ 25,418,121 دولار أمريكي التي أنفقت من قبل صندوق الإئتمان السلوفيني الدولي لإزالة الألغام و مساعدة الضحايا (ITF) فقط 1,118,539 دولار أمريكي (4,4%) خصص لبرامج مساعدة الضحايا، أقل بكثير من 15% و هو الهدف الذي حدده صندوق الإئتمان. مقارنة بـ 1,3 مليون دولار أمريكي في العام 2001 (5 %) و 1,4 مليون دولار في العام 2000 (6,4%)[63]. تسع دول ساهمت في برامج مساعدة ضحايا الألغام خلال صندوق الإئتمان الدولي؛ ألنمسا، كندا، كرواتيا، الدنمارك، لوكسمبورغ، سلوفينيا و الولايات المتحدة. صندوق الإئتمان الدولي يعتبر أن تمويل البرامج المعنية بمساعدة ضحايا الألغام ما زالت "دون التمويل المقبول بكثير"[64].

رغم أن دعم برامج مساعدة ضحايا الألغام مدرج في سياسة الإتحاد الأوروبي لقضايا الألغام، إلا أنه لم يتم تقديم أي تمويل لهذا النوع من البرامج في ميزانية قضايا الألغام للعام 2002. مع ذلك قدم تمويلاً عن طريق خطوط الإنفاق الأخرى، كتلك الصادرة من مكتب الاتحاد الأوروبي للمساعدة الإنسانية (ECHO)، لدعم البرامج التي تساعد المعاقين في الدول الموبوءة بالألغام، الأرقام الإجمالية لهذه المساهمات غير متوفرة.

المستفيدون الرئيسيون من تمويل قضايا الألغام

إن الحصول على أرقام دقيقة و كاملة و قابلة للمقارنة للمتقلين الرئيسيين لتمويل قضايا الألغام يعد أكثر تحييراً من الحصول على تلك المتعلقة بالمانحين الرئيسيين.

---

[60] التقرير الخاص باللجنة الدولية للصليب الأحمر "قضايا الألغام 2002"، جنيف أغسطس/آب 2003.

[61] نفس الصدر السابق: أنظر التقرير الخاص باللجنة الدولية للصليب الأحمر "قضايا الألغام 2001"، جنيف يوليو/تموز 2002، ص.51.

[62] في العام 2002 إجمالي التمويل المتلقى من الدول كما ورد في التقرير الخاص باللجنة الدولية للصليب الأحمر "قضايا الألغام 2002"أغسطس/آب 2003 كانت: استراليا (106,327 دولار أمريكي)؛ النرويج (1,182,471 دولار) و الولايات المتحدة الأمريكية (162,330 دولار أمريكي). أنظر أيضاً التقرير الخاص للجنة الدولية للصليب الأحمر "قضايا الألغام 2001"، جنيف يوليو/تموز 2002، ص.51

[63] لم تنفق كل التبرعات المتلقاة من قبل ITF. الإنفاق على برامج مساعدة الضحايا في العام 2002 كانت مقدمة من قبل ألنمسا (34 دولار أمريكي)، كندا (122,583 دولار أمريكي)، كرواتيا (11,717 دولار أمريكي)، الدانمارك (48,663 دولار أمريكي)، فرنسا (21,562 دولار أمريكي)، اللوكسمبورغ (16,941 دولار)، النرويج (12,080 دولار)، سلوفينيا (140,143 دولار)، الولايات المتحدة الأمريكية (738,873)، و الممولين الخاصين (5,934 دولار). رسالة إلكترونية إلى المرصد العالمي للألغام HIB من سابينا بيبر ITF، 4 أغسطس/آب 2003

[64] صندوق الإئتمان الدولي لإزالة الألغام و برامج مساعدة الضحايا، "التقرير السنوي 2002"، ص.19.

بناء على المعلومات التي قدمت للمرصد العالمي للألغام، من أكبر متلقي الهبات في قضايا الألغام منذ أوائل التسعينات و بشكل متصاعد؛ أفغانستان (254 مليون دولار أمريكي)، موزمبيق (177 مليون دولار أمريكي)، كمبوديا (173 مليون دولار أمريكي)، البوسنة و الهرسك (119 مليون دولار أمريكي)، شمال العراق (111 مليون دولار أمريكي)، أنغولا (92 مليون دولار أمريكي)، كوسوفو (86 مليون دولار أمريكي)، و لاوس (50 مليون دولار أمريكي).

فييتنام (31 مليون دولار أمريكي)، كرواتيا (29,8 مليون دولار أمريكي)، اريتريا (25 مليون دولار أمريكي) و لبنان (أكثر من 24 مليون دولار أمريكي) برزت كأكبر المتلقين في السنوات القليلة المنصرمة.

في العام 2002 من أكبر المتلقين كانوا أفغانستان (64,3 مليون دولار أمريكي)، شمال العراق (30,6 مليون دولار أمريكي)، كمبوديا (27,3 مليون دولار أمريكي)، أنغولا (21,2 مليون دولار أمريكي)، فييتنام (17,7 مليون دولار أمريكي)، موزمبيق (16,9 مليون دولار أمريكي)، البوسنة و الهرسك (15,8 مليون دولار أمريكي)، إيرتريا (11,1 مليون دولار أمريكي)، كرواتيا (10,3 مليون دولار) و لاوس (8 ملايين من الدولارات).

غيرهم من المتلقين الرئيسيين سريلانكا (ستة ملايين)، نيكاراغوا (5,9 ملايين)، اليمن (5,6 دولار أمريكي)، الأرض الصومالية (5,6 مليون دولار)، لبنان (أكثر من 5,1 مليون دولار) و السودان (5,1 مليون دولار).

أعلى إرتفاع لمتلقي تمويل قضايا الألغام في العام 2002 كان من نصيب أفغانستان (50 مليون دولار)، فييتنام (12 مليون)، أنغولا (7,7 مليون)، كمبوديا (6,3 مليون) و سريلانكا (حوالي 5,5 مليون).

بين أكبر المتلقين الرئيسيين لم يرصد أي إنخفاض بأستثناء كوسوفو (7 ملايين من الدولارات الأمريكية) و لبنان (7,5 مليون دولار). إن هذا الإنخفاض كان متوقعاً بالنسبة لكوسوفو، بعد تصريح الأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2001 بأن عمليات التطهير إنتهت بنجاح. إجمالي لبنان لا يضم مساهمات الإمارت الإمارات العربية المتحدة و التي تبدو المانح الأكبر للبنان.

أفغانستان

منذ الإطاحة بطالبان في أواخر العام 2001، تمويل قضايا الألغام أرتفعت بسرعة مكوكية. حيث شكل تمويل قضايا الألغام للعام 2002 إجمالي 64,3 مليون دولار أمريكي، أكثر بأربع مرات من تمويل العام 2001 الذي شكل 14,1 مليون. كان إجمالي التمويل لقضايا الألغام في العام 2001 أصغر مبلغ منذ العام 1992. أفغانستان تلقت أكثر من 20 % من إجمالي التمويل لقضايا الألغام في العام 2002، كما أن مبلغ الـ 50 مليون دولار أمريكي – مقدار الزيادة في نصيب أفغانستان – تشكل أكثر من ثلثي الزيادة العالمية لتمويل قضايا الألغام للعام 2002. كان هناك 15 ممول لقضايا الألغام في العام 2002، مقارنة بتسعة في العام 2001. تمويل قضايا الألغام في أفغانستان منذ العام 1991 إلى العام 2002 شكل حوالي 254 مليون دولار أمريكي.

موزمبيق

بناء عـلى تقرير المعهد الوطني لإزالة الألغام، قدم 17 مانح 16,9 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في العام 2002. في العام 2001 أفاد 13 مانح للمرصد العالمي للألغام أنهم قدموا 15,1 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في موزمبيق. كما أنه يقدر بأن إجمالي تمويل قضايا الألغام في موزمبيق شكل 177 مليون دولار أمريكي بين الأعوام 1993 حتى العام 2002.

كمبوديا

خلال العام 2002 أفاد 15 مانح تقديم 27,3 مليون دولار أمريكي تقريباً لقضايا الألغام في كمبوديا، و هو إرتفاع ملحوظ من 21 مليون دولار أمريكي للعام 2001. يقدر أن التمويل الإجمالي لقضايا الألغام في كمبوديا تجاوز الـ 173 مليون دولار أمريكي من العام 1994 إلى العام 2002.

البوسنة و الهرسك

أفاد 12 مانح تقديمهم حوالي 15,8 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في البوسنة و الهرسك في العام 2002. و هو يعتبر رقم غير مكتمل مع المساهمات الأخرى التي لم تسجل بعد. الحكومة صرحت أنها قدمت تمويلا لقضايا الألغام 5,06 مليون دولار أمريكي في العام 2002. وصل تمويل قضايا الألغام إلى حوالي 16,6 مليون دولار أمريكي في العام 2001 و 16,2 مليون دولار في العام 2000. أجمل تمويل قضايا الألغام في البوسنة و الهرسك حوالي 119 مليون دولار أمريكي من بين الأعوام 1995 إلى 2002.

شمال العراق

قبل إحتلال العراق من قبل السلطات التحالف المؤقتة في العام 2003، برامج قضايا الألغام استئنفت في شمال العراق (كردستان العراق). برنامج العراق لقضايا الألغام (MAP) تحت إشراف الأمم المتحدة، تم تمويله بشكل كامل عن طريق برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء. لقد إتسع برنامج العراق لقضايا الألغام في العام 2002 إلى 27,3 مليون دولار أمريكي و أكثر من 28 مليون دولار أمريكي في العام 2001. منظمتين غير حكوميتين رئيسيتين، مجموعة الإستشارات لقضايا الألغام و المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية تلقت تمويلاً خارج برنامج الأمم المتحدة، حوالي 3,3 مليون دولار أمريكي في العام 2002 و 2,4 مليون دولار أمريكي في العام 2001.

يعتقد أن تمويل قضايا الألغام في شمال العراق شكل حوالي 111 مليون دولار أمريكي من العام 1993 إلى العام 2002. في العام 2003 إنتشر تمويل قضايا الألغام إلى باقي أنحاء البلاد. يتوقع أن يشكل برنامج الغذاء مقابل السلام مبلغ 35 مليون دولار أمريكي في العام 2003. علاوة على ذلك حتى يوليو/تموز 2003 قدم أو أنفق الممولين أكثر من 20 مليون دولار أمريكي لكل العراق.

أنغولا

في العام 2002 أفاد 15 ممول أنهم قدموا مساهمات لقضايا الألغام في أنغولا شكلت إجمالي 21,2 مليون دولار أمريكي. و هو إرتفاع ملحوظ عن مبلغ الـ 13,5 مليون دولار أمريكي لتمويل قضايا الألغام للعام 2001. كما يقدر أن تمويل قضايا الألغام لأنغولا أجملت حوالي 92 مليون دولار أمريكي من العام 1993 إلى العام 2002.

علاوة على ذلك خصصت الحكومة الأنغولية مبالغ من ميزانيتها الوطنية لقضايا الألغام. و في سبتمبر/أيلول 2002، صرحت الحكومة أنها قدمت 5,3 مليون دولار أمريكي لدعم برامج قضايا الألغام.

كوسوفو (صربيا و الجبل الأسود)

بعد إعلان الأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2001 أن كوسوفو خالية من الألغام، نزلت المستويات السابقة المرتفعة لتمويل قضايا الألغام بشكل ملحوظ. إجمالي تمويل قضايا الألغام في كوسوفو في العام 2002 شكلت 1,4 مليون دولار أمريكي. سجل المرصد العالمي للألغام حوالي 8,4 مليون دولار لتمويل قضايا الألغام في العام 2001. بناء على دراسة مستقلة لمجموعة براكسيس بناء على طلب خدمات الأمم المتحدة لقضايا الألغام، شكل إجمالي تمويل قضايا الألغام حوالي 85 مليون دولار أمريكي منذ منتصف العام 1999 عندما بدأت العمليات حتى نهاية العام 2001.

لاوس

أفاد 15 ممول مساهمته في قضايا الألغام بأكثر من 8 ملايين من الدولارات في لاوس العام 2002. في منتصف العام 2002 أزمة تمويل قضايا الألغام أدت إلى تأخر عمليات إزالة الألغام و إقالة حوالي نصف الكادر العامل في مركز لاوس للذخائر غير المنفجرة. بناء على إفادة مركز لاوس إرتفع تمويل برامج قضايا الألغام للاوس في العام 2001 إلى حوالي 7,5 مليون دولار أمريكي. المبلغ الإجمالي لتمويل قضايا الألغام للاوس شكل حوالي 50 مليون دولار بين الأعوام 1994 - 2002.

فييتنام

أربع مانحين ساهموا بحوالي 17,7 مليون دولار أمريكي لبرامج إزالة الألغام و مساعدة ضحايا الألغام في فييتنام في العام 2002، أكثر بثلاثة مرات عما قدم في السنة المنصرمة. هذا الرقم يتضمن 11,9 مليون دولار أمريكي من اليابان. في العام 2001 تم تقديم حوالي 5,7 مليون دولار أمريكي لتمويل قضايا الألغام. و بناءً على إفادات المانحين قدم أكثر من 31 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في فييتنام في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك، كررت الحكومة أنها أنفقت مئات البلايين من الدونغات (عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية) لعمليات إزالة الألغام كل سنة.

أمريكا الوسطى - كوستا ريكا، غواتيمالا، هوندوراس و نيكاراغوا

برنامج المساعدة لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى (PADCA) لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) و التي تعمل في إزالة الألغام و الذخائر غير المنفجرة في كوتساريكا، غواتيمالا، هوندوراس و نيكاراغوا شكل 3,95 مليون دولار أمريكي في العام 2002، و هو إنخفاض عن 4,7 مليون دولار أمريكي للعام 2001. شكل إجمالي التمويل لقضايا الألغام في المنطقة 31,3 مليون دولار أمريكي من العام 1992 إلى 2002.

كرواتيا

كرواتيا أنفقت على معظم عمليات إزالة الألغام من ميزانيتها الوطنية لكنها أيضاً تلقت دعماً دولياً مهماً. فقد أفادت أنه في العام 2002 عمليات إزالة الألغام كلفت 44,2 مليون دولار أمريكي و هو إرتفاع قدره 48% من العام 2001 (29,8 مليون دولار أمريكي) و الذي شكل بدوره إرتفاع كبير عن السنة السابقة. من بين إجمالي تمويل العام 2002، 24,3 مليون دولار أمريكي ورد من الميزانية كرواتيا الحكومية 9,5 مليون من الشركات العامة و 10,4 مليون من المنح الأجنبية أو المحلية.

بناء على إفادات كرواتيا شكلت المنح الأجنبية إجمالي 8,7 مليون دولار أمريكي في العام 2002، معظمها من صندوق الإئتمان الدولي (ITF) و 5,8 مليون دولار أمريكي في العام 2001. صندوق الإئتمان الدولي أفاد أنه قدم 10,3 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في كرواتيا في العام 2002، و هو إرتفاع ملحوظ عن 5,7 مليون دولار أمريكي للعام 2001. إجمالي تمويل قضايا الألغام في كرواتيا بين الأعوام 1994 و 2002 شكلت 29,8 مليون دولار أمريكي.

لبنان

منذ الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في مايو/أيار 2000 إرتفع تمويل و نشاطات قضايا الألغام بشكل كبير. حيث أفاد سبعة مانحين مساهمتهم بحوالي 5,1 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في لبنان في العام 2002. كما قدر المرصد العالمي للألغام أنه حوالي 12,6 مليون دولار أمريكي قدمت لمشاريع قضايا الألغام في لبنان في العام 2001 من قبل 13 مانح على الأقل؛ و حوالي ستة ملايين دولار في العام 2000. إضافة إلى ذلك في العام 2001 أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن نيتها في منح 50 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في جنوب لبنان. في الوقت الحالي لا يعرف المبلغ الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة في العام 2001 أو العام 2002، لكن برنامج "عمليات الإمارات للتضامن" مول برامج لإزالة الألغام، برامج الإستطلاع و برامج التعليم بمخاطر الألغام. خلال السنوات الثلاث المنصرمة، تمويل قضايا الألغام شكل حوالي 24 مليون دولار أمريكي، بدون تمويل الإمارات العربية المتحدة.

إيريتريا

منذ إنتهاء نزاع الحدود بين إريتريا و أثيوبيا في يونيو/حزيران 2000 و إنضمامها إلى معاهدة حظر الألغام في أغسطس/ آب 2001 تلقت اريتريا مبالغ كبيرة لدعم برامج قضايا الألغام. 11 مانح أفاد عن تقديم إجمالي 11,1 مليون لقضايا الألغام في اريتريا للعام 2002.

علاوة على ذلك، منحت الصين معدات لإزالة الألغام تقدر بقيمة مهمة. كما أفاد عشرة مانحين تقديمهم حوالي 8،4 مليون دولار أمريكي للعام 2001. إجمالي تمويل قضايا الألغام في اريتريا بين الأعوام 1994 و حتى 2002 قدرت بـ 25 مليون دولار أمريكي.

متلقون آخرون لمنح برامج قضايا الألغام

- **سريلانكا:** منذ وقف إطلاق النار في فبراير/شباط 2002 قدمت مبالغ مهمة لتمويل قضايا الألغام. 11 ممول أفاد مساهمته لبرامج قضايا الألغام في سريلانكا في العام 2002 و التي شكلت إجمالي ستة ملايين من الدولارات. مشاريع قضايا الألغام أوقفت تقريباً في العام 2000 و 2001.
- **نيكاراغوا:** ثمانية مانحين أفادوا تقديم 5,9 مليون دولار أمريكي.
- **اليمن:** 12 مانح أفاد تقديمه حوالي 5,6 مليون دولار أمريكي، و هو إرتفاع عن 4 مليون دولار أمريكي في العام 2001. في العام 2002 الحكومة اليمنية قدمت حوالي 3 ملايين من الريالات للبرنامج الوطني لقضايا الألغام.
- **الأرض الصومالية:** ثمانية ممولين أفادوا تقديم حوالي 5,6 مليون دولار أمريكي. تمويل قضايا الألغام في العام 2001 شكل حوالي 4,3 مليون دولار.
- **السودان:** في أوائل شهر يناير/كانون الثاني 2002 بعد إتفاقية وقف إطلاق النار في جبال النوبة، إرتفع تمويل برنامج قضايا الألغام. و قد أفاد 12 مانح تقديمهم حوالي 5,1 مليون لدعم برامج قضايا الألغام في العام 2002. مقارنة بستة مانحين قدموا حوالي 2,2 مليون دولار أمريكي في العام 2001

- **أثيوبيا:** أفاد ثمانية ممولين عن تقديمهم حوالي 4,9 مليون دولار أمريكي. علاوة على ذلك، الحكومة الأثيوبية قدمت 3,5 مليون دولار أمريكي عن طريق قرض من البنك الدولي. أثيوبيا تلقت حوالي مليوني دولار أمريكي في العام 2001.
- **أذربايجان:** خمسة مانحين أفادوا تقديم حوالي 4,5 مليون دولار أمريكي لمساعدة برامج قضايا الألغام في أذربايجان في العام 2002. علاوة على ذلك صرحت الحكومة تقديمها 259,000 دولار أمريكي لقضايا الألغام في العام 2002. و في العام 2001 رصد المرصد العالمي للألغام أن تمويل برامج قضايا الألغام شكلت 5,5 مليون دولار أمريكي.
- **أرمينيا:** قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 4,5 مليون دولار أمريكي، من بينها دفعة واحدة بقيمة 1,8 مليون دولار من السفارة الأمريكية. و في العام 2001 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 850,000 دولار أمريكي.
- **مقدونيا:** حوالي ثلاثة ملايين من الدولارات قدمت من الإتحاد الأوروبي و صندوق الإئتمان الدولي. كما شكل تمويل العام 2001 حوالي 530,000 دولار أمريكي
- **ألبانيا:** أفادت الحكومة أن تمويل قضايا الألغام شكل 2,8 مليون دولار. في العام 2001 مُنحت حوالي 2,2 مليون دولار أمريكي.
- **جورجيا:** أربعة مانحين أفادوا تقديم حوالي 2,1 مليون دولار أمريكي، معظمها لبرامج إزالة الألغام التابعة لـHALO Trust في ابخازيا. تمويل العام 2001 شكل حوالي 1,8 مليون دولار أمريكي.
- **تايلاند:** قدم الممولين الأجانب حوالي 1,7 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 2,6 مليون دولار في العام 2001. في العام 2002 الحكومية التايلاندية و المؤسسات التايلاندية قدمت حوالي مليون دولار أمريكي.
- **جمهورية كونغو الديموقراطية:** منظمة المعاقين الدولية – بلجيكا تلقت حوالي 1,5 مليون دولار أمريكي لبرامجها المتعلقة بقضايا الألغام في جمهورية كونغو الديموقراطية.
- **تشاد:** أفاد خمسة مانحين تقديم حوالي 1,3 مليون دولار أمريكي و هو نفس مبلغ العام 2001.
- **الأردن:** ثلاثة مانحين أفادوا تقديم 1,1 مليون دولار أمريكي.

□ **الأكوادور:** قدمت الولايات المتحدة الأمريكية و منظمة الدول الأمريكية حوالي 1,1 مليون دولار أمريكي.

- **البيرو:** قدمت الولايات المتحدة الأمريكية و منظمة الدول الأمريكية حوالي1,1 مليون دولار أمريكي. كما قدمت الحكومة 371,000 دولار أمريكي.

تمويل قضايا الألغام في كل من الدول التالية شكلت أقل من مليون دولار أمريكي في العام 2002: بنين، بورما، بوروندي، كلومبيا، جيبوتي، استونيا، غينيا-بساو، ناميبيا، عمان، باكستان، رومانيا، روندا، السنغال، طاجكستان، تونس، أوغندا، أوكرانيا و زامبيا.

مراجعات إقليمية

أفريقيا

سياسة حظر الألغام

كل الدول الـ 48 من أفريقيا دون الصحراوية طرف في معاهدة حظر الألغام باستثناء الصومال التي لا توجد فيها حكومة رسمية. خلال فترة هذا التقرير كان نصيب أفريقيا خمس دول من بين الدول التسع الأطراف في المعاهدة. ثلاث دول صادقت: الكاميرون (19 سبتمبر/أيلول 2002)، غامبيا (23 سبتمبر/أيلول 2002) و ساو توميه و برنسيب (31 مارس/آذار 2003). دولتين إنضمتا إلى المعاهدة جزر القمر (19 سبتمبر/أيلول 2002) و جمهورية أفريقيا الوسطى (8 نوفمبر/تشرين الثاني 2002).

بوروندي، أثيوبيا و السودان وقعت و لكن لم تصادق على المعاهدة. في بوروندي تم تبني مشروع قانون من أجل المصادقة على معاهدة حظر الألغام من قبل مجلس الوزراء في 25 مارس/آذار 2003 و بعد ذلك من قبل مجلس الشيوخ في 18 يونيو / حزيران 2003. مجلس وزراء السودان أبدى موافقته على معاهدة حظر الألغام في مايو/آيار 2003 و حولها إلى البرلمان من أجل المصادقة عليها. الجهات الرسمية الأثيوبية أكدت مرة أخرى دعمها لمعاهدة حظر الألغام، لكن لم يتم إتخاذ أي خطوات تجاه للمصادقة. الصومال بقت دون سلطة مركزية منذ العام 1991، لكن منذ 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2002، ممثلين عن 16 حزب معارض ألتقوا في ألدوريت - كينيا و وقعت على إتفاقية إلتزام خاصة تتعهد فيها تطبيق حظراً مطلقاً على الألغام المضادة للأفراد.

لم تسن أي من الدول التدابير الوطنية لتطبيق معاهدة حظر الألغام. 11 دولة طرف من أفريقيا أشارت إلى أن تشريعات التطبيق حالياً قيد السن، إضافة إلى ثلاث دول باشرت بإجراءات سن التشريع (بنين، جمهورية كونغو الديموقراطية و توغو). غيرها تضم، موريتانيا، موزمبيق، النيجر، السيشل، جنوب أفريقيا، سوزيلاند، أوغندا و زامبيا. برلمان جنوب أفريقيا وافق على تشريع وطني لتطبيق المعاهدة في أبريل/نيسان 2003. فقط أربع دول أفريقية لديها تشريع وطني للتطبيق: بوركينا فاسو، مالي، موريشيوس و زمبابوي. السنغال و تنزانيا إلتحقتا بليسوثو و نامبيا و روندا التي تعتبر أن القوانين الموجودة كافية لتطبيق المعاهدة.

إن الإمتثال لمتطلبات معاهدة حظر الألغام بشأن تقارير الشفافية في حالة تحسن مستمر. فخلال هذه الفترة من الدول الـ 21 التي أودعت تقاريرها الأولى للشفافية 12 دولة تأتي من المنطقة: جمهورية كونغو الديموقراطية، جمهورية كونغو، جيبوتي، الغابون، غامبيا، غانيا، غينيا-بيساو، ملاوي، النيجر، السيشل، تنزانيا و توغو. و في نفس الوقت عشر دول من 15 دولة طرف لم تودع بعد تقاريرها الأولية أيضاً من المنطقة: أنغولا، كاب فيردي، ساحل العاج، غينيا الإستوائية، اريتريا، غينيا، ليبيريا، ناميبيا، نيجيريا و سيراليون. تقارير غينيا الاستوائية، غينيا و ناميبيا كانت واجب الأداء منذ العام 1999.

لم تصوت أي دولة أفريقية ضد قرار المجلس العمومي للأمم المتحدة رقم 74/57 الذي صدر في 22 نوفمبر / تشرين الثاني 2002 كما لم تمتنع أي دولة عن التصويت عنه القرار الذي يدعم تطبيق و عولمة معاهدة حظر الألغام.

وفود من 32 حكومة أفريقية حضرت المؤتمر الرابع للدول الأطراف في جنيف في سبتمبر/أيلول 2002، من بينها الدول غير الأطراف: بوروندي، اثيوبيا و غامبيا (و التي صادقت في وقت لاحق في سبتمبر/ أيلول)، السودان و جمهورية أفريقيا الوسطى (و التي إنضمت في نوفمبر/تشرين الثاني). 14 دولة طرف أفريقية حضرت إجتماع المجلس غير الدوري للجنة الدائمة لإزالة الألغام، التعليم بمخاطر الألغام و تقنيات قضايا الألغام.

ممثل عن 35 حكومة أفريقية شارك مرة واحدة على الأقل في المجالس غير الدورية للجنة الدائمة في فبراير/شباط و مايو/آيار 2003، بينها الدول الموقعة على المعاهدة؛ بروروندي، أثيوبيا و السودان. 27 حكومة شاركت في الإجتماعين.

في نوفمبر / تشرين الثاني 2002 سبع حكومات أفريقية (أنغولا، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية كونغو الديموقراطية، جمهورية كونغو، روندا و تنزانيا) شاركت في مؤتمر معني بتطبيق المادة 7 من إتفاقية أوتاوا، والتي تم تنظيمها من قبل بلجيكا، رئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف و الذي أقيم في بروكسل. في ديسمبر / كانون الأول 2002 منظمة غير حكومية اثيوبية RaDO استضافت الملتقى السنوي لباحثي المرصد العالمي للألغام / معاهدة حظر الألغام الأرضية في أديس أبابا على نطاق أفريقيا.

بينما المسألة قيد إنتظار الموافقة الرسمية في سبتمبر / أيلول 2003، كينيا ترغب استضافة مؤتمر المراجعة الأول لمعاهدة حظر الألغام حول تسهيلات الأمم المتحدة في نايروبي من 29 نوفبر/تشرين الثاني إلى الثالث من ديسمبر / كانون الأول 2004.

الإستخدام

لم يجد المرصد العالمي للألغام أي أدلة مؤكدة حول استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل أي دولة أفريقية، و لكن جمعت تقارير متكاملة عن استخدام الألغام من قبل القوات الحكومية في بوروندي، دولة موقعة على المعاهدة و كذلك من قبل المتمردين. في السودان، و هي دولة أخرى موقعة على المعاهدة وردت العديد من التقارير تفيد استخدام الألغام من قبل القوات الحكومية و من قبل المتمردين. الجهات الرسمية في بوروندي و في السودان نفتا أي استخدام للألغام المضادة للأفراد. العديد من المجموعات المتمردة استخدمت الألغام المضادة للأفراد في جمهورية كونغو الديموقراطية، كما فعلت العديد من الأحزاب المتقاتلة في الصومال.

الإنتاج و النقل

لم تقم أي دولة أفريقية دون الصحراوية بإنتاج الألغام المضادة للأفراد. الاستخدام الحاضر للألغام المضادة للأفراد في المنطقة أثار الشكوك حول تهريب الألغام عبر الحدود، لكن المرصد العالمي للألغام لم يتمكن من رصد أي حالات خاصة.

التخزين و التدمير

أربع دول أطراف أفريقية إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد خلال فترة هذا التقرير: تشاد، جيبوتي، موزمبيق و أوغندا. هذا يجعل عدد الدول الأفريقية التي إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام 10 دول. الغابون كشفت و لأول مرة أنه سبق لها و دمرت مخزونها من الألغام، منضمة بذلك إلى مالي، موريتانيا، ناميبيا، جنوب أفريقيا و زمبابوي.

تشاد إنتهت من تدمير 4,490 لغماً مضاداً للأفراد من مستودعاتها في يناير / كانون الثاني 2003. جيبوتي إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام المؤلف من 1118 لغماً في الثاني من شهر مارس/آذار 2003. موزمبيق إنتهت من تدمير مخزونها للألغام المؤلف من 37,318 لغماً مضاداً للأفراد في 28 فبراير / شباط 2003. أوغندا إنتهت من تدمير مخزونها للألغام المضادة للأفراد في يوليو/ تموز 2003.

ثلاث دول أطراف أفريقية بدأت بعمليات تدمير مخزونها من الألغام خلال فترة هذا التقرير: جمهورية كونغو الديموقراطية، غينيا-بيساو و تنزانيا. في جمهورية كونغو الديموقراطية، أفادت منظمة المعاقين الدولية/ بلجيكا عن تدمير 1,660 لغماً مضاداً للأفراد من مستودعات المتمردين في العامين 2002 و 2003. غينيا-بيساو دمرت ألف لغم في سبتمبر / أيلول 2002. تنزانيا دمرت أول 9,837 لغماً مضاداً للأفراد في مارس / آذار 2003.

دولتين طرف أفريقيتين – جمهورية كونغو و كينيا – لم تبدأ بعد إجراءات التدمير، و لكن كل منها أعدت خطة لتدمير مخزونها للألغام قبل حلول الموعد النهائي بالنسبة إليها بناء على المعاهدة.

عشر دول لم تعلن بشكل رسمي عن وجود أو عدم وجود مستودعات للألغام لديها بسبب عجزها عن تقديم تقارير الشفافية في الموعد المحدد: أنغولا، كاب فيردي، ساحل العاج، غينيا الأستوائية، اريتريا، غينيا، ليبيريا، ناميبيا، النيجر و سيراليون. الموعد النهائي لتدمير مخزون الألغام بالنسبة لغينيا، غينيا الأستوائية و ناميبيا كان الأول من مارس / آذار 2003.

18 دولة طرف في أفريقيا صرحت رسمياً أنها لم تملك أبداً مخزوناً للألغام المضادة للأفراد، باستثناء في بعض الحالات ما كان مخصصاً لإغراض التدريب: بنين، بوتسوانا، بوركينافاسو، الكاميرون، جزر القمر، غامبيا، غانا، ليسوثو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، النيجر، روندا، السنغال، السيشل، سوازيلاند، توغو و زامبيا.

بين الدول الأطراف الثلاث بوروندي صرحت أن لديها مخزون من 1,200 لغماً مضاداً للأفراد، و التي تم الإحتفاظ بها فقط لإغراض التدريب، إلا أن المزاعم حول الاستخدام الجاري للألغام من قبل الجيش البوروندي يثير الشكوك حول هذا التصريح. مستودعات اثيوبيا غير معلومة. تأكيدات السودان عن عدم وجود مخزون للألغام يتعارض مع المزاعم حول الاستخدام الحديث و السابق للألغام المضادة للأفراد. في

الصومال - التي ما زالت خارج معاهدة حظر الألغام - يعتقد إمتلاك المليشيات و الأفراد أعداد كبيرة من الألغام الأرضية.

تسع عشرة دولة من دول الأطراف من أفريقيا مارست – أو تنوي ممارسة - خيار استبقاء الألغام المضادة للأفراد لأهداف التدريب و التطوير المنصوص عليها في المادة 3 من معاهدة حظر الألغام: بوتسوانا ("قليل")، بوركينا فاسو("قليل جداً")، الكاميرون (500)، جمهورية أفريقيا الوسطى ("كمية محدودة جداً")، جيبوتي (2,996)، كينيا (3,000)، مالي (2,000)، موريتانيا (843)، موريشيوس (93)، موزمبيق (1,427)، ناميبيا (عدد غير معلوم)، جمهورية كونغو (372)، روندا (101)، جنوب أفريقيا (4,400)، تنزانيا (1,147)، توغو (436)، أوغندا (1,764)، زامبيا (6,691) و زمبابوي (700).

العديد من الدول تحتفظ بكامل مخزونها من الألغام المضادة للأفراد بغرض التدريب و الأبحاث: توغو (436)، موريشيوس (93) و بوتسوانا (غير معلوم). زامبيا التي صرحت في السابق عن رغبتها في استبقاء كامل مخزوها من الألغام المؤلف من 6,691 لغماً مضاداً للأفراد بغرض التدريب، أعادت النظر في قرارها و رأت الإحتفاظ بعدد أقل.

خلال فترة هذا التقرير دولتين طرف أفريقيتين إتبعت بعناية نداء الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية لتخفيض الألغام المستبقاة: موريتانيا قررت تخفيض الألغام المستبقاة من 5,728 إلى 843 و أوغندا قررت أيضاً التخفيض من 2,400 إلى 1,764.

تمويل قضايا الألغام

ممولي أفريقيا دون الصحراوية في برامجها لقضايا الألغام خلال فترة هذا التقرير هم: كندا، الدانمارك، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا و الولايات المتحدة الأمريكية.

استناداً للمعلومات المتوفرة لدى المرصد العالمي للألغام، أكبر متلقي تمويل قضايا الألغام في أفريقيا و بشكل تصاعدي هي موزمبيق (177 مليون دولار أمريكي) و أنغولا (92 مليون دولار أمريكي) و اريتريا (25 مليون دولار أمريكي).

في العام 2002 قدم الممولون 21,2 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام لأنغولا، 16,9 مليون دولار لموزمبيق و 11,1 مليون دولار أمريكي لإريتريا، مقدمة لهم بهذه الطريقة المركز الرابع، السادس و الثامن لأكبر متلقي تمويل الألغام لهذا العام . التمويل لقضايا الألغام قدم أيضاً للأرض الصومالية (5,6 مليون دولار)، السودان (5,1 مليون دولار)، أثيوبيا (4,9 مليون دولار)، جمهورية كونغو الديموقراطية (1,5 مليون دولار) و تشاد (1,3 مليون دولار) و كذلك مبالغ أصغر لبنين، بوروندي، جيبوتي، غينيا-بيساو، ناميبيا، رواندا، السنغال، أوغندا و زامبيا. إجمالي التمويل لأفريقيا دون الصحراوية خلال فترة هذا التقرير شكل حوالي 70 مليون دولار أمريكي.

مشكلة الألغام الأرضية

23 دولة في المنطقة إضافة إلى الدول الأربع غير الأطراف موبوءة بالألغام: أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية كونغو الديموقراطية، جيبوتي، اريتريا، إثيوبيا، غينيا بيساو، ليبيريا، ملاوي، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، رواندا، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا و زيمبابوي إضافة إلى ذلك الأرض الصومالية. جمهورية كونغو و كينيا لستا في قائمة المرصد العالمي للألغام للدول الموبوءة.

ست دول أطراف أفريقية من بين مجموعة الدول الأطراف الـ 14 التي يحل موعدها النهائي بمارس / آذار 2009 لإزالة الألغام من كل المناطق الموبوءة، كما هو مطلوب بناء على المادة 5 من معاهدة حظر الألغام: جيبوتي، ملاوي، موزمبيق، ناميبيا، السنغال و زمبابوي.

جيبوتي يجب أن تكون "آمنة من الألغام" بحلول نهاية العام 2003، بناء على تصريح الإدارة الأمريكية. ملاوي أفادت في تقريرها الأول المودع في فبراير / شباط 2003 أنها تشتبه مناطق توجد فيها الألغام على إمتداد حدودها مع موزمبيق، و تبحث عن تمويل من أجل برامج الإستطلاع و عمليات إزالة الألغام. بناء على خطة العمل الوطنية التي تم تبنيها في العام 2001 في موزمبيق، كان الهدف هو خلق بلد "خالٍ من آثار الألغام" في غضون عشر سنوات. القتال الحديث في الشمال ترك ناميبيا مع مشكلة الألغام. في زمبابوي، السلطة الوطنية لقضايا الألغام تأسست في العام 2002 من أجل إعداد الخطة و الوطنية لقضايا الألغام.

القتال الحديث في ناميبيا تركها مع مشكلة الألغام، كما أن خطتها طويلة الأمد لقضايا الألغام غير معروفة. في السنغال، قائد المهندسين العسكريين صرح أن تنفيذ برامج دورية للإزالة الإنسانية للألغام ما زالت مستحيلة ما لم يتم التوصل إلى إتفاقية مع المتمردين في كازمانس. تم إعداد خطة إزالة الألغام، و التي سيجري تنفيذها على إمتداد خمس سنوات على ثلاث مراحل.

أنجز استطلاع آثار الألغام في تشاد و موزمبيق 2001. كما تم التخطيط لعملية إستطلاع آثار الألغام في اثيوبيا و الأرض الصومالية في العام 2003 و اريتريا في العام 2004. نفذت عملية استطلاعية لآثار الألغام في أنغولا خلال فترة هذا التقرير. وضعت جمهورية كونغو الديموقراطية، الصومال (بونتلاند) و السودان في قائمة برامج تنفيذ عمليات الإستطلاع.

المرصد العالمي للألغام رصد عدد من برامج الإستطلاع و التقييم العامة لمشاكل الألغام في أنغولا، تشاد، جمهورية كونغو الديموقراطية، غينيا-بيساو، موريتانيا، موزمبيق، روندا، السودان و أوغندا في العام 2002 و أوائل العام 2003.

في العام 2002 تم إعداد منظومة إدارة المعلومات لقضايا الألغام IMSMA و التي ساعدت برامج قضايا الألغام على جمع البيانات و وضع الخرائط للمعلومات المتلقاة، في كل من جمهورية كونغو الديموقراطية، السودان و زامبيا. الدول الأخرى التي توجد فيها هذه الإنشطة هي تشاد، اريتريا، اثيوبيا، موزمبيق، روندا، سرياليون و الأرض الصومالية.

عمليات إزالة الألغام

البرامج الإنسانية لإزالة الألغام التي تقودها المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية نفذت في 11 دولة على الأقل من المنطقة في العام 2002 و العام 2003. و هذه تضم الدول الأطراف (أنغولا، تشاد، جيبوتي، جمهورية كونغو الديموقراطية، أريتريا، غينيا-بيساو، موريتانا، موزمبيق و روندا) و دولتين موقعتين (أثيوبيا و السودان). كما تنفذ برامج إنسانية لإزالة الألغام في الأرض الصومالية.

- في أنغولا، منظمة غير حكومية عاملة في قضايا الألغام أفادت عن تطهير أكثر من 2,6 مليون متر مربع من الأراضي في العام 2002 و الربع الأول من العام 2003.
- في تشاد، المنظمة غير الحكومية HELP أفادت أنها طهرت مساحة 1,935,000 متر مربع في العام 2002 مدمرة 2,970 لغماً و 6,904 من الذخائر غير المنفجرة.
- وحدة الجيش الجيبوتي بالتعاون مع مقاول تجاري أمريكي RONCO طهرت 4,986 متر مربع من الأرض في العام 2002.
- في جمهورية كونغو الديموقراطية بين يونيو / حزيران 2002 و أبريل/نيسان 2003، منظمة المعاقين الدولية-بلجيكا طهرت 25,756 متر مربع من الأرض حول منطقة كيسنجاني. في مايو/آيار 2003، أجبرت على إيقاف نشاطات إزالة الألغام بسبب نقص التمويل. عمليات إزالة الألغام محدودة المستوى نفذت من قبل الجيش و الأمم المتحدة.

☐ في اريتريا، منظمة DDG طهرت إجمالي 154,000 متر مربع من الأرض من يناير/كانون الثاني حتى قرار يوليو/ تموز 2002 بإبعاد معظم المنظمات غير الحكومية العاملة في قضايا الألغام.

DCA طهرت 250.500 متر مربع من الأرضي الموبوءة بين الأول من شهر يونيو/ حزيران 2001 و يوليو/ تموز 2002. كما طلب من منظمة HALO مغادرة البلاد في يونيو / حزيران 2003 بعد أن سمح لها استمرار عملياتها في يوليو/ تموز 2002.

- أول منظمة غير حكومية اثيوبية - مكتب اثيوبيا لقضايا الألغام EMAO - بدأت بعمليات إزالة الألغام في منتصف العام 2002 و حتى يناير / كانون الثاني 2003 و قد طهرت 396,555 متر مربع من الأراضي.
- في غينيا بيساو مركز التنسيق في قضايا الألغام أفاد في يونيو/حزيران 2003 أن 390,000 متر مربع من الأراضي طهرت من العام 2000. منظمة غير حكومية محلية أخرى لإزالة الألغام LUTCAM بدأت العمليات في الحقول في فبراير / شباط 2003. بناء على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمة غير الحكومية لإزالة الألغام HUMAID طهرت 333,240 متر مربع من الأراضي بين نوفمبر / تشرين الثاني 2000 و فبراير / شباط 2003.
- في موريتانيا تمت إزالة و تدمير 5,294 لغماً و 5,098 ذخيرة غير منفجرة بين أبريل / نيسان 2000 و أبريل / نيسان 2003.
- في موزمبيق المعهد الوطني لإزالة الألغام أفاد عن تطهير 8,9 مليون متر مربع من الأراضي في العام 2002، و هو إرتفاع بسيط عن 8,7 متر مربع في العام 2001. وردت أرقام متضاربة من مختلف المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال إزالة الألغام.
- في روندا العاملين في مكتب إزالة الألغام، التابع لوزارة الدفاع، أزالوا 1,220 لغماً و 27,791 ذخيرة غير منفجرة من بين الأعوام 1995 و 2002.
- في السودان نشاطات إزالة الألغام توسعت خلال العام 2002. هذه النشاطات نفذت من قبل DCA و قضايا الألغام، المنظمة غير الحكومية المحلية "عمليات إنقاذ الحياة البريئة OSIL" و خدمة السودان المتكاملة لقضايا الألغام SIMAS و لفترة محدودة تدخلت "قوات التفاعل السريع لإزالة الألغام QRDF".
- في الأرض الصومالية، ثلاث منظمات غير حكومية (DDG، HALO، و مؤسسة سانتا باربارة) نفذت برامج لإزالة الألغام في العام 2002، مطهرة 1,5 مليون متر مربع من الأراضي الملغومة و 20 مليون متر مربع من ميادين القتال.

علاوة على ذلك برامج محدودة لإزالة الألغام كانت قيد التنفيذ في خمس دول أفريقية على الأقل في العام 2002 و 2003 بما فيها أربع دول أطراف (نايبيا، أوغندا، زامبيا و زمبابوي) و دولة واحدة موقعة (بوروندي). المؤسسة الناميبية للتنمية أسست برامج لإزالة الألغام في العام 2002 في العشرات من الأراضي بحجم 30 هكتار في شمال إقليم كابريفي. وحدات إزالة الألغام للجيش الزامبي بالإستشارة مع RONCO بدأت عمليات إزالة الألغام في مايو/آيار 2002 منظفة الطرق على إمتداد بحيرة كاريبا من أجل إفساح المجل لمشروع تنموي للبنك الدولي بتكلفة 50 مليون دولار أمريكي. في زمبابوي 85 كيلومتر من حقول الألغام في شلالات فكتوريا طهرت، مدمرة 16,000 لغماً. عمليات عسكرية محدودة لأهداف تكتيكية نفذت في بوروندي و أغندا.

لم يلاحظ تنفيذ أي نوع من عمليات إزالة الألغام خلال العام 2002 في سبع دول موبوءة بالألغام، بما فيها ست دول أطراف (ليبيريا، ملاوي، النيجر، السنغال، سيراليون و سوازيلاند) و الصومال. ملاوي و النيجر تخططا في تنفيذ برامج إنسانية لإزالة الألغام و لا تتوفر أي معلومات عن الدول الأخرى.

التنسيق و التخطيط في قضايا الألغام

المرصد العالمي للألغام وجد بعض أجهزة التنسيق و التخطيط لقضايا الألغام في 13 دولة أفريقية من بين 23 دولة موبوءة بالألغام (أنغولا، تشاد، جيبوتي، جمهورية كونغو الديموقراطية، أريتريا، اثيوبيا، غينيا-بيساو، موريتانيا، موزمبيق، روندا، السودان، زامبيا و زمبابوي) و كذلك في الأرض الصومالية.

في يوليو/ تموز 2002 الحكومة الاريترية أعلنت عن تأسيس إدارة إزالة الألغام الأريترية من أجل إدارة و تنسيق قضايا الألغام في أريتريا. الأجهزة الحكومية السابقة المنسقة في قضايا الألغام حلت و المنظمة غير الحكومية الوطنية لقضايا الألغام أغلقت، و معظم المنظمات الدولية العاملة في قضايا الألغام أخرجت من البلاد. في الصومال، تخلت الأمم المتحدة عن فكرة إعداد مكاتب لقضايا الألغام لأسباب أمنية. خلال العام 2002 وكالات قضايا الألغام في الأرض الصومالية تعرضت لإعادة التنظيم، الأمم المتحدة و غيرها من المنظمات الدولية عبرت عن قلقها إزاء النتائج السلبية المحتملة لقلة آليات التنسيق هناك.

في سبتمبر / أيلول 2002 تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين الحكومة السودانية، SPLA و خدمة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لقضايا الألغام في السودان. خدمة الأمم المتحدة أقامت مركزاً لقضايا الألغام في الخرطوم في سبتمبر/أيلول 2002 و أسست مكتب للتنسيق في قضايا الألغام في الجنوب في فبراير / شباط 2003. في زمبابوي تم تأسيس سلطة وطنية لقضايا الألغام في أوائل العام 2002 إضافة إلى مركز زمبابوي لقضايا الألغام.

خلال فترة هذا التقرير، لاحظ المرصد العالمي للألغام وجود عدد من الخطط الوطنية لبرامج قضايا الألغام في ست دول أفريقية من بين الدول الـ 23 الموبوءة بالألغام (تشاد، غينيا بيساو، موزمبيق، السنغال، السودان و زمبابوي). عدد من الدول كانت في مرحلة الإعداد و المصادقة على مشاريع الخطط.

في أنغولا فرق تقييمية مشكلة من كل من الأمم المتحدة / المنظمات غير الحكومية / و الحكومة نفذت المرحلة الأولى من عملية التقييم العاجلة لتحديد الإحتياجات الطارئة، حيث زارت الفرق 28 موقع من المواقع التي كانت غير ممكنة الوصول في السابق و التي عاد إليها المشردون داخلياً. و قد وجدت هذه الفرق أن 26 موقعاً بين الـ 28 كانت ملغومة بشدة. في تشاد خطة ستراتيجية وطنية للأعوام 2002-2015 وضعت في العام 2002، مستخدمة نتائج إستطلاع آثار الألغام التي نفذت في مايو/ آيار 2001. و هي تشكل جزءاً من الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2001-2015. في العام 2003 جمهورية كونغو الديموقراطية أودعت تقريرها الأول للشفافية و الذي عبرت فيها عن شكها في 165 موقع ملغوم في 11 مديرية. في موزمبيق تم تطوير الخطة الوطنية الخمسية لقضايا الألغام للفترة 2002-2006 مستخدمة نتائج إستطلاعات آثار الألغام التي إنتهت في أغسطس/ آب 2001. موزمبيق أفادت أن قضايا الألغام أدرجت في الخطة الحكومية للتخفيف المطلق من الفقر.

خلال لقاءات اللجنة الدئمة لعمليات إزالة الألغام، التعليم بمخاطر الألغام و التقينات المرتبطة بها في فبراير/ شباط و مايو / آيار 2003 الدول الأطراف الموبوءة بالألغام قدمت تقاريرها المجددة حول التطورات، النشاطات و إحتياجات قضايا الألغام، من بينها ثمان دول من أفريقيا (تشاد، جمهورية كونغو الديموقراطية، جمهورية كونغو، ملاوي، موزمبيق، النيجر، روندا و زامبيا).

التعليم بمخاطر الألغام

نفذت برامج للتعليم بمخاطر الألغام في عشر دول (أنغولا، جمهورية كونغو الديموقراطية، أريتريا، اثيوبيا، غينيا-بيساو، موزمبيق، ناميبيا، السنغال، السودان، و أوغندا) و الأرض الصومالية. كما نفذت برامج أساسية في سبع دول (بوروندي، تشاد، جيبوتي، ملاوي، موريتانا، زامبيا و زمبابوي). لم تسجل برامج للتعليم بمخاطر الألغام في ست دول موبوءة بالألغام (ليبيريا، النيجر، روندا، سيراليون، الصومال و سوازيلاند) هناك حاجة ملحة لبرامج التعليم بمخاطر الألغام، أو الحاجة للمزيد من البرامج التعليمية في أنغولا، بوروندي، تشاد، مومبيق و الصومال.

في أنغولا، أعد تقرير متكامل لتقييم برامج التعليم بمخاطر الألغام في العام 2002، كما توسعت برامج التعليم بمخاطر الألغام خلال السنة. في يوليو / تموز 2002 قرار حل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الألغام في أريتريا أثر بشكل سلبي على برامج التعليم بمخاطر الألغام هناك. في موريتانيا، خطط اليونيسف لتنفيذ برامج التعليم بمخاطر الألغام للأعوام 2003 و 2005 تنتظر التمويل. نقص التمويل أدى إلى إيقاف كل برامج التعليم في روندا في العام 2002، و عرقل نشاطات التعليم بمخاطر الألغام في زمبابوي. بينما أعد برنامج لتدريب لمدرسّي المدارس بمخاطر الألغام في العام 2002 كجزء من برنامج السنغال الموسع للتعليم بمخاطر الألغام.

ضحايا الألغام

خلال العامين 2002 و 2003 تم التبليغ عن ضحايا جدد للألغام / الذخائر غير المنفجرة في 20 من 24 دولة من افريقيا دون الصحراوية: أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية كونغو الديموقراطية، اريتريا، إثيوبيا، غينيا بيساو، كينيا، ملاوي، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، رواندا، السنغال، الصومال، السودان، أوغندا، زامبيا و زيمبابوي. كما سقط ضحايا جدد للألغام في الأرض الصومالية. جمهورية كونغو و نيجيريا أفادت عن وجود ضحايا للذخائر غير المنفجرة في العام 2002. من المحتمل أن تكون قد طرأت حوادث

الألغام في غيرها من الدول الموبوءة بالألغام في المنطقة، إلا أن هناك نقص في الأدلة الدامغة عن هذه الحوادث الجديدة.

تم التبليغ عن ضحايا جدد للألغام / الذخائر غير المنفجرة في: أنغولا سجلت 287 ضحية للألغام (يعتقد أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير)؛ بوروندي 114 ضحية، تشاد مستشفى عسكري سجل 200 ضحية للألغام؛ جمهورية كونغو الديموقراطية تم التبليغ عن 32 ضحية على الأقل؛ اريتريا بلغت عن 78 ضحية على الاقل في منطقة الأمن المؤقتة؛ اثيوبيا 67 ضحية جديدة؛ غينيا-بيساو على الأقل 33 ضحية؛ موزمبيق 47 ضحية جديدة على الأقل؛ السنغال 56 ضحية جديدة، الصومال على الأقل 53 ضحية، السودان 68 ضحية جديدة على الأقل.

من ضحايا الألغام للأعوام 2002 و 2003 أيضاً مواطني الدول الأفريقية الذين قتلوا أو جرحوا بينما كانوا يعملون خارج دولهم في العمليات العسكرية أو عمليات إزالة الألغام، عمليات حفظ السلام أو غيرها من النشاطات: بوروندي، غامبيا، موزمبيق، ناميبيا، الصومال، جنوب أفريقيا، أغندا و زمبابوي.

مساعدة الناجين من الألغام

في العديد من الدول الموبوءة بالألغام في المنطقة، وضع التسهيلات الطبية و خدمات إعادة التأهيل سيء بشكل عام، السبب الرئيسي لذلك هو نقص الموارد و في بعض الأحيان نقص الأدوية و المعدات و الكادر المختص. النزاعات الجارية أو الماضية، أيضاً تركت عبئها الثقيل على البنية الصحية التحتية في العديد من الدول. بالتالي، في العديد من الحالات المساعدة المتوفرة للناجين من الألغام غير مناسبة لمتطلباتهم.

في أنغولا أقل من 30 % من السكان بمتناول أيديهم الخدمات الصحية، و القليل من الخدمات متاحة للناجين من الألغام و غيرهم من المعاقين؛ مع ذلك وزارة الصحة تعمل على تطوير سياسة و طنية لإعادة التأهيل الفيزيائية. في جمهورية كونغو الديموقراطية تم إنشاء صندوق إجتماعي على المستوى الرئاسي لمساعدة الناجين من الألغام. في أريتريا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة المعاقين يعمل مع الحكومة من أجل بناء الكفاءات الوطنية لتقديم المساعدة المناسبة للناجين من الألغام. في اثيوبيا تم إعداد وحدة العلاج الفيزيائي لتوسيع و تحسين خدمات مركز ديسي لتقويم العظام. في غينيا-بيساو، CAAMI نظمت أول إجتماع لها من أجل إعداد الخطة الوطنية الأولى للعمل على دعم الناجين من الألغام.

في موزمبيق، برنامج المؤسسة الوطنية لإزالة الألغام IND الخمسي (2002 – 2006) تأكد دوره التنسيقي في برامج مساعدة الناجين من الألغام. في ناميبيا، ورشة عمل روندو للأطراف الصناعية و الأعضاء البديلة المرمم من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدأ خطوط الإنتاج. في روندا، تم وضع مسودة الخطة الوطنية لإعادة تأهيل المعاقين. في الصومال تم تعيين وزير المعاقين و إعادة التأهيل في مكتب وزراء الحكومة الإنتقالية. في الأرض الصومالية برنامج إستطلاع آثار الألغام وجد أن من بين الناجين الجدد من الألغام الـ 184 معظمهم تلقى المساعدة الطبية الإسعافية و قليل منهم تلقى عملية لإعادة التأهيل. في السودان المكتب الوطني لقضايا الألغام وظف عامل جديد مختص ببرامج مساعدة الناجين من الألغام من أجل مساعدتهم في تنمية مهاراتهم و إعداد خطة العمل لمساعدة الضحايا. في زمبابوي تم تأسيس مكتب مختص بمساعدة ضحايا الألغام، إعادة تأهيلهم، إعادة دمجهم و إعادة تسكينهم كقسم من مركز قضايا الألغام في زمبابوي. من دول المنطقة الأفريقية الصيغة J للتقارير الطوعية أودعت من قبل ملاوي، موزمبيق، جنوب أفريقيا و زمبابوي من أجل التبليغ عن برامج مساعدة الناجين من الألغام و غيرها من نشاطات قضايا الألغام. جمهورية كونغو الديموقراطية و روندا استخدمت الصيغة J من أجل التقرير عن مسائل أخرى.

الأمريكتان

سياسة حظر الألغام

31 دولة بين 35 دولة في الإقليم الأمريكي من دول الأطراف في معاهدة حظر الألغام. غـويانا و هايتي وقعتا على المعاهدة و لكن لم تنضما إليها بعد. في أبريل/نيسان 2003 وافق المجلس الوطني لغويانا على المصادقة على المعاهدة. و بناء على ما أفاده ناطق رسمي في هايتي في يونيو / حزيران 2002 أن "إجراءات التصديق تسير "بخطىً حثيثة".

ما زالت كوبا و الولايات المتحدة الأمريكية الدولتين الوحديتين في الإقليم خارج معاهدة حظر الألغام تماماً. خلال فترة هذا التقرير لم تسن أي من الدول تشريعاً داخلياً لتطبيق بنود معاهدة حظر الألغام. ثمان دول أطراف في المنطقة لديها تشريع وطني للتطبيق: البرازيل، كندا، كلومبيا، كوستاريكا، غواتيمالا، هوندوراس، نيكاراغوا و ترينيداد و توباغو. الهوندوراس سنت التشريع الوطني للتطبيق من خلال المرسوم رقم 2000/60 في يونو/ حزيران 2000. المرصد العالمي للألغام على علم بدولتين طرف حالياً قيد إتخاذ الخطوات اللازمة لسن تشريع وطني. الباراغواي أفادت أنه في الماضي كانت هناك بعض الإجراءات قيد السير لتبني التشريع الوطني و لكنها حالياً ترى أن القوانين الموجودة كافية.

خلال فترة هذا التقرير ثلاث دول أطراف في المنطقة – باربادوس، الدومينيكا و ترينيداد و توباغو - أودعت تقاريرها الأولية للمادة 7، بينما 14 دولة أخرى أودعت التجديد السنوي للتقارير. موعد تقديم التقرير الأولي قد تجاوز بالنسبة لسانتا لوتشيا، سان فينسنت و الغرينادين، و سورينام؛ التجديد السنوي أيضاً تجاوز موعده بالنسبة لـ 11 دولة طرف أخرى: أنتيغوا و باربودا، الباهاماس، بليز، بوليفيا، كوستاريكا، غرناطة، غواتيمالا، الهندوراس، الباراغواي، سان كيتس و نيفيس و الأرغواي.

17 دولة من المنطقة حضرت المؤتمر الرابع للدول الأطراف في جنيف، سويسرا في سبتمبر / أيلول 2002، بما فيها كوبا الدولة غير الموقعة على المعاهدة. 15 دولة من بينهم كوبا حضرت على الأقل دورة واحدة للمجالس غير الدورية للجان الدائمة اللاتي عقدتا في فبراير/شباط و مايو/آيار 2003.

في أوائل سبتمبر / أيلول 2002 ترأست البيرو و قامت المكسيك بدور مقرر اللجنة الدائمة للأوضاع العامة و عمليات المعاهدة. كلومبيا اشتركت في ترؤس اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الاجتماعية-الاقتصادية، كما لعبت غواتيمالا دور المقرر للجنة الدائمة لتدمير المخزون.

29 دولة من المنطقة صوتت لصالح قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 74/57 الصادر في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 و الذي يدعم تطبيق و عولمة معاهدة حظر الألغام. كوبا و الولايات المتحدة الأمريكية كانتا الدولتين الوحيدتين الممتنعتين عن التصويت.

كما هو الحال في السنة الماضية تبنى أعضاء منظمة الدول الأمريكية ثلاثة قرارات متعلقة بالألغام الأرضية خلال إجتماع المجلس العمومي في بريدج تاون - باربادوس في 2 يونيو/حزيران 2002: واحد لدعم برنامج قضايا الألغام في الأكوادور و البيرو؛ واحدة لتأييد برنامج منظمة الدول الأمريكية لقضايا الألغام في أمريكا الوسطى و الأخير قرار تأييد جعل نصف الكرة الغربي خالياً من الألغام.

الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية شاركت لأول مرة في مؤتمر لوزراء الدفاع للمجتمع الآنـدي في سانتياغو، تشيلي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002. الإعلان الأخير للإجتماع عبر عن دعم جهود إزالة الألغام و إعادة الدمج الإجتماعي للناجين من الألغام. مصطلحات دعم جهود قضايا الألغام ضمت في إعلان مؤتمر القمة الثاني عشر لروساء الحكومات الإيبروأمريكية في بافارو، جمهورية الدومينيكان، أيضاً في نوفمبر / تشرين الثاني 2002.

نيكاراغوا استضافت المؤتمر الاقليمي لقضايا الألغام من 27 إلى 28 اغسطس / آب 2002. في يناير / كانون الثاني 2003 مركز جنيف الدولي للإزالة الإنسانية للألغام نظمت دورة حول منظومة إدارة المعلومات لقضايا الألغام في أنتيغوا، غواتيمالا لمشاركين من المنطقة.

الإستخدام

كلومبيا ما تزال الدولة الوحيدة في المنطقة حيث تزرع فيها الألغام المضادة للأفراد. القتال في كلومبيا إزدادت حدته خلال العام 2002 و في النصف الأول من العام 2003 مع تزايد مستمر لأستخدام الألغام. فالمجموعات المتمردة FARC و ELN و القوات غير النظامية AUC مستمرة في استخدام الألغام المضادة للأفراد. تقرير الأمم المتحدة الذي صدر في فبراير / شباط 2003 يتضمن بعض المزاعم الخطيرة حول استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل الجيش الكلومبي. الحكومة الكلومبية اشارت إلى أنه تم استخدام ألغام كليمور المسموحة من قبل المعاهدة و التي تتفعل عن طريق التحكم عن بعد. في تقريرها للشفافية كشفت فنزويلا أنها زرعت الألغام المضادة للافراد في مايو / آيار 1998 خمسة أشهر بعد التوقيع على معاهدة حظر الألغام، لكن قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ بالنسبة لها. على مايبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستخدم الألغام المضادة للأفراد في العراق في العام 2003.

الإنتاج و النقل

ما تزال كوبا و أمريكا بين الدول الـ15 من الدول المنتجة للألغام المضادة للأفراد في العالم. ليس معلوماً ما إذا كانت هناك خطوط الإنتاج فعالة في كوبا خلال الأعوام 2001 و 2002.

صرحت كوبا أنها لا تصدر الألغام المضادة للأفراد، لكنها إلى الآن لم تتبن حظراً رسمياً بمنع التصدير. الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتج الألغام المضادة للأفراد منذ العام 1997 لكنها ما زالت محتفظة بحقها في القيام بذلك. كان لدى الولايات المتحدة حظر تشريعي على التصدير منذ العام 1992 و الذي تم تمديده إلى أكتوبر/تشرين الأول 2008. العصابات الكولومبية المتقاتلة ما تزال تنتج الألغام المضادة للأفراد اليدوية الصنع و غيرها من المعدات المتفجرة.

التخزين و تدمير المخزون

ثمان دول أطراف من المنطقة إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام. البرازيل، آل سلفادور و نيكاراغوا إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام خلال فترة هذا التقرير، ملتحقةً بصفوف كندا، الأكوادور، غواتيمالا، هوندوراس و البيرو، التي إنتهت من التدمير في السنة الماضية.

البرازيل إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام متخلصةً 27,397 لغماً مضاداً للأفراد بين ديسمبر/كانون الأول 2001 و يناير/كانون الثاني 2003. آل سلفادور إنتهت من تدمير مخزونها للألغام المؤلف من 6,539 لغماً مضاداً للأفراد في 20 فبراير / شباط 2003. نيكاراغوا إنتهت من تدمير مخزوها من 133,435 لغم مضاد للأفراد في 28 أغسطس/ آب 2002.

تدمير مخزون الألغام جار في خمس دول أطراف (الأرجنتين، تشيلي، كلومبيا، الأوروغواي و فنزويلا). في يونيو/ حزيران 2003، الأرجنتين و منظمة الدول الأمريكية وقعتا على إتفاقية للتعاون و المساعدة الفنية من أجل تدمير مخزون ألغامها المؤلف من 90,109 لغماً مضاداً للأفراد. إلى مايو/آيار 2003 تشيلي إنتهت من تدمير 210,446 لغماً مضاداً للأفراد من مخزونها للألغام و كانت تنوي الإنتهاء من التدمير بحلول أغسطس/آب 2003.

في أبريل / نيسان 2003 أعلنت كلومبيا أن مخزونها من 23,451 لغماً مضاداً للأفراد ستدمر بحلول فبراير / شباط 2005؛ و قد بدأت في تدمير مخزونها من الألغام في يونيو/ حزيران 2003. الأرغواي دمرت 400 لغماً مضاداً للأفراد من مخزونها للألغام في يونيو/ حزيران و أكتوبر / تشرين الأول 2002. فنزويلا بدأت عمليات التدمير في مايو / آيار 2003 لمخزونها من الألغام المؤلف 46,136 لغماً مضاداً للأفراد، مدمرة 35,360 لغماً بين 7 و 14 مايو / آيار 2003.

إضافة إلى الدول الثمان التي إنتهت من تدمير مخزونها للألغام، 15 دولة طرف في المنطقة أعلنت رسمياً أنها لا تملك ألغاماً مضادة للأفراد (أنيغوا و الباربودا، الباهاما، باربادوس، بليز، بوليفيا، كوستا ريكا، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، غرناطة، جامياكا، المكسيك، بنما، الباراغواي، سان كيتس و نيفيس، و ترينيداد و توباغو). خلال فترة التقرير باربادوس، دومينيكا، و ترينيداد أكدت رسمياً بأنها لا تملك ألغاماً مضاداً للافراد.

ثلاث دول أطراف (سان لوتشيا، سان فيسنسنت و الغرينادين و سورينام) لم تعلن بشكل رسمي عن وجود أو عدم وجود مخزون للألغام المضادة للأفراد بسبب عجزها عن تقديم تقارير الشفافية في الموعد المحدد. يعتقد أن سورينام تمتلك مخزوناً للألغام المضادة للأفراد.

من بين الدول غير الأطراف الأربع يتألف مخزون الولايات المتحدة الأمريكية للألغام من 10,4 مليون لغم مضاد للأفراد و هو ثالث أكبر مستودع للألغام في العالم. و أيضاً كدولة منتجة للألغام يعتقد أن كوبا لديها مخزون مهم للألغام المضادة للأفراد لكن لا توجد معلومات مفصلة عن ذلك. المرصد العالمي للألغام يقدر أن غويانا تمتلك مخزوناً للألغام يتألف من حوالي 20,000 لغم مضاد للأفراد. هايتي صرحت بأنها لا تخزن ألغاماً مضادة للأفراد.

من 31 دولة طرف في المنطقة، 12 أعلنت أنها تنوي استبقاء الألغام المضادة للأفراد لأغراض التدريب و البحث بناء على نص المادة 3 من معاهدة حظر الألغام: البرازيل (16,545)، تشيلي (6,245)، فنزويلا (4,614)، البيرو (4,024)، الأكوادور (3,970)، نيكاراغوا (1,971)، كندا (1,935)، الأرجنتين (1,000)، كلومبيا (986)، هوندوراس (826)، الأرغواي (500) آل سلفادور (96).

البرازيل تحتفظ بثاني أكبر مخزون للألغام في العالم بـ 16,545 لغم مضاد للأفراد. فنزويلا بعد تعديلها لمخزون الألغام رفعت من رقم الألغام التي قررت استبقاؤها من 2,214 إلى 4,614. تشيلي قررت إنزال رقم الألغام المستبقاة من 28,647 إلى 6,245 خلال فترة هذا التقرير. في السنوات الماضية، الأكوادور و البيرو كل منها قرر تخفيض عدد الألغام المستبقاة من المستويات العليا التي سبق وضعها.

مشكلة الألغام الأرضية

كوستاريكا أعلنت نفسها خالية من الألغام في ديسمبر/كانون الأول 2002. تسع دول في المنطقة موبوءة بالألغام. كلها دول أطراف باستثناء كوبا (تشيلي، كالومبيا، الأكوادور، غواتيمالا، هوندوراس، نيكاراغوا، البيرو و فنزويلا). جزر الملفيناس / فالكلاند أيضاً موبوءة بالألغام.

فنزويلا أضيفت إلى قائمة الدول الموبوءة بعد أن أقرت في تقريرها الأول للشفافية بأن لديها ست مواقع مزروعة فيها 1,063 لغماً مضاداً للأفراد. مشكلة آل سلفادور تعود بشكل رئيسي إلى الذخائر غير المنفجرة و أثرها محدود على المجتمع المدني، بالنظر إلى تقرير ضحايا الألغام في أبريل / نيسان 2002، إلا أنها مازالت تحتاج إلى برامج للتخلص من المعدات غير المنفجرة.

تمويل قضايا الألغام

ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مانح لبرامج قضايا الألغام في العالم في العام 2002. فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 76,9 مليون دولار للسنة المالية 2002 لبرامج قضايا الألغام في 37 دولة، و هو إنخفاض بحوالي خمسة ملايين من الدولارات عن تمويل السنة المنصرمة. السنة المالية للعام 2002 قدمت 1,85 مليون دولار أمريكي إلى برامج منظمة الدول الأمريكية IADB لقضايا الألغام في أمريكا الوسطى و أيضاً قدمت مليون دولار أمريكي للأكوادور و 700,000 للبيرو. كندا كانت أكبر مانح من حيث رأس المال في المنطقة، مقدمةً 16,4 مليون دولار أمريكي لنشاطات قضايا الألغام خلال السنة المالية 2002/ 2003.

برنامج منظمة الدول الأمريكية لقضايا الألغام AICMA تلقى 7,2 مليون دولار أمريكي في العام 2002 و في الربع الأول من العام 2003. ثمانية مانحين أفادوا تقديمهم 5,9 مليون دولار أمريكي كمساعدة لقضايا الألغام في نيكراغوا للعام 2002. في مارس / آذار 2003، كلومبيا و منظمة الدول الأمريكية وقعتا على إتفاقية للتعاون و المساعدة التقنية لقضايا الألغام.

عمليات إزالة الألغام

خلال فترة هذا التقرير، نفذت برامج الإنسانية لإزالة الألغام في ست دول أطراف من المنطقة: كوستاريكا، الأكوادور، غوتيمالا، هوندوراس، نيكاراغوا و البيرو. في كل هذه الدول نفذ الجيش الوطني برامج لإزالة الألغام تحت مظلة برامج إزالة الألغام التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

- في ديسمبر / كانون الأول 2002 كوستاريكا أعلنت نفسها خالية من الألغام. لكن بناء على التقرير منظمة الدول الأمريكية الجديد تم إزالة 338 لغماً أرضياً من 130,000 متر مربع من الأراضي على إمتداد الحدود مع نيكاراغوا.
- مهندسون من وحدة الجيش الأكوادوري يقودون عمليات لإزالة الألغام و تخلصوا من 4,573 لغماً.
- في العام 2002 غواتيمالا أفادت أنها طهرت 8,342 متر مربع من الأراضي الموبوءة بالقذائف غير المنفجرة في مديرية سان ماركوس و دمرت 56 وحدة من القذائف غير المنفجرة. برامج إزالة الألغام في المديريات الـ 13 الشديدة الخطورة في غواتيمالا يفترض إنتهاؤها في 2004.
- في هوندوراس الجيش و منظمة الدول الأمريكية مسؤولين عن عمليات إزالة الألغام، مطهرين إجمالي 16,700 متر مربع من الأراضي الموبوءة في العام 2002.
- فيلق مهندسي الجيش النيكاراغوي طهر 339,032 متر مربع من الأراضي في العام 2002، متخلصاً من 5,479 لغماً مضاداً للأفراد.
- الجيش البيروفي أتم برنامج لإزالة الألغام في قناة زاروميلا في العام 2002، و أيضاً مصدره في لا بالما و المنطقة التي تقود إلى الجسر الدولي في أغواس فيرديس. الشرطة الوطنية و عاملي إزالة الألغام المستأجرين من قبل الخدمات الصناعية للبحارة أزالوا و دمروا 17,651 لغماً من حوالي 668 برج كهربائي عالي التوتر بين يونيو/ حزيران 2002 و مايو / آيار 2003.

تشيلي تتوقع البدء ببرامج إزالة الألغام في العام 2004. لم يتم تنفيذ أي برامج دورية لإزالة الألغام في كلومبيا، لكن حسب بعض المزاعم قام الجيش "مجموعة مارس" بتدمير 1,054 حقل للألغام في سنتين حتى أبريل/نيسان 2003، و قوات الجيش الكلومبية أزالت 877 لغماً في 25 مديرية في العام 2002.

هوندوراس، البيرو و المملكة المتحدة (فالكلاند و المالفيناس) من مجموعة الدول الأطراف الـ 14 الموبوءة بالألغام و التي يتوافق موعدها النهائي لتدمير مخزون الألغام بمارس / آذار 2009 كما هو مطلوب في المادة 5 من المعاهدة.

آخر عملية لإزالة الألغام في الهوندوراس محددة بحلول نهاية العام 2003. في العام 2002 منظمة الدول الأمريكية قدرت أنه سيحتاج بين ثمان إلى تسع سنوات لإتمام برامج إزالة الألغام في البيرو لأسباب فنية و نتيجة الظروف الصعبة للغاية و قد أفادت أنها تهدف إلى إعلان البيرو "آمنة من الألغام" بحلول العام 2010.

في اكتوبر/ تشرين الأول 2001 إتفقت المملكة المتحدة و الأرجنتين على تنفيذ دراسة عملية حول إزالة الألغام في جزر فالكلاند/المالفيناس. لم يسجل أي تقدم ملحوظ للبدء بالدراسة العملية العام 2002 أو في النصف الأول من العام 2003. الموعد المحدد للإنتهاء من برامج الإزالة في غواتيمالا نقلت من 2005 إلى 2004. نيكاراغوا أفادت أنها ستنتهي من برامجها لإزالة الألغام خلال العام 2005.

التعليم بمخاطر الألغام

نفذت برامج تعليمية بمخاطر الألغام في سبع دول (كلومبيا، كوستاريكا، الأكوادور، غواتيمالا، هوندوراس، نيكاراغوا و البيرو)، بينما تم رصدت برامج تعلمية محدودة في تشيلي، آل سلفادور و فالكلاند/المالفيناس. لم ترصد أي برامج للتعليم بمخاطر الألغام في أي من كوبا أو فنزويلا.

الجيوش الوطنية و الهيئات الحكومية نفذت برامج التوعية بمخاطر الألغام في تشيلي، كلومبيا، كوستاريكا، الأكوادور، آل سلفادور، فالكلاند/المالفيناس، هوندوراس، نيكاراغوا و البيرو، بينما قامت المنظمات المحلية بتنفيذ برامج التعليم بمخاطر الألغام في كلومبيا، غواتيمالا و نيكاراغوا. يتم تنفيذ برنامج للتوعية بمخاطر القذائف غير المنفجرة في بنما.

ضحايا الألغام

بين العامين 2002 – 2003 تم التبليغ عن ضحايا للألغام في خمس دول من المنطقة الأمريكية: تشيلي، كالومبيا، الاكوادور، نيكاراغوا و البيرو. آل سلفادور أيضاً أفادت عن وجود ضحايا جدد من للقذائف غير المنفجرة. في كلومبيا إرتفع عدد ضحايا الألغام خلال فترة هذا التقرير إلى 530 ضحية في العام 2002 من 216 ضحية في العام 2001.

نيكاراغوا بلغت عن 15 ضحية جديدة و هو إنخفاض عن 19 في العام 2001. في البيرو 19 شخص جرح في حوادث للألغام و القذائف غير المنفجرة، من بينهم عاملين في إزالة الألغام، و هو إرتفاع عن ضحيتي الألغام التي تم التبليغ عنهما في العام 2001 في الأراضي البيروفية.

تشيلي و الأكوادور كل منها بلغت عن ضحية و احدة للألغام. في العام 2002/ 2003 حصدت الألغام/ الذخائر غير المنفجرة أيضاً مواطني دول أخرى في المنطقة – كندا، البيرو و الولايات المتحدة الأمريكية – الذين قتلوا أو جرحوا بينما كانوا يقومون بمهامهم في الخارج في عمليات إزالة الألغام أو غيرها من النشاطات.

مساعدة الناجين من الألغام

المساعدات المقدمة للناجين المدنيين من الألغام لا تتوافق و الأضرار التي أصيبوا بها، بينما في معظم الأحوال، قد تتوفر موارد محدودة للضحايا من الكادر العسكري أو الشرطة. كما أن الإنحياز الواضح في توفير وسائل الرعاية الصحية في الحضر مما يفاقم من حدة المشكلة.

في تشيلي أعلنت الحكومة أن برامج مساعدة الناجين من الألغام ستكون جزءاً من عمل اللجنة الجديدة المعنية ببرامج إزالة الألغام. برنامج منظمة الدول الأمريكية لقضايا الألغام في كلومبيا دعمت تنفذي برنامج لرقابة الألغام المضادة للأفراد من أجل تسجيل و الإشراف على المعلومات التي ترد عن ضحايا و الناجين من الألغام. تم إصدار دليل لخدمات إعادة التأهيل و الذي يغطي 15 مقاطعة موبوءة بالألغام بشدة و 66 مديرية في كلومبيا.

في آل سلفادور جمعية جرحى الحرب نفذت إحصاءً و الذي أفضى إلى التعرف إلى 3,700 ناج من الألغام. حكومة نيكاراغوا، نادت لبذل المزيد من الجهود لإعادة الدمج الإقتصادي-الإجتماعي للناجين من الألغام. في البيرو تم تأسيس جمعية جديدة و هي جمعية الضحايا و الناجين من الألغام الأرضية AVISCAM.

المشروع الثلاثي كندا/PAHO/المكسيك لمساعدة الضحايا في نيكاراغوا، هوندوراس و آل سلفادور إنتهى في مارس / آذار – أبريل / نيسان 2003. في الاقليم الأمريكي تم إيداع الصيغة الطوعية J ملحقة بالتقارير من قبل كندا، كلومبيا، الأكوادور، المكسيك و البيرو و التي تهدف إلى تقديم معلومات حول برامج مساعدة ضحايا الألغام و غيرها من نشاطات قضايا الألغام بين 2002 و 2003.

آسيا و الباسيفيك

سياسة حظر الألغام

17 بين 40 دولة في منطقة آسيا-الباسيفيك من دول الأطراف في المعاهدة: أفغانستان، استراليا، بنغلادش، كمبوديا، فيجي، اليابان، كيريباتي، ملايزيا، المالديف، ناورو، نيوزيلاند، نيو، الفلبين، ساموا، جزر سليمان، تايلاند و تيمور الشرقية. دولتين إنضمتا إلى المعاهدة خلال فترة هذا التقرير أفغانستان في 11 سبتمبر / أيلول 2002 و تيمور الشرقية في 7 مايو / آيار 2003.

خمس دول موقعة على المعاهدة لم تصادق عليها بعد: برونواي، جزر كوك، إندونيزيا، جزر المارشال و فانواتو. 18 دولة في المنطقة لم تنضم بعد إلى المعاهدة. الدول غير الموقعة تمثل من أهم مخزني و منتجي الألغام المضادة للأفراد مثل: الصين، الهند، باكستان، كوريا الجنوبية و سنغافورة، و بعض الدول الملغومة بشدة بما فيها بورما (ميانمار)، لاوس، سريلانكا و الفييتنام. الدول الأخرى غير الموقعة على المعاهدة هي: بوتان، كوريا الشمالية، ميكرونيزيا، منغوليا، النيبال، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، تونغا و توفالو.

لاوس و سريلانكا بدأتا في مراجعة مواقفهما فيما يخص معاهدة حظر الألغام و ترغبان في الإنضمام. الإجراءات الداخلية للمصادقة قيد التبني في إندونيزيا و جزر كوك و للإنضمام في بابوا غينيا الجديدة.

سبع دول غير موقعة على المعاهدة من المنطقة صوتت لصالح قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 74/57 في نوفمبر / تشرين الثاني 2002 و الذي ينادي لعولمة و تطبيق معاهدة حظر الألغام. هذه المجموعة تتألف من: بوتان، منغوليا، النيبال، بابوا غينيا الجديدة، سنغافورة، سريلانكا و تونغا. بين الدول الموقعة على المعاهدة، برونوي و إندونيزيا صوتتا لصالح القرار بينما الدول الباقية كانت غائبة عند التصويت. بين الدول الـ 23 الممتنعة عن التصويت: الصين، الهند، ف.س. ميكرونيزيا، باكستان، كوريا الجنوبية و فييتنام.

خلال فترة التقرير لم تشرع أي دولة طرف قانوناً وطنياً لتطبيق بنود معاهدة حظر الألغام. فقط خمس دول أطراف من منطقة آسيا الباسيفيكية لديها تشريع وطني: استراليا، كمبوديا، اليابان، نيوزيلاند و ماليزيا. بغلادش أفادت أن التشريع الوطني للتطبيق كان في المراحل الأخيرة للإعداد و الفلبين تشريعها قيد إنتظار السن.

كل الدول الأطراف باستثناء ناورو و جزر سليمان أودعت تقاريرها الأولية للشفافية. فقط فيجي، كريباتي، المالديف، نيو و ساموا لم تودع التجديدات السنوية.

14 دولة من المنطقة حضرت المؤتمر الرابع للدول الأطراف الذي عقد في سبتمبر/أيلول 2002، من بينها خمس دول غير موقعة: منغوليا، النيبال، بابوا غينيا الجديدة، سنغافورة و سريلانكا. خلال المؤتمر إقتراح تايلاند بإستضافة المؤتمر الخامس للدول الأطراف في بانكوك في 2003 تمت الموافقة عليه. استراليا قامت بمهام مقرر اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا، و كمبوديا قامت بمهام المقرر للجنة الدائمة لعمليات إزالة الألغام. 15 دولة، بما فيها الصين، حضرت على الأقل واحد من المجالس غير الدورية للجان الدائمة في فبراير / شباط و مايو / آيار 2003.

تسع دول من المنطقة (استراليا، بنغلاديش، كمبوديا، اليابان، ماليزيا، نيوزيلاندا، الفلبين، تايلاند و تيمور الشرقية) و أيضاً إندونيزيا، كندا و النرويج شكلت مجموعة بانكوك الإقليمية للتفاعل BRAG بهدف تشجيع مبادرات قضايا الألغام الأرضية في المنطقة وصولاً إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف.

من 26 إلى 28 مارس / آذار 2003، استضافت كمبوديا مؤتمراً إقليمياً حول "بناء مستقبل متعاون لقضايا الألغام في جنوب شرق آسيا" في فنوم بين. الإعلان الاخير لمؤتمر حركة عدم الإنحياز NAM الثالثة عشر و التي أقيمت من 25 - 27 فبراير/شباط 2003 في كوالا لامبور، و التي أدانت استخدام الألغام المضادة للأفراد؛ الدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام في حركة عدم الإنحياز حثت الدول غير الأطراف على الإنضمام إلى المعاهدة. مؤسسة السلام بين الديانات استضافت في آسيا الباسيفيكية مؤتمراً لباحثي المرصد العالمي للألغام من 27 إلى 31 يناير / كانون الثاني 2003.

الأستخدام

تم التبليغ عن استخدام الألغام المضادة للأفراد و المعدات المتفجرة اليدوية الصنع في خمس دول آسيوية في المنطقة خلال فترة هذا التقرير. في النيبال، ناطقين رسميين عن الحكومة و الجيش صرحوا و لأول مرة عن استخدامهم للألغام المضادة للأفراد من قبل قوات الأمن. كل من القوات الحكومية و المتمردة وسعت من نطاق إستخدام الألغام المضادة للأفراد و الألغام يديوة الصنع في العام 2002، بما فيها الاستخدام في كل المقاطعات الـ 75؛ مع ذلك، كان هناك استخدام خفيف أو لم يكن أي استخدام للألغام منذ وفق إطلاق النار في يناير/كانون الثاني 2003.

في منتصف العام 2002 القوات الهندية و الباكستانية توقفت عن عمليات الزراعة الكثيفة للألغام، و هي العمليات التي زرعت من خلالها الملايين من الألغام على طرفي حدودهما. علاوة على ذلك، المجموعات المتقاتلة في الهند استمرت في استخدام الألغام الأرضية و المعدات المتفجرة يدوية الصنع في جامو و كشمير، و خمس أطراف غير حكومية في محافظات هندية أخرى استخدمت الألغام الأرضية خلال فترة هذا التقرير.

الجيش الميانماري استمر في زرع الألغام الأرضية و على الأقل 15 مجموعة أيضاً استخدمت الألغام – بمجموعتين أكثر عن السنة الماضية. في الفلبين ثلاث مجموعات متمردة استخدمت الألغام المضادة للأفراد و الألغام اليدوية الصنع، بما فيها جبهة مورو الاسلامية التحريرية MILF رغم أنها وقعت على نداء جنيف للتعهد بعدم استخدام الألغام بتاتاً.

علاوة على هذه الدول الخمس، كانت هناك حوادث صغيرة لإستخدام الألغام في إندونيزيا خلال النزاعات في آمبون و آسيه، و استخدام متفرق للألغام الأرضية من قبل عناصر المقاومة في أفغانستان. في سريلانكا لم ترد أي تقارير عن استخدام الألغام من قبل الحكومة أو LTTE منذ وقف إطلاق النار في ديسمبر / كانون الأول 2001.

الإنتاج و النقل

تسعة من بين المنتجين الخمسة عشر للألغام في العالم هم من منطقة آسيا-الباسيفيك: الصين، الهند، ميانمار، النيبال، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، باكستان، سنغافورة و فييتنام. هذه السنة أضاف المرصد العالمي للألغام النيبال إلى القائمة، مستنداً إلى تصريح الحكومة الرسمي عن وجود خطوط الإنتاج خلال السنة.

الهند و باكستان في قمة إنهماكهما لإنتاج الألغام الجديدة المضادة للأفراد التي تتوافق و البروتوكول الثاني المعدل لإتفاقية الأسلحة التقليدية. شركة تابعة للحكومة الباكستانية لإنتاج المعدات العسكرية تنتج كل من الألغام المضادة للأفراد يدوية الوضع و القابلة للرصد و الألغام الجديدة التي تقبل التحكم عن بعد مع تقنيات التدمير و التفعيل الذاتي. الهند أشارت إلى أنها لبت جميع شروط المتطلبات المالية و التقنية لإنتاج الألغام المضادة للأفراد القابلة للرصد.

الصين صرحت أنها منذ 1997 توقفت عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد الغير معدة بآليات التدمير الذاتي. كوريا الجنوبية صرحت أنه في العام 2002 لم تنتج أي ألغام مضادة للأفراد بما فيها ألغام كليمور. سنغافورة أكدت أنها مستمرة في إنتاج الألغام المضادة للأفراد. خلال فترة هذا التقرير كما يبدو الجماعات المتمردة استمرت في إنتاج و استخدام أعداد كبيرة من الألغام المضادة للأفراد يدوية الصنع في كل من؛ بورما، الهند، النيبال و الفلبين.

كل المنتجين باستثناء ميانمار و كوريا الشمالية، لديهم قرار بحظر التصدير أو أنهم صرحوا بأنهم لم يعودوا يصدروا الألغام المضادة للأفراد. الصين أكدت وجود قرار محدود بحظر التصدير في ديسمبر/ كانون الأول 2002. كوريا الجنوبية أعلنت في ديسمبر / كانون الأول 2002 عن تمديد قرارها بالحظر إلى أجل غير مسمى.

التخزين و التدمير

قدر المرصد العالمي للألغام أن الصين تمتلك أكبر مستودع للألغام في العالم (110 مليون) لغم مضاد للأفراد. في الماضي اعتبر المرصد العالمي للألغام الباكستان و الهند من مالكي رابع و خامس أكبر مستودع للألغام بتقدير (6 مليون) و (4-5 ملايين) على التوالي. هذه التقديرات الآن قد لا تكون دقيقة بعد عمليات الزرع الضخمة للألغام خلال ديسمبر/ كانون الأول 2001 و أوائل العام 2002. حكومة كوريا الجنوبية أكدت أن لديها مخزون يتألف من مليوني لغم مضاد للأفراد. الدول الأخرى التي تمتلك مخزوناً للألغام بما فيها الدول غير الموقعة على المعاهدة هي: بورما (ميانمار)، كوريا الشمالية، لاوس، منغوليا، النيبال، سنغافورة، سريلانكا و فييتنام؛ و الدول الموقعة برونواي و إندونيزيا.

بنغلاديش هي الدولة الطرف الوحيدة في المنطقة آسيا / الباسيفيك التي تملك مخزوناً للألغام قيد إنتظار التدمير. فقد صرحت لأول مرة عن مخزون لـ 204,277 لغماً مضاداً للأفراد، و أشارت إلى أنها ستحتفظ 15,000 لغماً لأغراض التدريب (واحدة من أعلى الأرقام المستبقاة بين الدول الأطراف). من المتوقع أن تقوم بنغلادش بدور المقرر للجنة الدائمة لتدمير المخزون في سبتمبر/ أيلول 2003.

اليابان إنتهت من تدمير 1,000,089 لغماً من مخزونها من الألغام في 8 فبراير / شباط 2003. تايلاند إنتهت من تدمير مخزونها للألغام المؤلف من 337,725 لغماً مضاداً للأفراد في أبريل / نيسان 2003. في العام 2002 تايوان نقلت 42,175 لغماً مضاداً للأفراد إلى ألمانيا للتدمير، كما هو مصرح في المادة 3 من معاهدة حظر الألغام.

مشكلة الألغام الأرضية

في منطقة آسيا الباسيفيكية 15 دولة و تايوان أيضاً موبوءة بالألغام و الذخائر غير المنفجرة. أفغانستان تعد من أشد المناطق تلوثاً بالألغام / الذخائر غير المنفجرة في العالم مع حوالي 780 مليون متر مربع من الأراضي الموبوءة. من بينها أكثر من 404 مليون متر مربع تعتبر من المناطق الحيوية: مناطق سكنية، أراضي تجارية، طرق نقل و مناطق تضم أنظمة الري.

في سريلانكا حجم مشكلة الألغام تشكل موضوع الإستطلاعات الجارية. برنامج استطلاع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة كشف أن 14,49 مليون متر مربع من الأراضي، و 8,3 مليون متر مربع أخرى من الأراضي التي تم الكشف عنها لاحقاً تعتبر شديدة الخطورة و التي تحتاج إلى المزيد من برامج الاستطلاع. في المناطق التي تسيطر عليها مجموعة LTTE تم التعرف إلى 156 حقل للألغام و 48 منطقة من المناطق الشديدة الخطورة.

تعتبر كمبوديا أيضاً واحدة من أشد الدول خطورة في العالم بفعل الألغام و الذخائر غير المنفجرة. بناء على عملية الاستطلاع للمستوى الأول التي إنتهت في مايو/آيار 2002، 2,5 % من سطح البلاد يمكن أن تكون موبوءة بالألغام و الذخائر غير المنفجرة. مع ذلك، يُعتقد أن هذه الأرقام مبالغة و أن الحكومة تستخدم في التخطيط 10% من تقدير برامج الأستطلاع، مشيرة إلى حوالي 425 مليون متر مربع من الأرض التي تحتاج إلى برامج الإزالة.

في النيبال وردت تقارير عن مواقع للألغام و المعدات العسكرية غير المنفجرة في 72 بين 75 مقاطعة. في الهند حقول الألغام طهرت على إمتداد 1,800 ميل من حدودها مع الباكستان، قاطعةً ولايات مثل؛ كجورات، راجاستان، بنجاب و كشمير الواقعة تحت الإدراة الهندية. باكستان أزالت الألغام من على حدودها مع الهند، بينما أخطر مشكلة للألغام الأرضية، ناجمة عن الحرب السوفييتية في أفغانستان في الثمانينات في المنطقة الفيدريالية التي تسيطر عليها القبائل.

في فييتنام بناء على تصريح وزارة الدفاع بين 7 إلى 8 % من البلاد موبوءة بالألغام و الذخائر غير المنفجرة. كل المديريات الـ 61 الملغومة تعد من المدن الكبيرة. في لاوس 15 من 18 مديرية في البلاد متأثرة بالذخائر غير المنفجرة. 9 من 14 إدارة و مقاطعة في بورما موبوءة بالألغام مع تركز شديد في شرق بورما. معظم المناطق الـ 934 الواقعة في 27 مديرية في تايلاند غير محددة، بإستثناء المناطق التي تجري فيها عمليات نشيطة لإزالة الألغام.

بدأ برنامج استطلاع آثار الألغام في أفغانستان في العام 2003. عملية استطلاع و تقييم شاملة كانت قيد التنفيذ خلال فترة التقرير في كمبوديا، لاوس، باكستان، سريلانكا و تايلاند.

تمويل قضايا الألغام

ارتفعت مساهمة اليابان لقضايا الألغام إلى 49,4 مليون دولار أمريكي في العام 2002، بزيادة قدرها سبع مرات عن السنة الماضية و ثان أكبر تمويل في العالم. برامج قضايا الألغام في أفغانستان تلقت تقريباً نصف هذا التمويل. بين الأعوام 1998 و 2002، اليابان ساهمت بـ 91,3 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام. للسنة المالية 2002 – 2003، استراليا قدمت 8,7 مليون دولار لنشاطات الألغام، و هو أكبر تمويل لها إطلاقاً. في السنة المالية 2001-2002 نيوزلاندا قدمت 1,85 مليون دولار نيوزلندي (1,05 مليون دولار أمريكي) مالياً و عينياً دعماً لقضايا الألغام، و هو نزولاً عن 2,3 مليون دولار نيوزلندي في العام 2000-2001. الصين قدمت 3 ملايين من الدولارات على شكل معدات لإزالة الألغام لإريتريا و لبنان. كوريا الجنوبية قدمت 100,000 لقضايا الألغام في العام 2002.

تمويل قضايا الألغام في أفغانستان إرتفع بسرعة صاروخية في العام 2002 بعد إجلاء طالبان. كما أنها واحدة من أكبر متلقي تمويل قضايا الألغام خلال العام 2002.

التمويل وصل إلى حوالي 64,3 مليون دولار أمريكي، و هو أكثر بأربع مرات عن تمويل العام 2001 الذي شكل 14,1 مليون دولار. تمويل قضايا الألغام من العام 1991 إلى العام 2002 شكل حوالي 254 مليون دولار و هو أيضاً أعلى مبلغ في العالم.

تمويل قضايا الألغام في كمبوديا شكلت 27,3 مليون دولار أمريكي، و هو إرتفاع مهم من 21 مليون دولار أمريكي في العام 2001. في لاوس في منتصف العام 2002 أدت أزمة التمويل إلى تراجع عمليات إزالة الألغام و إلى تعطيل حوالي نصف موظفي مركز لاو المختصين بالذخائر غير المنفجرة. في بحلول نهاية السنة بناء على المعلومات التي جمعت من قبل المرصد العالمي للألغام 15 مانح قدم أكثر من ثمانية ملايين لقضايا الألغام في لاوس.

التمويل لقضايا الألغام في الفيتنام إزدادت ثلاثة مرات تقريباً في العام 2002 لتشكل 17,7 مليون دولار أمريكي، من بينها 11,9 مليون دولار من اليابان. و هو خامس أكبر تمويل في العالم. تقريباً كل عمليات المعنية بقضايا الألغام توقفت في سريلانكا في العامين 2000 و 2001 نتيجة النزاعات، لكن بعد وقف إطلاق النار في فبراير/شباط 2002، تمويل قضايا الألغام شكل حوالي ستة ملايين من الدولارات. في تايلاند قدم الممولين الأجانب حوالي 1,7 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام، مقارنة بـ 2,6 مليون دولار في العام 2001. الحكومة التالاندية و صناديق التمويل التايلاندية قدمت حوالي مليون دولار أمريكي.

برامج إزالة الألغام

البرامج الإنسانية لإزالة الألغام المنفذة من قبل المنظمات الدولية، الوطنية و الغير حكومية نفذت في دول أطراف: أفغانستان، كمبوديا و تايلاند، و أيضاً في دول غير أطراف: لاوس، سريلانكا و فييتنام. في العام 2002 المنظمات غير الحكومية زادت من برامج إزالة الألغام، خاصة في أفغانستان و سريلانكا.

في أفغانستان عمليات إزالة الألغام من قبل المنظمات غير الحكومية الوطنية و الدولية إتسعت بشكل كبير لأن ميزانية قضايا الألغام إرتفعت بمقدرا أربع مرات. في العام 2002 وكالات قضايا الألغام طهرت 22,5 مليون متر مربع من الأراضي الملغومة و 88,6 مليون متر مربع من ميادين القتال السابقة، مقارنة بـ 15,6 مليون متر مربع من الأراضي المطهرة في العام 2001. الأمم المتحدة توقفت بشكل مؤقت عن تنفيذ عمليات إزالة الألغام في المديريات الشرقية و الجنوبية بسبب سلسلة من الهجمات التي تعرض لها فريق إزالة الألغام و غيرها من العاملين في المعونة الإنسانية و التي بدأت في أبريل / نيسان 2003.

الإدارة الكمبودية لقضايا الألغام و مساعدة الضحايا CMAA أفادت أن حوالي 34,7 مليون متر مربع من الأراضي طهرت في العام 2002 مقارنة بـ 21,9 مليون متر مربع في العام 2001. الإرتفاع يعود بشكل أساسي إلى عمليات إزالة الألغام الواسعة التي تنفذها قوات الجيش الملكي الكمبودي.

في سريلانكا إتفاقية فبراير / شباط 2002 لوقف إطلاق النار أدت إلى توسع كبير في برامج قضايا الألغام: إجمالي 16,356,485 متر مربع من الأراضي طهرت في العام 2002، مزيلة 36,880 لغماً و 10,198 ذخيرة غير منفجرة. في لاوس 8,4 مليون متر مربع من الأراضي طهرت و أزيلت و دمرت 98,963 وحدة من المعدات غير المنفجرة. بين الأعوام 1975 و 2002 أفادت الفييتنام أن 1,200 مليون متر مربع من الأراضي طهرت من أربعة ملايين من الألغام و ثمانية ملايين من الذخائر غير المنفجرة. مركز قضايا الألغام في تايلاند طهر 368,351 متر مربع من الأرض في العام 2002.

بعد إنسحاب الجيشين الباكستاني و الهندي من على المناطق الحدودية في أكتوبر / تشرين الأول 2002، بدأ البلدان ببرامج إزالة الألغام. باكستان صرح أنه طهر معظم حقوله من الألغام، بينما الهند صرحت أن 85 % من الألغام التي زرعت في السابق سحبت. في سبتمبر/ أيلول 2002 كوريا الشمالية و كوريا الجنوبية على التوالي بدأتا برامج إزالة الألغام في المنطقة المنزوعة السلاح لمشاريع الطرقات بين الكوريتين. علاوة على ذلك جيش كوريا الجنوبية أزال حوالي 6,000 لغم أرضي من المعسكرات و القواعد العسكرية السبع. الصين أفادت أن نشاطات جديدة لإزالة الألغام بدأت على إمتداد حدودها مع فييتنام.

برامج محدودة لإزالة الألغام لأغراض عسكرية نفذت في النيبال و الفلبين. في العام 2002 نفذت عمليات لإزالة الألغام في القرى و "إصطياد القنابل" في كمبوديا، بورما، لاوس، باكستان و فييتنام. في تايوان شركة تجارية أزالت 5,165 لغماً مضاداً للأفراد من على مساحة 66,362 متر مربع في جزيرة كينمن.

وحدات عسكرية في بورما أتُهمت بشكل مستمر بإرغام الناس في أن يخدموا كحاملين، للسير في الصفوف الأمامية في المناطق التي يعتقد وجود الألغام فيها من أجل تفعيل الألغام في عمليات تسمى "إزالة الألغام الشنيعة".

التنسيق و التخطيط في قضايا الألغام

المرصد العالمي للألغام لاحظ وجود بعض أنواع هيئات التنسيق و التخطيط في خمسة من بين 15 منطقة ملغومة في آسيا الباسيفيكية: أفغانستان، كمبوديا، لاوس، سريلانكا و تايلاند. بينما تم تأسيس اللجنة الوطنية التوجيهية لقضايا الألغام في سريلانكا في أواخر العام 2002.

في العام 2002 لاحظ المرصد العالمي للألغام أن خطط وطنية معنية بقضايا الألغام كانت موضوعة في أفغانستان، كمبوديا، لاوس و تايلاند. في أفغانستان تم إعداد خطة وطنية استراتيجية في أوائل العام 2003 و التي تقترح أنه مع تمويل مناسب، كل الألغام في المناطق ذي الأولوية القصوى يمكن أن تزال خلال خمس سنوات في ظل برنامج معجل لإزالة الألغام.

في كمبوديا، تم إعداد برنامج لنشاطات الألغام من أجل إدماجه في الستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، كما تم تطوير الخطوط العريضة لأستراتيجة طويلة الأمد لقضايا الألغام. بناء على برنامج التنمية للأمم المتحدة، يتم تقديم المساعدة لإدارة برامج معنية بالألغام في أفغانستان، كمبوديا، لاوس و سريلانكا.

التوعية التعليمية بمخاطر الألغام

برامج مهمة للتعليم بمخاطر الألغام نفذت في سبع دول: أفغانستان، كمبوديا، لاوس، باكستان، سريلانكا، تايلاند و الفيتنام. كما بدأت برامج جديدة في سريلانكا و الفيتنام. الحملات الوطنية لحظر الألغام اتخذت مبادرات أساسية للتعليم بمخاطر الألغام في الهند، النيبال و كوريا الجنوبية. كما سجلت برامج جديدة للتعليم بمخاطر الألغام في بنغلادش، بورما، الصين و الفلبين. لم ترصد أي برامج في كوريا الشمالية أو تايوان.

أكثر من 2,4 مليون مدني في أفغانستان - من بينهم اللاجئين العائدين و المشردين داخلياً - تلقوا تعليماً بمخاطر الألغام في العام 2002. في كمبوديا على الأقل ثمان منظمات نفذت شريحة واسعة من نشاطات التعليم بمخاطر الألغام بما فيها البرامج الأساسية الموجهة للمجتمعات المحلية، تم إدماج برامج التعليم بمخاطر الألغام في المنهج المدرسي و تم ربط برامج التعليم مع غيرها من عمليات إزالة الألغام. فريق توعية المجتمعات زار 683 قرية في لاوس، واصلاً إلى 160,053 شخص؛ كما عرضت مناهج للتعليم بمخاطر الألغام في 911 مدرسة و التي وصلت إلى 86,500 طالب.

مركز تايلاند لقضايا الألغام و منظمتين غير حكوميتين قادت برامج التعليم بمخاطر الألغام، ووصلت إلى 52,312 فرد؛ كما نفذت برامج للتعليم بمخاطر الألغام في ست مخيمات للاجئين البورميين. في سريلانكا، اليونسيف و المنظمات غير الحكومية زادت من برامج التعليم بمخاطر الألغام. إتفاقية وقف إطلاق النار زادت من الحاجة إلى برامج التعليم بمخاطر الألغام، لأن العديد من الأسر تعود إلى ديارهم رغم إحتمال شدة خطورتها بفعل الألغام. الحكومة الفيتنامية قادت برامج للتعليم بمخاطر الألغام و الذخائر غير المنفجرة كجزء من البرنامج الوطني للتخفيف من آثار الحوادث. المنظمات غير الحكومية و بعض منظمات وسائل الإعلام أيضاً قادت برامج للتعليم بمخاطر الألغام و القذائف غير المنفجرة الخاصة بها في المناطق الشديدة الخطورة.

ضحايا الألغام / الذخائر غير المنفجرة

خلال العام 2002 تم التبليغ عن ضحايا جدد للألغام و الذخائر غير المنفجرة في 14 من 15 دولة موبوءة في منطقة آسيا-الباسيفيك: أفغانستان، بورما، كمبوديا، الصين، الهند، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، لاوس، النيبال، باكستان، الفلبين، سريلانكا، تايلاند و فيتنام. كما تم التبليغ عن ضحايا في إندونيزيا بفعل القنابل المفخخة و غيرها من المعدات المنفجرة. لم يتم التبليغ عن ضحايا جدد في بنغلاديش.

لم يتم التبليغ عن ضحايا جدد للألغام في الصين، إندونيزيا و كوريا الشمالية خلال التقرير السابق. و أيضاً في العامين 2002-2003 الدول التالية قتل أو جرح مواطنيها خلال قيامهم بعمليات عسكرية أو إزالة الألغام، أو عمليات حفظ السلام أو غيرها من العمليات في الخارج: أفغانستان، استراليا، كمبوديا، الهند، نيوزيلندا و باكستان.

في أفغانستان رصدت 1,286 ضحية للألغام، حيث يقدر حصد 150 ضحية جديدة كل شهر. في بورما رصدت على الأقل 114 ضحية جديدة للألغام. في كمبوديا 834 ضحية جديدة للألغام و الذخائر غير المنفجرة و هو إرتفاع عن 829 في العام 2001، بينما في الهند رصدت على الأقل 523 ضحية للألغام و وهو إرتفاع من 332 في العام 2001.

في لاوس تم التبليغ عن 99 ضحية للألغام و الذخائر غير المنفجرة في تسع مديريات أقل بـ 23 عن العام 2001؛ مع ذلك يمكن عزو الإنخفاض إلى إنخفاض القدرة في جمع البيانات. في النيبال تم التبليغ عن 177 ضحية، بينهم 46 طفل. في باكستان 111 ضحية جديدة للألغام/ الذخائر غير المنفجرة، أكثر بـ 19 ضحية عن العام 2001. في سريلانكا تم التبليغ عن 142 ضحية جديدة للألغام على الأقل، مع ذلك يعتقد أن هذا الرقم غير كامل. في تايلاند تم التبليغ عن 36 ضحية و هو إرتفاع عن 24 في العام 2001، بينما في كوريا الجنوبية تم التبليغ عن 15 ضحية للألغام و هو إرتفاع عن 4 في العام 2001.

في العام 2002 و النصف الأول من العام 2003، حصلت حوادث للألغام خلال برامج الإزالة أو خلال برامج التدريب و التي أدت إلى حصد ضحايا بين العاملين و الجنود في إزالة الألغام؛ أفغانستان، كمبوديا، الهند، إندونيزيا، كوريا الجنوبية، لاوس، الفلبين، سريلانكا، تايلاند و فييتنام.

مساعدة الناجين من الألغام

أسست الحكومة الإنتقالية الإسلامية في أفغانستان اللجنة الوطنية للمعاقين، و التي ستعمل على وضع مسودة متكاملة لقانون حقوق الأشخاص مع مختلف الإعاقات. في كمبوديا أجري تقييم خارجي لنظام المعلومات حول ضحايا الألغام و الذخائر غير المنفجرة CMVIS و الذي أفاد أن النظام "فريد في العالم من حيث تغطيته و تفاصيله". اللجنة الدولية للصليب الأحمر دشنت برنامجاً خاصاً لإعادة تأهيل المبتورة أطرافهم في مركز للأطراف الصناعية أعيد تأهيله في سونغريم في كوريا الشمالية. في الهند المدنيين الناجين من الألغام و الذي يعيشون في القرى الحدودية البعيدة ليس في متناولهم أي خدمات لإعادة التأهيل؛ مع ذلك أكدت الحكومة دعمها لبرامج إعادة تأهيل الناجين بما في ذلك إعادة دمجهم الإجتماعي الإقتصادي. وزارة العمل و الرفاه الإجتماعي في لاوس نفذت ثان ورشة عمل وطنية حول مساعدة ضحايا الألغام من أجل متابعة المبادرات التي أتخذت في العام 2001.

في النيبال ثلاثة من بين ثمانية مستشفيات تقدم المساعدة لضحايا الألغام و المعدات المتفجرة يدوية الصنع أعلنت عن مواجهتها للمشاكل في تقديم العناية نتيجة القيود المالية. في سريلانكا بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة المعاقين في جافنا من أجل تشجيع إعادة الدمج الإجتماعي-الإقتصادي للناجين من الألغام و غيرها من المعاقين. في تايلاند تم تصميم نموذج متكامل لمساعدة ضحايا الألغام؛ مع ذلك الخطة الوطنية التي تم التوصية بها في نوفمبر / تشرين الثاني 2001 لم تنفذ بعد.

في فييتنام إنعكاساً للوضع الصعب الذي قد يكون عليه العديد من الناجين من الألغام 60% من الناجين في قانغ تري لديهم "بطاقات الفقر" و التي تعرفهم كأفراد يعيشون دون خط الفقر الوطني.

في منطقة أسيا الباسيفيكية أودعت الصيغة J للتقرير الطوعي الملحق لتقرير المادة 7 من قبل استراليا، كمبوديا، اليابان، نيوزيلاندا، الفلبين و تايلاند من أجل الإفادة عن برامج مساعدة ضحايا الألغام و غيرها من برامج الألغام في العامين 2002 – 2003.

أوروبا و آسيا الوسطى

سياسة حظر الألغام

37 دولة بين 53 دولة في أوروبا و آسيا الوسطى من دول الأطراف في معاهدة حظر الألغام. مع مصادقتين خلال فترة هذا التقرير: قبرص 17 يناير / كانون الثاني 2003 و ليتوانيا 12 مايو / آيار 2003. اليونان، بولندا و أوكرانيا وقعت و لكن لم تصادق بعد على المعاهدة.

ما تزال ثلاث عشرة دولة في المنطقة خارج المعاهدة، معظمها من جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق: أرمينيا، أذيرباجان، روسيا البيضاء، أستونيا، فنلندا، جورجيا، كازخستان، كرغيزستان، لاتفيا، روسيا، صربيا و الجبل الأسود، تركيا و أزبكستان.

روسيا البيضاء التي تملك واحد من أكبر مخزون الألغام في العالم، إنتهت من كل التدابير الوطنية اللازمة للإنضمام في 30 يوليو/ تموز 2003. برلمان صربيا و الجبل الأسود تبني تشريع الإنضمام إلى معاهدة حظر الألغام في 20 يونيو/حزيران 2003. وزيري خارجية اليونان و تركيا أكدا أن دولتيها ستودع على التوالي أدوات إنضمامهما؛ كلا الدوليتن إنتهت الآن من التدابير الوطنية اللازمة للإنضمام إلى المعاهدة.

في يوليو/تموز 2003 رئيس وزراء استونيا صرح أن الحكومة تنوي بشكل جاد الإنضمام إلى معاهدة حظر الألغام و بأنها بدأت المحاورات الداخلية من أجل الإنضمام. في أبريل/نيسان 2003 قال السفير اللاتفي للأمم المتحدة في جنيف أن دولته قد تلتحق بمعاهدة حظر الألغام في العام 2004. المسؤولون الطجيك يرغبون في توضيح الغموض الذي كان يحيط بوضع طاجكستان بناء على معاهدة حظر الألغام، مؤكدين أن بلادهم ستتخذ كل الخطوات اللازمة من أجل الإلتزام ببنود المعاهدة. في الوقت الذي بقى وضع بولندا على ما كان عليه – حيث أوقفت المصادقة على تطوير بدائل للألغام المضادة للأفراد – إلا أنها أودعت تقرير الشفافية بشكل طوعي و كاشفة فيه عن مخزونها للألغام.

خلال فترة التقرير لم تتبن أي من الدول تشريعها الوطني لتطبيق معاهدة حظر الألغام. 19 دولة طرف سنت في الماضي تشريعاً وطنياً للتطبيق. تم سن التشريع الوطني في ألبانيا، البوسنة والهرسك و كرواتيا، هولندا أفادت فيما مضى أن التشريع الوطني كان قيد إجراءات الإعتماد لكن الآن يبدو أن القانون الموجود كاف. الدول الأخرى التي نحت نفس المنحى، و التي لم تكن معروفة مواقفها من قبل المرصد العالمي للألغام، تضم البحر المقدس، سان مرينو و طاجكستان.

كل الدول الأطراف في منطقة أوروبا و آسيا الوسطى أودعت تقاريرها للشفافية بما فيها طاجكستان خلال فترة هذا التقرير. 30 دولة بين 34 دولة طرف قدمت التجديد السنوي لتقاريرها في العام 2003 و الواجبة الأداء في 30 أبريل/ نيسان. بناء على إفادات الأمم المتحدة أربع دول أطراف لم تودع تجديدها السنوي حتى 31 يوليو / تموز 2003: أندورا، البرتغال، سان مارينو و اسبانيا. ثلاث دول أودعت التقارير الطوعية للمادة 7: ليتوانيا في العام 2002 عندما كانت موقعة على المعاهدة، و لاتفيا و بولندا في العام 2003.

كل دول الأطراف و الدول الموقعة على المعاهدة في أوروبا و آسيا الوسطى، باستثناء طاجكستان صوتت لصالح قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 74/57 لـ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002، الذي ينادى لعولمة و تطبيق معاهدة حظر الألغام. الدولة الطرف طاجكستان أفادت أن عدم تصويتها كان "غلطة". ثمان دول من المنطقة و التي ليست طرفاً في المعاهدة: أرمينيا، روسيا البيضاء، أستونيا، فنلندا، جورجيا، لاتفيا صربيا و الجبل الأسود – كانت تسمى حينها بيوغسلافيا – و تركيا. الدول الخمس التي إمتنعت عن التصويت: أذيربجان، كازخستان، كرغيزستان، روسيا و ازبكستان.

خلال فترة تقرير العام 2002-2003 الدول الأطراف الأوروبية شكلت نصف عدد الدول في المنطقة بين الدول الـ 16 التي أشتركت بترؤس أو قامت بمهام المقرر للمجالس غير الدورية للجنة الدائمة لمعاهدة حظر الألغام: النمسا، بلجيكا، كرواتيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، رومانيا و سويسرا. كل دولة غير موقعة على المعاهدة من المنطقة حضرت المؤتمر الرابع للدول الأطراف في سبتمبر/أيلول 2002 و العديد شارك في مؤتمرات العام 2003 للمجالس غير الدورية للجان الدائمة للمعاهدة.

فـي نوفمبر/تشرين الثاني 2002 اللجنة الدولية للصليب الأحـمر اسـتضافت مؤتمراً إقليمياً حـول الألغـام الأرضية و مخالفات الحرب غير المنفجرة في موسكو، و التي حضرتها كل دول الكمنولث للدول المسـتقلة. كما عقدت مؤتمرات إقليمية حول الألغام الأرضية في أرمينيا و كرواتيا في أكتوبر/تشرين الأول 2002 و في أوكرانيا في فبراير/شباط 2003. في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 الحملة الأذيربايجانية لحظر الألغام إسـتضافت المؤتمر الإقليمي السـنوي للحملة الدولية لحظر الألغام/ المرصد العالمي للألغام لكنولث الدول المسـتقلة في باكو.

أعضاء الحملة الدولية لحظر الألغام شاركت في فعاليت في أوسـلو - النرويج في سبتمبر/أيلول 2002 من أجل الإحتفال بالذكرى السـنوية الخامسة لتبني معاهدة حظر الألغام. الحملة الإيطالية لحظر الألغام الأرضية إسـتضافت المؤتمر العالمي اللازم من أجل *إعداد تقرير المرصد العالمي للألغام 2003* في روما من 7-9 أبريل / نيسان 2003 بدعم من الحكومة الإيطالية. الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية حضرت لأول مرة مؤتمراً لمنظمة التعاون و الأمن في أوروبا OSCE في وارسـو، بولندا و في بروكسـل حيث مقر الناتو.

الأسـتخدام

اسـتمر اسـتخدام الألغام المضادة للأفراد في الشـيشـان من قبل كل من القوات الروسـية و المقاتلين الشـيشـان. مسـؤول عسـكري رفيع المسـتوى في أبخازيا صرح أنه في منتصف العام 2002 كل من القوات الأبخازية و الجورجية لغمت المناطق التي تحيط بممر ماروخ الجبلي. كما وردت تقارير أخرى أن القوات الجورجية اسـتخدمت الألغام المضادة للأفراد في مضيق كودوري في يوليو / تموز 2002. المسـؤولون الرسـميون في جورجيا ينفون أي اسـتخدام للألغام المضادة للأفراد.

كما وردت بعض التقارير عن اسـتخدام متفرق للألغام الأرضية في البوسـنة و الهرسـك، كرواتيا و صربيا و الجبل الأسـود، إلا أنها لم تكن مسـتمرة أو كبيرة.

الإنتاج و النقل

كل دول الأطراف و غير الأطراف في المنطقة لديها قرار بمنع التصدير أو أنها صرحت بأنها لم تعد تسـمح بتصدير الألغام المضادة للأفراد. ما تزال روسـيا المنتج الوحيد في المنطقة للألغام رغم أنه في نوفمبر / تشـرين الثاني 2002 كشـف مسـؤول عسـكري رفيع المسـتوى أن روسـيا خلال السـنوات الثمان التي مضت لم تنتج و لم تجهز أفراد قواتها بالألغام المضادة للأفراد من نوع PFM-1، PMN، PMN-2 أو PMN-4.

في مايو / آيار 2003 في سـوق الأسـلحة في برنو، الشـركة التشـيكية (بوليسـكيه سـتراجيرني) اسـتعرضت و عرضت للبيع ألغماً مضادة للمركبات المعدة بالسـقاطات السـلكية من نوع هورزونت PD-Mi-pk . الحملة الدولية لحظر الألغام تؤمن بأن هذا النوع من الألغام محظورة من قبل معاهدة حظر الألغام.

التخزين و التدمير

منذ صدور *تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2002* ثمان دول أطراف - كرواتيا، إيطاليا، مقدونيا، ملدوفا، هولندا، البرتغال، سـلوفينيا و تركمنسـتان – صرحت إتمامها تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد، مدمرة إجمالي 8,5 مليون لغم. ملتحقون بـ 17 دولة طرف أخرى من المنطقة التي إنتهت من تدمير مخزونها للألغام: ألبانيا، النمسـا، بلجيكا، البوسـنة و الهرسـك، بلغاريا، جمهورية التشـيك، الدانمارك، فرنسـا، ألمانيا، هنغاريا، لوكسـمبورغ، النرويج، سـلوفاكيا، أسـبانيا، سـويسـرا و المملكة المتحدة.

النرويج صرحت أن الألغام المضادة للأفراد و التابعة للولايات المتحدة الأمريكية أزيلت من مسـتودعاتها خلال العام 2002. محادثات ثنائية الطرف تجري حول مسـألة التخلص من حوالي 18,200 لغم تحت السـيادة الشـرعية الروسـية على الأراضي الطجيكية.

ثلاث دول أطراف في اوروبا و آسيا الوسطى ما زال عليها تدمير مخزونها للألغام طاجكستان بدأت بعمليات تدمير المخزون خلال فترة التقرير، بينما رومانيا استمرت ببرنامجها الموجود. قبرص أفات عن إمتلاك 48,615 لغماً مضاداً للأفراد و هي حالياً تجري دراسات عن خيارات التدمير.

عشر الدول الأطراف في أوروبا أعلنت أن ليس لديها مخزون للألغام المضادة للأفراد، باستثناء بعض الحالات التي تم الإحتفاظ فيها بالألغام لأغراض التدريب: أندورا، غرناطة، البحر المقدس، آيسلاند، إيرلندا، ليشتنشتين، ليتوانيا، مالطا، موناكو و سان مارينو. في يوليو / تموز 2002 ليتوانيا صرحت أن مخزونها للألغام يتألف من 8,091 لغماً مضاداً للأفراد.

طرأت بعض التطورات على مستودعات ألغام ثلاث دول موقعة على المعاهدة خلال فترة هذا التقرير. أوكرانيا دمرت 404,903 لغماً في العام 2002 من إجمالي مخزونها للألغام (6,35) مليون لغم. اليونان صرحت أن مخزونها للألغام يتألف من 1,078,557 لغماً، بينما بولندا أفادت بشكل طوعي أن مخزونها للألغام يتألف من 1,055,971 لغم.

كما كانت هناك بعض التطورات المهمة خلال فترة هذا التقرير من قبل الدول التي مازالت خارج المعاهدة. روسيا كشفت و لأول مرة بأنها دمرت أكثر من 16,8 لغماً من مستودعاتها بين الأعوام 1996 و 2002، بما فيها 638,427 في العام 2002. ككإشارة تضامنية مع معاهدة حظر الألغام روسيا البيضاء غير الموقعة على معاهدة حظر الألغام دمرت 22,963 لغماً مضاداً للأفراد من صنف PMN 2 في العام 2002، و لديها خطة لتدمير 100,000 خلال العام 2003. إجمالي مخزونها يتألف من 4,5 مليون لغم مضادة للأفراد. صربيا و الجبل الأسود كشفت أنها تملك 1,320,621 لغم مضاد للأفراد.

25 دولة طرف من أوروبا و آسيا الوسطى مارست خيار، أو تنوي ممارسة خيار استبقاء الألغام لإغراض التطوير و الأبحاث. 11 دولة طرف قررت عدم استبقاء أي ألغام مضادة للأفراد من بينها أربع دول كانت تملك مخزون للألغام في السابق: ألبانيا، النمسا، النرويج و سويسرا. الدول الأطراف الأخرى التي كانت تمتلك ألغاماً مضادة للأفراد في السابق فضلت إستبقاء عدد من الألغام بناء على المادة 3 بين 1000 و 5000 لغماً مع استثناءات قليلة.

قرار تركمنستان في استبقاء 69,200 لغم تلقى إنتقادات كثيرة بوصفه إنتهاك لبنود معاهدة حظر الألغام. إنه أكبر بمقدار أربع مرات من ثان أكبر عدد للألغام المستبقاة. الحملة الدولية لحظر الألغام تؤمن أن رقم 69,200 غير مقبول، و هو بالتالي غير مشروع و لا يشكل "الحد الأدنى الضروري" كما هو مبين في المعاهدة.

ليتوانيا تنوي استبقاء كامل مخزونها للألغام المضادة للأفراد الذي يتالف من 8,091 لغماً مضاداً للأفراد، رغم أنها تنفذ برامج صغيرة الحجم للتدريب على إزالة الألغام بالتعاون مع غيرها من دول البلطيق. و هذا يشكل سابع أكبر رقم للألغام المستبقاة من قبل الدول الأطراف. لاتفيا على مايبدو تنوي إتباع نفس خطى لتوانيا محتفظة بكل 2,980 لغم استناداً إلى تقريرها الطوعي للمادة 7 المودع في الأول من مايو / أيار 2003.

خلال فترة التقرير إيطاليا خفضت عدد الألغام المستبقاة من 8000 إلى 811، و المملكة المتحدة من 4,949 إلى 1,783. بلغاريا، كرواتيا، الدانمارك، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا و اسبانيا إتبعت هذه الخطوات السنة الماضية.

عكس التوجه السائد بتخفيض الألغام المستبقاة، حفنة من الدول في الواقع رفعت من ممتلكاتها. مقدونيا الآن استبقت 4000 لغماً مضاداً للأفراد و هو رقم أكبر بكثير عن الخمسين لغماً المصرح عنها في السابق. السويد رفعت الألغام المضادة للأفراد المستبقاة من 11,120 في العام 2002 إلى 16,015 بعد اكتشافها عدد إضافي كبير كان في حوزة شركة بوفرز للدفاع. البوسنة والهرسك الآن محتفظة بـ 2,525 لغماً 120 مرة أكثر عما صرح به في السابق.

عدد متصاعد من الدول الأطراف التي تصرح عن عدد الألغام المضادة للأفراد المستهلكة كل سنة و نوع التدريب و الأبحاث التي أجريت عليها على وجه الدقة. عشر دول بين 15 دولة طرف أفادت عن استهلاك الألغام المضادة للأفراد للأغراض المسموحة في العام 2002 كانت من أوروبا: السويد (1002)، هولندا (314)، بلجيكا (293)، كرواتيا (200)، الدانمارك (33)، ألمانيا (19)، فرنسا (17)، سلوفاكيا (14)، لوكسمبرغ (10) و إيرلندا (9).

مشكلة الألغام الأرضية

21 دولة موبوءة بالألغام بين 82 دولة في العام تقع في أوروبا و آسيا الوسطى. تسع دول أطراف في المعاهدة: ألبانيا، البوسنة و الهرسك، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمارك، مقدونيا، ملدوفا و طاجكستان) و 12 دولة غير طرف في المعاهدة (أرمينيا، أذيربايجان، روسيا البيضاء، جورجيا، اليونان، كرغيزستان، بولندا، رويسا، صربيا و الجبل الأسود، تركيا، أوكرانيا و ازبكستان). أبخازيا، الشيشان، كوسوفو و ناغورنة كاراباخ أيضاً موبوءة بالألغام.

المرصد العالمي للألغام أزال استونيا، هنغاريا، لاتفيا و لتوانيا من قائمة الدول الموبوءة بالألغام حيث تعود المشكلة في هذه الدول بشكل رئيسي و في بعض الأحيان بشكل استثنائي إلى وجود الذخائر غير المنفجرة و آثرها محدود على المدنيين، مع رصد قليل أو عدم وجود ضحايا للألغام للأعوام 2001، 2002 أو 2003.

خمس دول أوروبية بين دول الأطراف الـ 14 الموبوءة بالألغام و التي تواجه موعد مارس / آذار 2009 النهائي لإزالة الألغام من كل المناطق الملغومة كما هو مبين في المادة 5 من المعاهدة: البوسنة و الهرسك، كرواتيا، الدانمارك، مقدونيا و المملكة المتحدة بالنسبة لجزر الفالكلاند.

في البوسنة و الهرسك وافق مجلس الوزراء في أبريل/نيسان 2003 على استراتيجية لإزالة الألغام التي تهدف إلى إخلاء البلاد من مخاطر الألغام و الذخائر غير المنفجرة بحلول العام 2010. في مايو/ آيار 2003 عبرت كرواتيا عن رغبتها في أن تصبح دولة خالية من الألغام بحول مارس / آذار 2009. تنفذ حالياً بعض برامج إزالة الألغام في مقدونيا، مشكلة الألغام محدودة نسبياً فيها. مع ذلك تقرير مقدونيا السنوي للشفافية لم يقدم أي معلومات عن المناطق الموبوءة بالألغام أو عن علميات إزالة الألغام.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2001 المملكة المتحدة و الأرجنتين وقعتا على مذكرة التفاهم لإنشاء دراسة حول عمليات إزالة الألغام في جزر فالكلاند/المالفيناس. لم يتم إحراز أي تقدم للبدء بهذه الدراسة خلال العام 2002 أو النصف الأول من العام 2003. شبه جزيرة سكالينغن في الدنمارك كانت موبوءة بشدة أثناء الحرب العالمية الثانية. و هي حالياً محمية طبيعية و لا توجد فيها أي برامج لإزالة الألغام هناك.

تمويل قضايا الألغام

أكبر ممولي قضايا الألغام في أوروبا في العام 2002 كان؛ الإتحاد الأوروبي (40 مليون دولار أمريكي)، النرويج (25.5 مليون دولار أمريكي)، ألمانيا (19.4 مليون دولار أمريكي)، هولندا (16 مليون دولار أمريكي)، المملكة المتحدة (16 مليون دولار أمريكي)، الدانمارك (10.6 مليون دولار أمريكي)، سويسرا (9 ملايين دولار أمريكي)، إيطاليا (8,7 مليون دولار أمريكي)، السويد (7,3 مليون دولار أمريكي)، بلجيكا (4,5 مليون دولار أمريكي)، فرنسا (3,5 مليون دولار أمريكي)، النمسا (2 مليون دولار أمريكي) و إيرلندا (1,6 مليون دولار أمريكي)، اليونان (1,5 مليون دولار أمريكي) و لوكسمبورغ (1,1 مليون دولار أمريكي). هذه الأرقام تضم تمويل الأبحاث و التطوير لقضايا الألغام. الزيادة في الإجمالي المبالغ المساهمة كانت من نصيب الإتحاد الأوروبي، النرويج، إيطاليا و هولندا. و أيضاً رصد إرتفاعاً لليونان، بلجيكا، النمسا، فرنسا و سويسرا. تمويل قضايا الألغام نزل بشكل كبير بالنسبة للدانمارك، السويد و المملكة المتحدة. بالنسبة للسويد و المملكة المتحدة هذه تمثل السنة الثالثة على التوالي حيث نزل فيها التمويل لبرامج الألغام. إيرلندا و فنلندا أيضاً سجلتا إنخفاضاً في برامج قضايا الألغام للعام 2002.

المتلقين الرئيسيين لتمويل لقضايا الألغام في أوروبا؛ البوسنة و الهرسك و كرواتيا. حيث أفاد الممولين تقديم حوالي 15,8 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في البوسنة والهرسك في العام 2002. الحكومة أفادت أنها قدمت تمويلاً وطنياً لقضايا الألغام بمقدار 5,06 مليون دولار أمريكي في العام 2002. في كرواتيا مولت قضايا الألغام بشكل رئيسي من قبل الدولة (24,3 مليون دولار أمريكي في العام 2002)، إضافة إلى منح الشركات العامة (9,5 مليون دولار)، و غيرها من المنح المحلية والدولية (10,5 مليون دولار).

في العام 2002 إرتفع نصيب مقدونيا من التمويل ليصل إلى 3 ملايين من الدوللارات الأمريكية. البانيا التي تعاني من مشكلة كبيرة للألغام و الذخائر غير النفجرة تلقت القليل من التمويل (2,8 مليون دولار أمريكي). كوسوف تلقت تمويلاً أقل بكثير (1,4 مليون دولار أمريكي) مع توقف البرنامج الرئيسي للأمم المتحدة هناك في نهاية العام 2001. صربيا و الجبل الأسود تلقت 300,000 دولار أمريكي من صندوق الإئتمان الدولي في العام 2002.

أفاد خمسة ممولين تقديم حوالي 4,5 مليون دولار أمريكي لمساعدة برامج الألغام في أذيربايجان في العام 2002؛ علاوة على ذلك الحكومة أفادت عن تقديم منحة بمبلغ 259,000 دولار أمريكي لقضايا الألغام. في أرمينيا، الولايات المتحدة قدمت 4,5 مليون دولار أمريكي، من بينها مبلغ 1,8 مليون دولار أمريكي قدم دفعة واحدة من السفارة الأمريكية. في جورجيا، أربعة ممولين أفادوا عن تقديم 2,1 مليون دولار أمريكي معظمها لبرامج HALO Trust لإزالة الألغام في أبخازيا.

عمليات إزالة الألغام و الاستطلاع

المشاريع الإنسانية لإزالة الألغام المنفذة من قبل المنظمات الدولية، المنظمات الوطنية و المنظمات غير الحكومية نفذت على الأقل في ست دول من المنطقة في العامين 2002 و 2003. من بينها أربع دول أطراف (ألبانيا، البوسنة و الهرسك، كرواتيا، و مقدونيا) و دولتين غير طرف (أذيربايجان و اليونان). كما كانت هناك برامج إنسانية لإزالة الألغام في أبخازيا، كوسوفو و ناغورنو كاراباخ.

معظم المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة بقضايا الألغام مقرها في أوروبا و نشطة في العديد من الدول حول العالم، من بينها DanChurchAid DCA، مجموعة إزالة الألغام الدانماركية DDG، HALO Trust (HALO)، المجوعة الاستشارية لقضايا الألغام (MAG)، المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية (NPA) و المؤسسة السويسرية لقضايا الألغام (FSD).

- في أبخازيا HALO طهرت 858,688 متر مربع من الأراضي الموبوءة بالألغام في العام 2002.
- في ألبانيا DCA و FSD نفذتا برامج إستطلاع لآثار الألغام و التي أفضت إلى تحرير ما يقارب الستة ملايين متر من الأراضي المشتبه بخطورتها في العام 2002، بينما الإستطلاع التقني حرر 675,000 أمتار مربعة أخرى، و عمليات إزالة الألغام حررت حنى 450,000 متر مربع من الأراضي الملغومة.
- في أذيربايجان منظمتين محليتين غير حكوميتين لإزالة الألغام طهرت 1,118,000 مترمربع من الاراضي في العام 2002.
- في البوسنة و الهرسك مركز قضايا الألغام أفاد في فبراير/شباط 2003 أن حوالي ستة ملايين متر مربع من الأراضي طهرت في العام 2002 مقارنة بـ 5,5 مليون متر مربع في العام 2001. المساحة الإجمالية المطهرة في العام 2002 ما زالت أقل بكثير مما خطط له.
- مركز كرواتيا لقضايا الألغام CROMAC أفاد أن 60 مليون متر مربع من الاراضي الموبوءة أعتبرت خالية من الألغام في العام 2002، من بينها حوالي 31 مليون متر مربع طهرت في عمليات إزالة الألغام. في العام 2001، 13,6 مليون متر مربع من الاراضي طهرت بشكل واسع عن طريق أستخدام المعدات الآلية.
- في العام 2002 طهر الجيش اليوناني 66,000 متر مربع من الأرض في المناطق الشمالية، كجزء من عمليات إزالة الألغام الجارية.
- عمليات فيلق كوسوفو للدفاع طهرت 203,360 مترمربع من الأرض في العام 2002. و قد تم إكتشاف 14 منطقة خطيرة جديدة.

☐ في مقدونيا/ جمهورية يوغسلافيا السابقة إجمالي 3,9 مليون متر مربع من الأراضي طهرت في العام 2002 من قبل فاعلين مختلفين بما فيهم حلف الشمال الاطلسي و قوات الأمن المقدونية، منظمة المعاقين الدولية و MineTech.

- في ناغورنو كاراباخ HALO طهرت 380,386 متر مربع من الأراضي في العام 2002. في العام 2003 إرتفعت العمليات بشكل ملحوظ مؤدية إلى تطهير 810,743 متر مربع من الأراضي بين الأول من يناير/كانون الثاني و الأول من يونيو/حزيران 2003.

نفذت عمليات محدودة لإزالة الألغام في 13 دولة على الأقل في العامين 2002 و 2003، من بينها أربع دول أطراف (قبرص، جمهورية التشيك، صربيا و الجبل الأسود و طاجكستان) و 9 دول غير أطراف (أرمينيا، روسيا البيضاء، جورجيا، كرغيزستان، ملدوفا، بولندا، روسيا، تركيا و ازبكستان) و كذلك في الشيشان.

سجلت برامج إزالة ألغام محدودة منفذة من قبل الجيش و غيرها من الوحدات الخاصة بالمخلفات العسكرية المتفجرة للجيش الوطني استجابة لحالة الطوارىء؛ في مناطق مثل روسيا البيضاء، جمهورية التشيك، جورجيا، ملدوفا، بولندا، روسيا و أوكرانيا. كما أجريت عمليات محدودة لإزالة الألغام لأهداف تكتيكية في روسيا (الشيشان) و أزبكستان. كما لوحظت عمليات محدودة لإزالة الألغام من أجل الإحتفاظ بحقول الألغام في قبرص.

في العام 2002 حسب ما ورد في التقارير بدأ الجيش الكرغيزي بعمليات إزالة الألغام في بعض المناطق، و لكن حسب إيفادات الخدمات الكرغيزية لحرس الحدود توقفت بسبب الخلافات حول الحدود. في جنوب صربيا الجيش و وزارة الداخلية أبطلت مفعول أو دمرت 6,654 لغماً و 223,058 وحدة من الذخائر غير المنفجرة، بما فيها القنابل الشظوية، من مايو/ آيار 2001 إلى ديسمبر/ كانون الأول 2002. إنتهت عمليات إزالة الألغام التي قام بها الجيش التركي على إمتداد حدودها مع بلغاريا في منتصف العام 2002. لم ترصد أي عملية لإزالة الألغام خلال العام 2002 في الدانمارك أو فالكلاند/ مالفيناك (المملكة المتحدة).

التنسيق و التخطيط لقضايا الألغام

المرصد العالمي لاحظ وجود بعض أنواع أجهزة التنسيق و التخطيط في سبع دول في أوروبا و آسيا الوسطى من 21 دولة موبوءة بالألغام (ألبانيا، أذيربايجان، البوسنة والهرسك، كرواتيا، مقدونيا، صربيا و الجبل الأسود و طاجكستان) و أيضاً في أبخازيا، كوسوفو و ناغورنو كاراباخ.

خلال فترة هذا التقرير، المرصد العالمي للألغام لاحظ وجود خطط لقضايا الألغام في أربع دول من بين دول المنطقة الموبوءة بالألغام (ألبانيا، أذيربايجان، البوسنة و الهرسك و كرواتيا)، لكن هناك المزيد من الدول في مرحلة وضع مشروع أو تبني الخطط.

التعليم بمخاطر الألغام

في العام 2002 نفذت برامج التوعلية التعليمية بمخاطر الألغام في تسع دول (ألبانيا، أذيربايجان، البوسنة و الهرسك، كرواتيا، مقدونيا جمهورية يوغسلافيا السابقة، كرغيزستان، روسيا، صربيا و الجبل الأسود و طاجكستان) و في أربعة مناطق (أبخازيا، الشيشان، كوسوفو و ناغورنو كاراباخ). برامج أساسية أو محدودة جداً نفذت في أربع دول (روسيا البيضاء، جورجيا، بولندا و أوكرانيا). لم ترصد أي برامج في تسع دول موبوءة بالألغام (ارمينيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمارك، جورجيا، اليونان، ملدوفا، تركيا و أزبكستان).

اليونيسيف و اللجنة الدولية للصليب الأحمر عادة بالتعاون مع الجمعيات المحلية للصليب الأحمر، كانوا من أهم منفذي برامج التعليم بمخاطر الألغام في هذه المناطق. في كرواتيا، مركز قضايا الألغام أيضاً ينفذ برامج التعليم بمخاطر الألغام. منظمة HALO trust نفذت برامج تعليمية في أبخازيا.

في كوسوفو الأجهزة الحكومية التي تم تعيينها فشلت في التخطيط لبرامج التعليم بمخاطر الألغام، بالتالي نفذت برامج تعليمية بشكل لاحق من قبل اليونيسف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المنظمة غير الحكومية الألمانية كاريتاس و المنظمة غير الحكومية المحلية ARKA.

في ألبانيا عملية إستطلاع نشاطات التعليم بمخاطر الألغام التي نفذت في أغسطس / آب 2002، أفضت إلى مراجعة ستراتيجية برنامج التعليم بمخاطر الألغام. في البوسنة و الهرسك، برامج التعليم بمخاطر الألغام أصبحت جزءاً من المنهج المدرسي، و في النتيجة وصلت إلى 541,550 طالب في المدرسة. في مقدونيا اللجنة الدولية للصليب الاحمر و الجمعية المقدونية للصليب الأحمر بدأت برامج التوعية عن طريق وسائل الإعلام و التي تهدف إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستمعين. في صربيا و الجبل الأسود وسائل الإعلام المحلية و الرسمية نفذت برامج التعليم بمخاطر الألغام. في كرغيزستان، الهلال الأحمر أستهل برامج للتعليم بمخاطر الألغام في منطقة باتكن بالتعاون مع وزارة حالات الطواريء. لم يتم رصد برامج دورية للتعليم مخاطر الألغام في جورجيا، ملدوفا، تركيا، تكرمنستان، أوكرانيا أو أزبكستان.

ضحايا الألغام

خلال العامين 2002-2003 تم التبليغ عن ضحايا الألغام في 15 دولة؛ ألبانيا، أذيربايجان، روسيا البيضاء، البوسنة و الهرسك، كرواتيا، جورجيا، اليونان، كرغيزستان، مقدونيا، روسيا، صربيا و الجبل الأسود، طاجكستان، تركيا، أوكرانيا و ازبكستان. تم التبليغ عن ضحايا الألغام أيضاً في أقاليم ابخازيا، الشيشان، كوسوفو و ناغورنو كاراباخ. علاوة على ذلك ست دول أفادت عن ضحايا جدد للألغام نتيجة الذخائر غير المنفجرة، مخلفات النزاعات السابقة؛ جمهورية التشيك، استونيا، لاتفيا، لتوانيا، بولندا و سولفاكيا.

نسبة عدد الضحايا الجدد للألغام المبلغ عنها في العام 2002 كانت مماثلة أو في بعض الحالات أقل بكثير عما تم التبليغ عنه في العام 2001: البانيا سجلت سبع ضحيا نزولاً عن ثمانية في العام 2001؛ البوسنة والهرسك 72 ضحية سجلت نزولاً عن 87؛ كرواتيا 29 ضحية سجلت نزولاً عن30؛ كوسوفو سجلت 15 ضحية نزولاً عن 22 (معظم الحوادث نجمت عن الذخائر غير المنفجرة و القنابل الشظوية)؛ مقدونيا أربعة نزولاً عن 38؛ ناغورنو كاراباخ 15 ضحية نزولاً عن 18؛ جورجيا 70 ضحية نزولاً عن 98؛ صربيا والجبل الأسود خمس ضحايا نزولاً عن 32؛ طاجكستان 9 ضحايا نزولاً عن 29؛ تركيا 40 ضحية نزولاً عن 58 في العام 2001.

بلغت وزارة الصحة الشيشانية عن 5,695 ضحية للالغام و الذخائر غير المنفجرة في العام 2002، و هو رقم أعلى بكثير عما تم التبليغ عنه في العام 2001 (2,140). خلال العامين 2002 - 2003 الألغام / الذخائر غير المنفجرة حصدت ضحايا من مواطني دول من المنطقة و الذين قتلوا أو جرحوا بينما كانوا يعملون في الخارج في عمليات عسكرية، أو في عمليات إزالة الألغام، عمليات حفظ السلام، أو غيرها من النشاطات: ألبانيا، البوسنة و الهرسك، كرواتيا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، كازاخستان، هولندا، النرويج، بولندا، رومانيا، روسيا، صربيا و الجبل الأسود، سويسرا، تركيا و المملكة المتحدة.

مساعدة الناجين من الألغام

في ألبانيا، البنية التحتية الصحية في المناطق الموبوءة بالألغام غير ملائمة لعلاج و إعادة تأهيل الناجين من الألغام؛ مع ذلك AMAE عينت موظف مختص ببرامج التعليم بمخاطر الألغام و مساعدة الناجين من الألغام من أجل التنسيق في قضايا الألغام و إعداد خطط العمل للإستجابة لإحتياجات الناجين من الألغام.

في أرمينيا تلقى مركز يريفان للأعضاء الصناعية و لتقويم الأطراف تمويلاً و استأنف نشاطه في مارس/آذار 2003 بعد توقف العمليات في مارس/آذار 2002. في أذيربايجان الوكالة الوطنية الإذيربايجانية لقضايا الألغام ANAMA عينت موظف مختص ببرامج مساعدة الضحايا من أجل التنسيق في برامج مجموعة عمل مساعدة الضحايا و من أجل إعداد برنامج طويل الأمد لمساعدة الضحايا.

في البوسنة و الهرسك مركز قضايا الألغام ينوي تأسيس مجموعة عمل للتنسيق في برامج مساعدة ضحايا الألغام من أجل إعداد خطة عمل؛ و في مبادرة مستقلة، "ستراتيجية التنمية للبوسنة والهرسك: سياسة التخفيف من الفقر و الحماية الإجتماعية للأشخاص مع الإعاقات" تتضمن مقترح قانون لحماية المعاقين، دون التمييز في سبب الإعاقة.

في الشيشان مركز الأطراف الصناعية و الأعضاء البديلة بدأ خطوط الإنتاج. في كرواتيا، تبنى البرلمان قراراً يوافق على الستراتيجية الوطنية الجديدة و التي تهدف إلى التحسين من مستوى معيشة المعاقين، دون التمييز عن سبب الإعاقة. في جورجيا، مركز تبليسي لتقويم العظام كان لديه على قائمة الإنتظار 458 معاق من المبتورة أطرافهم و الذين يتنظرون دورهم للحصول على الخدمات حسب ما ورد في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2002.

في كوسوفو وزارة الصحة عينت موظفاً للطب الفيزيائي و إعادة التأهيل من أجل تعزيز قسم إعادة التأهيل. في سلوفينيا صندوق الإئتمان الدولي لإزالة الألغام و مساعدة ضحايا الألغام سهلت دراسة إقليمية حول برامج مساعدة الألغام في البلقان من أجل التعرف إلى نقاط الضعف و تشجيع التعاون الإقليمي.

فرنسا اشتركت في ترؤس اللجنة الدائمة لمساعدة الضحايا و إعادة الدمج الإجتماعية-الإقتصادية منذ سبتمبر/أيلول 2002. في أوروبا و أسيا الوسطى قدمت الصيغة J للملحق الطوعي من قبل؛ ألبانيا، ألنمسا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، هولندا، النرويج، سلوفاكيا، السويد و طاجكستان من أجل التبليغ عن برامج مساعدة و غيرها من نشاطات الألغام في العام 2002-2003. بلغاريا، الدانمارك و رومانيا استخدمت الصيغة J للتقرير عن قضايا أخرى.

الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا

سياسة حظر الألغام

خمس دول من منطقة الشرق الأوسط / شمال أفريقيا دول أطراف في معاهدة حظر الألغام: الجزائر، الأردن، قطر، تونس و اليمن. كلها باستثناء قطر موبوءة بالألغام. 13 دولة في المنطقة لم تنضم إلى المعاهدة: البحرين، مصر، إيران، العراق، اسرائيل، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، المملكة العربية السعودية، سوريا و الإمارات العربية المتحدة. القليل أو لم يتم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بالإنضمام إلى المعاهدة في هذه الدول خلال فترة هذا التقرير.

تم عقد مؤتمر حول الألغام الأرضية في الإمارات العربية المتحدة لأول مرة في يناير/كانون الثاني 2003. المؤتمر في تقريره النهائي تضمن النداء لعولمة معاهدة حظر الألغام. في فبراير/شباط 2003 تم إستضافة محاضرة إقليمية للشبكة العربية للباحثين في قضايا الألغام الأرضية و مخلفات الحرب في دمشق، سوريا.

في اليمن في الوقت الحالي على ما يبدو التشريع الوطني لتطبيق المعاهدة قيد المداولة. تونس أفادت أن تشريعاً كان قيد التبني في السنة الماضية، و لكن الآن رأت أن التشريع الموجود كاف. الأردن و الجزائر أيضاً وجدتا أن التشريع الوطني كاف. قطر لا ترى أن هناك حاجة ملحة لسن قانون لأنها لا تستخدم الألغام الأرضية و لأنها ليست موبوءة بالألغام.

كل دول الأطراف من المنطقة أودعت تقريرها الأول للشفافية و أودعت كذلك تجديدات هذه التقارير في العامين 2002 و 2003. ثلاث دول غير أطراف من المنطقة – البحرين، عمان و الإمارات العربية المتحدة – صوتت لصالح قرار المجلس العمومي للأمم المتحدة رقم 74/57 في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 مؤيداً عولمة معاهدة حظر الألغام. كل دول الأطراف الخمسة من المنطقة أيضاً دعمت القرار. ثمان حكومات بين 23 حكومة الممتنعة عن التصويت تأتي من الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: مصر، إيران، اسرائيل، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب و سوريا. المملكة العربية السعودية لم تكن موجودة أثناء التصويت.

ثمان دول غير أطراف حضرت المؤتمر الرابع للدول الأطراف في جنيف في سبتمبر / أيلول 2002 كدول مراقبة: اسرائيل، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، المملكة العربية السعودية و سوريا. كما شاركت وفود من كل دول الأطراف الخمسة. كل دول الأطراف حضرت إنعقادات المجالس غير الدورية للجنة الدائمة في فبراير / شباط و مايو / آيار 2003. سبع دول غير أطراف أيضاً شاركت؛ اسرائيل، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان و المملكة العربية السعودية.

الاستخدام

القوات المسلحة لصدام حسين استخدمت الألغام المضادة للأفراد قبل عمليات النزاع المسلح و أثنائه في أوائل العام 2003. القوات العراقية زرعت الألغام بشكل مكثف كما أنها تخلت عن مخابيء للأسلحة بينها ألغام أرضية، في العديد من المناطق في البلاد. لم ترد اي تقارير عن استخدام قوى التحالف للالغام المضادة للأفراد.

كما وردت بعض التقارير عن استخدام المعدات المتفجرة يدوية الصنع أو القنابل المفخخة من قبل الأطراف غير الحكومية في الجزائر و فلسطين خلال فترة هذا التقرير.

الإنتاج و النقل

ثلاثة من 15 منتج للألغام في العالم من منطقة الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا: مصر، إيران و العراق. مصر صرحت بشكل غير رسمي أنها توقفت عن إنتاج الألغام منذ العام 1988 إلا أن المرصد العالمي للألغام مازال يعتبرها دولة منتجة للألغام لأنها لم تقدم تصريحاً رسمياً.

في سبتمبر / ايلول 2002 صرحت إيران، أنها لم تنتج الألغام المضادة للافراد منذ إنتهاء الحرب بينها و بين العراق في العام 1998. مع ذلك السنة الماضية أفاد المرصد العالمي للألغام أن المئات من الألغام المضادة للأفراد إيرانية الصنع للعامين 1999 و 2000، صادفت منظمات إزالة الألغام في أفغانستان.

منذ إحتلال العراق من قبل قوى التحالف، يعتقد أن كل خطوط الإنتاج للألغام المضادة للافراد التي كان يحتمل وجودها قد توقفت. المرصد العالمي سيحتفض بالعراق في القائمة حتى تعلن الحكومة الجديدة عن توقفها عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد. في أغسطس / آب 2002 اسرائيل جددت حظرها على تصدير الألغام المضادة للأفراد إلى يوليو / تموز 2005.

التخزين و تدمير المخزون

الأردن إنتهت من تدمير مخزونها للألغام في 23 أبريل / نيسان 2003، بينما إنتهت اليمن من تدمير مخزونها للألغام المضادة للأفراد أبريل / نيسان 2002. تونس دمرت 13,684 ألغاماً أخرى مضادة للأفراد و تخطط الإنتهاء من عمليات التدمير بحلول سبتمبر / أيلول 2003. في مايو / آيار 2003، صرحت الجزائر أن لديها مخزون من الألغام يتألف من 165,080 لغماً مضاداً للأفراد و بأنها تخطط في تدمير المخزون قبل حلول العام 2006. قطر أفادت أن ليس لديها مخزون من الألغام المضادة للأفراد.

الجزائر قررت استبقاء 15,030 لغماً أرضياً مضاداً للأفراد لإغراض التدريب و الأبحاث، كما هو مسموح بناء على المادة 3 من معاهدة حظر الألغام. و هذا يشكل رابع أكبر مخزون للألغام المستبقاة من قبل دولة طرف. الدول الأطراف الأخرى من المنطقة التي قررت استبقاء الألغام، باستثناء قطر: تونس (5000)، اليمن (4000) و الأردن (1000).

من المرجح أن الدول غير الموقعة: مصر، إيران، اسرائيل و سوريا تمتلك مخزون كبير للألغام المضادة للأفراد. يعتقد أن العراق كان يملك مخزوناً كبيراً للألغام المضادة للأفراد قبل إحتلال قوى التحالف. اسرائيل كشفت أن لدى جيشها برنامج سنوي لتدمير الألغام المضادة للأفراد التي إنتهت مواعيد صلاحيتها، و بأنها تخلصت من 12 طن من الألغام في العام 2002. البحرين و الإمارات العربية المتحدة تبقى بين الدول القليلة التي لا يعلم المرصد العالمي للألغام عما إذا كانت تخزن الألغام أم لا.

الولايات المتحدة الأمريكية تخزن ما يشكل 90,000 لغماً مضاداً للأفراد في الدول الطرف قطر، و الدول غير الأطراف البحرين، الكويت، عمان و المملكة العربية السعودية قبل البدء بعمليات القتال في العراق في مارس / آذار 2003. إنه غير واضح ما إذا قد أزيلت هذه المستودعات من هناك في وقت لاحق.
صرحت قطر في مايو / آيار 2003 أنها لن تسامح أي مواطن قطري يحمل، ينقل أو يخزن ألغاماً مضادة للأفراد مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كما صرحت أن مخزون الألغام الأمريكية المضادة للأفراد الواقعة على الأراضي القطرية لا تقع تحت السيادة أو السيطرة القطرية. ناطقين رسميين من السعودية صرحوا للمرصد العالمي للألغام أن الولايات المتحدة الأمريكية غير مسموح لها باستخدام الألغام على الأراضي السعودية.

مشكلة الألغام الأرضية

14 دولة من 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تعاني من وجود الألغام الأرضية و الذخائر غير المنفجرة غير المزالة من على أراضيها، من بينها الدول أربع دول من دول الأطراف الخمس (الجزائر، الأردن، تونس و اليمن).

فقط البحرين، قطر، المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة خالية من مشكلة الألغام الأرضية. الألغام و الذخائر غير المفجرة أيضاً تؤثر على الأراضي الفلسطينية المحتلة و الصحراء الغربية.

ما زال حجم مشكلة الألغام الأرضية في العديد من الدول الموبوءة بالألغام غير معروف، و لاتوجد معلومات موثوق بها، المفصلة و محددة مواقع المناطق الملغومة.

في تونس تم إرسال بعثة تقييمية في ديسمبر/كانون الأول 2002 و يناير/كانون الثاني 2003 من قبل المجموعة الاستشارية للالغام MAG و خدمة الأمم المتحدة لقضايا الألغام على التوالي. في العراق، تم التخطيط للعديد من برامج الإستطلاع و التقييم حتى يونيو / حزيران 2003. الإستطلاع الأول لآثار الألغام في لبنان سينفذ إعتباراً من سبتمبر/أيلول 2002 إلى أبريل / نيسان 2003. النتائج الأولية تشير إلى أن 22 مقاطعة بين 24 موبوءة بالألغام و الذخائر غير المنفجرة.

تمويل قضايا الألغام

الإمارات العربية المتحدة في 2001 منحت 50 مليون دولار لمساعدة برامج الألغام في جنوب لبنان. إنه غير معلوم كم أنفقت الإمارات العربية المتحدة من ذلك الإجمالي في العام 2002، و لكن من خلال برنامج "عمليات الإمارات للتضامن" مولت عمليات إزالة الألغام، و نشاطات إستطلاع و التعليم بمخاطر الألغام. في العام 2002 الإمارات العربية المتحدة منحت أيضاً 10,000 لقضايا الألغام في سريلانكا.

عدا الإمارات العربية المتحدة سبعة مانحين آخرين أفادوا عن تقديم إجمالي 5,1 مليون دولار أمريكي لقضايا الألغام في لبنان في العام 2002.

المملكة العربية السعودية قدمت مليون دولار أمريكي كقسم ثان من منحة الملايين الثلاثة من الدولارات المقدمة لقضايا الألغام في اليمن. و بشكل عام في العام 2002 إثنى عشر ممول أفاد تقديم حوالي 5,6 مليون، و هو إرتفاع عن 4 ملايين في العام 2001. في العام 2002 الحكومة اليمنية قدمت حوالي ثلاثة ملايين من الريالات اليمنية للبرنامج الوطني لقضايا الألغام.

قبل إحتلال العرق من قبل قوات التحالف المؤقتة في العام 2003، برامج الألغام كانت تنفذ فقط في شمال العراق (كردستان العراق). برنامج قضايا الألغام للعراق MAP تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة مول بشكل كامل من برنامج النفط مقابل الغذاء. هذا البرناج أنفق 27,3 مليون دولار أمريكي في العام 2002 و أكثر من 28 مليون دولار في العام 2001. MAG و NPA تلقتا تمويلاً خارج برنامج الأمم المتحدة و التي شكلت 3,3 مليون دولار أمريكي في العام 2002 و 2,4 مليون دولار في العام 2001. في العام 2003 برامج قضايا الألغام إنتشرت إلى باقي أنحاء البلاد. قيمة برنامج النفط مقابل الغذاء من المتوقع أن تصل إلى 35 مليون دولار أمريكي في العام 2003. إضافة إلى ذلك بحلول يوليو/ تموز 2003 ممولين قدموا أو أنفقوا أكثر من 20 مليون دولار في قضايا الألغام في كل العراق.

عمليات إزالة الألغام

خلال العامين 2002 و 2003 البرامج الإنسانية لإزالة الألغام كانت تنفذ في دول أطراف مثل اليمن و الأردن، و أيضاً في دول غير أطراف مثل العراق ، إيران و لبنان.

فيلق مهندسي الجيش الملكي الأردني طهر 20 حقل للألغام في العام 2002، و الذي سمح بتقدم مشروع الري الحكومي. 13 عامل لإزالة الألغام من الجيش الأردني تم التعاقد معهم للعمل في أفغانستان من ديسمبر/كانون الأول 2002 إلى 2003. في اليمن اللجنة الوطنية لقضايا الألغام أفادت أنه في العام 2002 سبع فرق لإزالة الألغام طهرت 18 منطقة معروفة و موبوءة بالألغام و التي تغطي مساحة قدرها 1,18 مليون متر مربع.

في العراق برامج إزالة الألغام بدأت لأول مرة في جنوب العراق بعد توقف المعركة الرئيسية في أبريل/نيسان 2003. في العام 2002 تم تأسيس منظمة كردية محلية غير حكومية لإزالة الألغام في شمال العراق و كانت تنفذ نشاطات لإزالة الألغام بدعم من الأمم المتحدة. علاوة على ذلك MAG و NPA طهرت أكثر من 455,000 متر مربع من الأراضي في شمال البلاد في العام 2002.

في لبنان أفاد الجيش عن تطهير 1,7 مليون متر مربع من الأرض في العام 2002. و كجزء من منحة الـ 50 مليون دولار من الإمارت العربية المتحدة برنامج "عمليات الإمارات للتضامن"، شركتين تجاريتين طهرت 3,9 مليون متر مربع من الأراضي في جنوب لبنان في العام 2002. أفراد مختصين بإزالة الألغام من الجيش السوري العامل في لبنان في العام 2002 طهر حوالي 842,000 متر مربع من الاراضي في أكتوبر / تشرين الأول.

لم يتمكن المرصد العالمي للألغام من الحصول على أي معلومات عن إنجازات برامج الجيش الإيراني في مجال إزالة الألغام للعام 2002/ 2003، رغم أنها كانت موسعة في السابق. NPA تقدم الاستشارات اللازمة للجيش الإيراني و ساعدته في برامج الإستطلاع لحوالي 600 كيلومتر مربع. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقع على إتفاقية مع إيران في يوليو / تموز 2002 من أجل مساعدة وضع ستراتيجية و تقديم التدريب في مختلف جوانب قضايا الألغام.

عمليات محدودة لإزالة الألغام كانت قيد التنفيذ في خمس دول أخرى من المنطقة في العام 2002 و العام 2003، كلها دول غير موقعة على المعاهدة (مصر، اسرائيل، الكويت، المغرب و عمان) و أيضاً الصحراء الغربية. برامج محدودة نفذت من قبل الجيش في الكويت و عمان. كما رصدت عمليات محدودة لإزالة الألغام في اسرائيل من أجل استبقاء حقول الألغام. في مصر الشركات التجارية نفذت بعض عمليات إزالة الألغام لإغراض التنمية الإقتصادية.

أفادت الأمم المتحدة أنه في الصحراء الغربية الجيش الملكي المغربي نفذ 36 عملية للتخلص من الألغام و جبهة البوليساريو أيضاً نفذت تسع من هذه البرامج بين أبريل/نيسان 2002 و يناير/كانون الثاني 2003. في مايو/آيار 2003 أفادت الأمم المتحدة أن المغرب نفذت 16 برامج أخرى للتخلص من الألغام في الصحراء الغربية.

لم ترصد أي عملية من أي نوع لإزالة الألغام في العام 2002 في الجزائر، ليبيا، سوريا و تونس و أيضاً في فلسطين. مع ذلك التخطيط لبرامج إنسانية لإزالة الألغام كانت قيد الإعداد في الدول الأطراف الجزائر و تونس. لجنة وطنية لقضايا الألغام أسست في فلسطين في أغسطس / آب 2002، من أجل التنسيق و التخطيط لقضايا الألغام التابعة للوكالات الحكومية، وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية.

التعليم بمخاطر الألغام

في العام 2002 استمرت برامج التعليم بمخاطر الألغام في (العراق، لبنان، سوريا و اليمن) و أيضاً في فلسطين. كما نفذت برامج أساسية للتعليم بمخاطر الألغام في (اسرائيل، الأردن و تونس). لم يتم التبليغ عن برامج في سبع دول (الجزائر، مصر، إيران، الكويت، ليبيا، المغرب و عمان) و الصحراء الغربية.

عدد من الوكالات، بما فيها اليونيسف و منظمة المعاقين الدولية نفذت برامج طارئة واسعة المدى للتعليم بمخاطر الألغام في العراق بعد إحتلال قوى التحالف، بينما في المحافظات الشمالية دعمت الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية و MAG لتنفيذ برامج التعليم بمخاطر الألغام. MAG بذلت جهود كبيرة من أجل نشر معدات التعليم للأشخاص المشردين في المناطق الشمالية قبل و أثناء عمليات القتال الرئيسية في العام 2003.

في لبنان بين مايو / آيار 2002 و الأول من يونيو / حزيران 2003 برامج التعليم بمخاطر الألغام وصلت إلى حوالي 95,000 من بين 180,000 طالب في جنوب لبنان و في الإجمال 500,000 شخص.

في اليمن الجمعية اليمنية للتوعية بمخاطر الألغام و إدارة التعليم بمخاطر الألغام التابع للمركز الإقليمي لقضايا الألغام في عدن نفذ برامج مشتركة في عدن، لحج، أبين، إب و الضالع و التي وصلت إلى 84 قرية و مدرسة مع إجمالي سكان 95,044 شخص. المنظات أجرت 49 زيارة ميدانية و وزعت 19,582 بوستر و ألعاب تعليمية.

في فلسطين المنظمة غير الحكومية للدفاع عن الأطفال استمرت في تقديم برامج للتعليم بمخاطر الألغام في العام 2002، بشكل أولي في المناطق الملغومة و أيضاً في مناطق التدريب العسكري و مناطق المواجهة. اليونيسف و جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية أيضاً نفذت برامج للتعليم بمخاطر الألغام بينما قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتنفيذ هذا النوع من العمليات في غزة. وكالات الأمم المتحدة نفذت برامج التعليم بمخاطر الألغام في المرتفعات الجولانية في سوريا؛ الحكومة السورية أيضاً تنفذ برامج للتعليم بمخاطر الألغام. تلقى 20 مشرف على برامج التعليم بمخاطر الألغام من أربعة دول تدريباً خلال فترة ثلاثة أسابيع في الأردن في أكتوبر / تشرين الأول 2002.

ضحايا الألغام

خلال العام 2002 تم التبليغ عن ضحايا جدد للألغام و الذخائر غير المنفجرة في عشر دول من المنطقة: الجزائر، مصر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، سوريا، تونس و اليمن. كما تم التبليغ عن ضحايا للألغام في فلسطين و الصحراء الغربية. من المحتمل أن تكون هناك حوادث للألغام في ليبيا؛ إلا أن هناك نقص في الأدلة الدامغة لتأكيد الضحايا الجدد.

في شمال العراق تم التبليغ عن 457 ضحية للألغام و الذخائر غير المنفجرة في العام 2002 و هو إرتفاع عن 360 للعام 2001. نسبة حوادث الألغام / الذخائر غير المنفجرة إرتفعت بشكل كبير نتيجة عمليات القتال في العراق: خلال مارس/آذار و أبريل/نيسان 2003 إرتفعت نسبة الضحايا التي تم التبليغ عنهم إلى 90% في شمال العراق مقارنة بنفس الفترة في العام 2002. خلال العام 2003 و حتى مايو / آيار تم تسجيل 493 ضحية جديدة للألغام/ الذخائر غير المنفجرة في شمال العراق. إستمر عدد الضحايا الجدد في لبنان بالإنخفاض إلى 42 في العام 2002 من 85 في العام 2001 و 113 في العام 2000.

خلال فترة التقرير الألغام / الذخائر غير المنفجرة حصدت ضحايا من مواطني الدول من المنطقة الذين قتلوا أو جرحوا بينما كانوا يقومون بمهامهم في العمليات العسكرية أو برامج إزالة الألغام، حفظ السلام أو غيرها من النشاطات؛ هذه الضحايا كانت من الجزائر، العراق، مغرب، سوريا و الإمارات العربية المتحدة.

في العام 2002 و النصف الأول من العام 2003 وردت تقارير مؤكدة عن حوادث للألغام تمت خلال عمليات إزالة الألغام أو برامج التدريب و التي أدت إلى حصد الضحايا بين عاملي إزالة الألغام في العراق، الأردن، الكويت، لبنان و اليمن.

مساعدة الناجين من الألغام

تختلف و بشكل حاد الخدمات المتوفرة لمساعدة الضحايا و الناجين من الألغام من مكان إلى آخر في المنطقة. في الجزائر مركز بيت أكنون للأطراف الصناعية و تقويم الأعضاء بدأ خطوط الإنتاج و قدم المساعدة لـ 61 ناج من الألغام خلال السنة؛ معظمهم من الصحراء الغربية. في العراق بعض التسهيلات الصحية تفتقر إلى ماء جارٍ و تيار كهرباء، المعدات لم تصان بشكل جيد و هناك نقص في العاملين المختصين و المدربين بشكل جيد.

في الأردن تم إعداد ورشة تدريبية للعمليات الجراحية لجراحين من وزارة الصحة و مركز حسين الصحي. في لبنان هناك نقص في برامج التوظيف و إعادة الدمج الإقتصادي. في اليمن 132 ناج تلقى مختلف أنواع المساعدة الصحية من البرامج التي تنظمها الحكومة.